
الأحكام التقويمية
في النحو العربي
(دراسة تحليلية)
تأليف
نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي

الأحكـــام التقويمية
في النحـــو العربي
(دراسة تحليلية)

تأليف

نزَار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي



الكتاب : الأحكام التقويمية في النحو العربي

(دراسة تحليلية)

التصنيف : دراسات نحوية

المؤلف : نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات : 256

قياس الصفحات : 17*24

سنة الطباعة : 2011

بلد الطباعة : لبنان

الطبعة : الأولى

Title : PRESENTATION RULES IN THE ARABICGRAMMAR

Analytical study

Classification : Grammatical studies

Author : Nazar Bunian Shamkaly Al-Hamidawi

Publisher : Dar Al-kotob Al-llmiyah

Pages : 256

Size : 17*24

Year : 2011

Printed : Lebanon

Edition : 1st

هذا الكتاب بالأصل رسالة تقدم بها الباحث

إلى مجلس كلية التربية (إبن رشد) بغداد ،

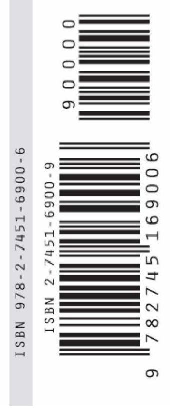
وهي جزء من متطلبات نيل درجة ما جيستير

في اللغة العربية وآدابها / لغة

بإشراف الأستاذ الدكتور ضرغام محمود عبود الخفاف

الأراء و الإجتهادات الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي المؤلف وحده
ولا تلزم الناشر بإي حال من الأحوال

جميع الحقوق محفوظة
2011



بسم اللـه الرحمن الرحيم

(إِنَّمَا يَخْشَى اللـهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)

(فاطر: من الآية28)



الإهداء

إلى...

الأرواح التي طلقت الدنيا وتمسكت بسيرة الصالحين...

إلى...

الأبدان التي ذابت مجاهدة في الـلـه وجادت بكل ما تملك تمهيدا لدولة الحق الإلهي...

إلى...

الأجساد التي تناثرت أشلاؤها ولم يحوها قبر ولا كفن فصدقت ما عاهدت الـلـه عليه وتعاملت بتجارة لن تبور.

الباحث

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي تجلى للقلوب بالعظمة، واحتجب عن الأبصار بالعزة، واقتدر على الأشياء بالقـدرة، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وأشرف المرسلين محمد وعلى آله الطاهرين وأصحابه الغرّ المنتجبين.

وبعد...

لقد ترك لنا علماؤنا الأعلام تراثا ضخماً من الكتب والمصـنفات النحويـة مـا نفخـر بـه وننهـل مـن معينه ونروى من عذب مائه، فالباحث في هذا البحر المـتلاطم لا شـك مـن أن يقـف عـلى الكثـير مـن الظواهر، والأحكام النحوية التي تتجلّى فيها ملامح التفكير النحوي.

إذ بني الدرس النحوي على الكثير من هذه الأحكام ممَّا تمخض عن هذا الـدرس الكـم الهائـل مـن الأحكام التقويمية النحوية فهذه الأحكام من قبيل أحكام(القبول) كـ(القياس، والوجه، والبـاب، والحـد، والمستقيم، والأصل، والواجب، والجائز، والكثير.. الخ)، وأحكام الردّ القطعي، أو غير القطعي مـن مثـل: (ضعيف، قبيح، ممتنع، محال، خطأ.. الخ). كانت نتاجاً واضـحاً في مصـنفات النحـاة الأوائـل بـدءاً مـن سيبويه حتى السيوطي ومن تلاه.

إذ شغل نحاتنا ولغويونا بالبحث عن الصـحيح الـذي يقوّمـون بـه ألسـنة المتكلمـين بلغـة القـرآن الكريم فهم يشذبون كل ما ينطق به، حفاظاً على هذه اللغة المباركـة ووصـولا إلى الغايـة العظمـى ألا وهي صون كتاب الـلـه من الزلل في قراءته والتدبر في معانيـه، لـذا كـان لزامـا علـيهم أن يبعـدوا عـن سبيل هذا الصحيح كلّ ما يعتوره من زيغ، أو خلل، أو لحن، أو فساد في المستويات الأربعة للغة.

ومن هنا يتبين لنا أهمية موضوع البحث الموسوم بــ (الأحكـام التقويميـة في النحـو العـربي دراسـة تحليلية) فنحاتنا يشيدون بالتركيب الصائب المستقيم بكلّ ما تملك

حافظتهم اللغوية فيستعملون ألفاظ التحسين، والتجويد، والاستقامة وما إلى ذلك إذا كان التركيب صحيحا جاريا على الفصيح من كلام العرب.

وهم على العكس من ذلك يرفضون الاستعمالات غير الصحيحة الخارجة عن الفصاحة ولغة العرب، وليس هناك أشد وأقذع من عبارات (القبح، والخبث، والرداءة، والضعف، والمحال، والخطأ، والغلط وما شاكل ذلك).

ولهذا وبعد مشاورة أساتذة القسم ولا سيما الأستاذ الفاضل الدكتور خليل بنيان الذي أشار عليّ بدراسة هذه الأحكام مشكورا سعى الباحث إلى تتبع مواطن هذه الأحكام في الدرس النحويّ، واستقصائها على الرغم مما يداخلها من عنت ومشقة لا يستهان بهما من حيث صعوبة تقنين هذه الأحكام، وجعلها في بوتقة مترابطة وهي مبثوثة في أُمَّات الكتب وفي مواقع شتى.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من عملية تحديد هذه الأحكام، وتخليصها من الاختلاط، والتشابك الحاصل بينها، وتحديد الملامح الخاصّة بكل حكم من هذه الأحكام، وصولا إلى عرض بعض الأمثلة الدالة على الحكم، والألفاظ والأساليب المعبرة عنه.

واقتضت منهجيّة البحث أن تقسم الرسالة على فصلين ضم الفصل الأول ثلاثة مباحث رئيسة، واقتصر الفصل الثاني على مبحثين، ويسبق هذين الفصلين مقدمة وتمهيد، وتتلوهما خاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع.

- المقدمة: ضمّنها الباحث حديثه عن أهميّة البحث، وسبب اختياره الموضوع وأقسامه ومنهجه.

- التمهيد: تناولت فيه حدّ الحكم في اللغة، والاصطلاح، وبيان أثر الحكم الفقهي والحديثي في الحكم النحويّ وأولية دراسة الأحكام وموقف الباحثين من هذه الأحكام.

- الفصل الأول: (الأحكام المقبولة) قُسِّم على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول (القياس وما جرى مجراه) تناولت فيه حدّ القياس، وأساليب التعبير عن هذا الحكم، ومواضع وجوده، ومراتبه.

- المبحث الثاني (الكثير وما جرى مجراه) وهو مجموعة من الأحكام ترتبط برباط (الكم) لذلك يمكن التعبير عنها بأحكام القبول الكمّي أو(أحكام التقويم

الكمي) مثل(كثير، مطرّد، وغالب، وشائع.. الخ) فضلا عن كون هذه الأحكام منها ما هو حكم تعليلي استعمله النحاة لتعليل تركيب ما، أو ظاهرة معينة، ومنها ما هو حكم كمي فقط.

- المبحث الثالث (الحسن وما جرى مجراه) وتضمّن أحكاماً ترتبط برباط النوع لذلك أطلقت عليها (أحكام التقويم النوعي).

- الفصل الثاني، جعلته بعنوان (الأحكام المردودة) تناولت فيه الأحكام التي تعطي دلالة الردّ وقسمته على مبحثين:

- المبحث الأول: (الأحكام المردودة ردّا غير قطعي) تناولت فيه الأحكام (القبيح، والضعيف، والقليل، والمكروه، والضرورة، والشذوذ، والنادر، والغريب، والبعيد، والرديء، والخبيث) وأساليب التعبير عن هذه الأحكام والتصريح عنها، والكناية، وما عبر عنه منها بأنه (حكم تعليلي).

- المبحث الثاني: (الأحكام المردودة ردا قطعيا) تناولت فيه (المنكر، والممنوع، والمحال، والغلط، والخطأ، والمرفوض، والفاسد، واللحن، والباطل).

أمَّا الخاتمة فاشتملت على أبرز النتائج التي انتهى إليها البحث.

وكانت مصادر هذا البحث متعددة ومتنوعة اتكأت على كتب النحو ومراجعه وشروحه وحواشيه، وكتب لغوية قديمة ومعاصرة أبرزها معجمات المصطلحات أثبتها في المصادر والمراجع.

وممَّا ينبغي لي الاعتراف به، ويستلزم الإقرار والإذعان له أن أشكر الله أولا وآخراً أن وفقني وهداني لهذا السبيل ويسَّر لي أستاذا حنوّا وأبا رحيما عليّ الدكتور(ضرغام محمود عبود الخفاف) إذ تواضع وقبل الإشراف على هذه الرسالة، فأشكره على رعايته الجميلة، وأخلاقه الكريمة، ومشورته الحسنة، على ما بذله من جهد في قراءة فصول هذه الرسالة ومباحثها فسمت بملاحظاته القويمة وآرائه السديدة، فأدعو الله أن يمدّ في عمره بخير وعافية من جميع البلاء ويبقيه ذخرا للعربية وطلبتها.

و أتقدم بشكري الوافر إلى الدكتور حميد الفتليّ الذي لم يبخل عليّ بمصادر الرسالة من كتب وبحوث ودراسات قيمة فجزاه الله عني خيرا، وأنار له سبيله في الدنيا والآخرة، وأشكر لجنة المناقشة التي تواضعت وقبلت مناقشة العبد الفقير

فسمت الرسالة بملاحظاتهم فجزاهم اللـه خيرا.

ولا يفوتني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كلّ أساتذة قسم اللغة العربية في كلية التربية (ابن رشد) وعلى رأسهم الدكتورة رئيسة قسم اللغة العربية د. عهود عبد الواحد العكيلي.

وخالص شكري وامتناني إلى أهلي وإخوتي الذين تحملوا معي أعباء الدراسة وهمومها، فكانوا خير أنيس لي في وحشة هذا الطريق الوعر فجزاهم اللـه أفضل جزاء المحسنين في الدنيا والآخرة، وليعذرني كلّ من كان له فضل عليّ في إنجاز هذه الرسالة ذكرته أم لم أذكره فدعواتي لهم جميعا بالعاقبة الحسنة.

وأخيرا فهذا جهدي الذي بذلته أرجو أن أكون قد أوفيته بعض حقه، وأتمنى أن يكون شيئا نافعا ومرضيا لخدمة لغتنا المباركة المقدسة، فإن وافقت الصواب فبمنٍ من اللـه عليّ وإن جانبته فحسبي أن بذلت غاية المجهود، وإخلاص، وأناة، وليس الكمال إلاّ لله وحده سبحانه وتعالى أسأله التوفيق لمجانبة الزلل، وأدعوه أن يتقبل هذا القليل قربة إليه وأن ينفعنا به **(يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللـهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ)** (الشعراء / 88 - 89) والحمد لله في الأولى والآخرة وصلّى اللـه على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم.

الباحث

التمهيد
(نظرة في الحكم النحوي)

الحكم لغة:

هو: "العلمُ، والفقه، والقضاء بالعدل.. والعرب تقول: حكمتُ وأحكمتُ: بمعنى: منعت ورددتُ، ومن هذا قيل: "للحاكم بين الناس حاكم؛ لأنَّه يمنع الظالم من الظلم"[(1)].

الحكم اصطلاحا:

هو: "ما توجبه العلة"[(2)] أو هو" إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً"[(3)] واستعمله النحاة بمعناه اللغوي وهو: القضاء " فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضيِّ به، والذي لا يجوز أن يتخلف، أو يتأخر فقرّروا مثلا للفاعل أحكاما منها الرفع، وكونه عمدة، ووجوب تأخيره عن الفعل، أو ما في قوّته، وكذلك نائب الفاعل"[(4)].

واستعمل الحكم بوصفه ركنا من أركان القياس ولكنه خرج عن هذه الدائرة إلى

---

(1) لسان العرب (حكم) 129/2، لابن منظور (ت 711 هـ)، دار صادر للطباعة والنشر بيروت - لبنان، ط1، 1997م.

(2) شرح الكافية للرضي 87/1، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د، ت)، ولقد اعتمد على هذا التعريف أحمد سليمان ياقوت فلقد عرف الحكم بقوله: (نتاج العلة التي توجد في كل من الأصل المقيس عليه والفرع المقيس) دراسات نحوية في خصائص ابن جني /139، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1993م، وينظر إبرام الحكم النحوي عند ابن جني /12، د. شذى جرار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة العربية 2006م.

(3) التعريفات للجرجاني 96، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 509/1، محمد بن علي التهانوي (ت1158هـ)، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1427هـ -2006م.

(4) معجم المصطلحات النحوية والصرفية 65، د. محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط1، 1985م.

دائرة أوسع في أفقها ودلالتها تقول د. خديجة الحديثي في حدِّ الحكم: هو: "ما يحكم به على الظاهرة النحويَّة الموجودة من حيث فصاحتها، وشيوعها، أو قلتها، أوضعفها ونحو ذلك"[1].

أو هو " ما يجري على الفرع من أحكام الأصل صرفا ونحوا وإعرابا"[2] كما يقول أحد الباحثين إن الحكم النحويّ: "هو كلّ ما يثبت للكلمة، أو التركيب من بناء أو إعراب، أو تقديم، أو تأخير، أو غير ذلك مما يجعله جاريا على سمت كلام العرب"[3].

ولقد قسَّم السيوطي (ت911هـ) الحكم النحوي على ستة أقسام: "واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء".

فالواجب: كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجَرِّ المضاف إليه، وتنكير الحال، والتمييز وغير ذلك؛ والممنوع كأضداد ذلك، والحَسَنُ كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضٍ، والقبيح كرفعه بعد شرط المضارع، وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في نحو: ضَرَبَ غُلامُهُ زيداً، والجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له"[4].

وهذه الأقسام قد ذكرها السيوطي ومن تلاه من النحاة في أقسام الحكم النحوي فالواجب ذكر عند الفقهاء وعند النحاة، والحرام عند الفقهاء عبر عنه النحاة بالممنوع، والمكروه ذكر عند كليهما، والمباح في قبال الجائز.

---

(1) المدارس النحوية 298، د. خديجة الحديثي، ط3، 1422هـ - 2001م، دار الأمل - أربد، الاردن.

(2) المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال 497/1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1992م، وإبرام الحكم النحوي /12.

(3) أصول النحو وتأثرها بأصول الفقه، (رسالة ماجستير)169، محمد جاسم عبود، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1999م.

(4) الاقتراح في علم أصول النحو 19، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، 1998م، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، وينظر: إرتقاء السيادة / 41، الشيخ يحيى الشاوي (ت1096هـ)، تح: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الانبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير، العراق، الرمادي، ط1، 1411هـ - 1990م.

تقول د. الحديثي في تقسيم السيوطي للحكم النحوي: "قد قسَّم الحكم النحوي مستنبطا هذا التقسيم ممَّا ورد في كتب النحويين ابتداءً من كتاب سيبويه... وهذه التقسيمات والحدود والفروع، والتنظيم والتبويب الذي اهتمّ به السيوطي سواء في ذلك ما جاء في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو)، أو في (المزهر في علوم اللغة وأنواعها)، أو في (الأشباه والنظائر) إنمَّا تنبّه عليها لدراسته علم الفقه وأصوله وتنبَّه على ما يهتمّ به الفقهاء والأصوليون وحاول تطبيقه على منهج التأليف والدرس النحويّ"[1].

- **الحكم الفقهي وأثره في الحكم النحوي:**

إنَّ أقسام الحكم النحويّ التي ذكرها السيوطي آنفا هي أقسام الحكم (الفقهي) مع اختلاف في بعض التسميات والمعنى فلقد قُسِّم الحكم الفقهي على قسمين رئيسين هما:

الحكم التكليفي، والحكم الوضعي، والذي يهمّنا منهما هو الأول ويراد به: "ما يقتضي- طلب الفعل، أو الكفّ عنه، أو التخيير بين الفعل والترك"[2]؛ وسمي الحكم التكليفي بذلك " لأنَّ فيه كلفة على الإنسان وهذا ظاهر فيما طلب فيه الفعل أو الترك، أمَّا ما فيه تخيير فقد جعل أيضا من الحكم التكليفي على سبيل التسامح والتغليب، أو الاصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح"[3].

وقُسِّمَ الحكم التكليفي على خمسة أقسام عند معظم الأصوليين[4] يقول د. سعيد جاسم الزبيدي: "وليس هناك شكّ في تأثر النحاة المتأخرين تقسيمات الفقهاء

(1) المدارس النحوية /298، 299.

(2) سلم الوصول لعلم الأصول، الشيخ عمر عبد الله، مؤسسة المطبوعات الحديثية، 1969م، 32، وينظر: علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاّف /101، والوجيز في أصول الفقه /26، د. عبد الكريم زيدان، الدار العربية للطباعة، بغداد ط6، 1397هـ - 1977م.

(3) الوجيز في أصول الفقه / 26، 27.

(4) لأنَّ الأحناف يقسمونه على سبعة أقسام: الافتراض، والإيجاب، والندب، والتحريم، والكراهة تحريما، والكراهة تنزيها، والإباحة، ينظر: المستصفى، للغزالي (ت 505 هـ)، 15/1، وميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه، للسمرقندي، 120/1، وتقريب الوصول إلى علم الأصول، لابن جزي، 95، 96.

للحكم الفقهي"[1].

إذ إنَّ الأثر الأصولي في تقسيمات الحكم النحوي ممَّا " يبدو بأدنى نظر واضح في معظم القضايا التي تناولها الأصوليون النحويون بالدرس، فلا غرابة في إشارة عدد من الباحثين إلى هذا الأثر في خصوص تقسيمات الحكم النحويّ عند تناوله بالدرس"[2].

وهذا ما يدعمه جلّ الباحثين المعاصرين ومنهم الدكتور علي أبو المكارم الذي يرى أنَّه " مظهر من مظاهر الخلط المنهجي في البحث النحويّ"[3].

ويقول د. فاضل السامرائي: "جاء في الاقتراح أنَّ الحكم ينقسم إلى رخصة وغيرها، وهو يشبه ما في أصول الفقه من انقسام الحكم الشرعيّ إلى رخصة وعزيمة"[4]، وكما تأثرت الأحكام النحوية بالأحكام الفقهية فإنَّها قد تأثرت بالأحكام الحديثيَّة كما نقل عن سيبويه ومن جاء بعده.

ويرى د. محمود سليمان ياقوت أنَّ سيبويه قد استلَّ هذه الأحكام من دراسته الحديثيَّة الأولى إذ يقول: "ولقد أفاد سيبويه من المحدِّثين؛ لأنَّ لهم منهجاً يمكن تطبيقه في العلوم الأخرى ومنها النحو، ويبدو أنَّ تلك الفائدة قد ظهرت حين توقف سيبويه أمام بعض التراكيب، وحكم عليها بعدم الصحة نحويا.

ولقد رأى أنَّ تلك التراكيب تعادل الأحاديث من حيث إمكانية (الجرح والتعديل) لا من حيث(التراكيب) فأطلق عليها العبارات والمصطلحات التي أشرنا إليها، وبعضها يستخدمها المُحَدِّثون في كتبهم"[5].

كما أثبت د. شرف الدين الراجحي تأثير مصطلحات الحديث في الدرس اللغوي قائلا: "ومهما يكن من أمر فقد كان أهل الحديث أصحاب السبق في الكتابة

---

(1) القياس في النحو العربيّ نشأته وتطوره /34، دار الشروق، الأردن، ط1، 1997م.
(2) أصول النحو وتأثرها بأصول الفقه (رسالة ماجستير) /173.
(3) أصول التفكير النحوي/119، 120، بيروت، 1973م.
(4) ابن جني النحوي /144، دار النذير للطباعة والنشر، بغداد، 1969م.
(5) التراكيب غير الصحيحة نحويا في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية / 39، 40، 41، 42، ط2 دار المعرفة الجامعية، مصر، 1988م.

عن الأدب، وكان اللغويون تابعين لهم فهي إذن من مجالات تأثير مصطلح الحديث في الدرس اللغويّ"[1].

وممَّا يؤكّد ذلك أنَّ الدراسات اللغوية والمعجمية منها خاصة قد أثبتت تأثرها بأحكام المحدِّثين والأصوليين؛ لأنَّ " كثيرا من المعجميين قد دأبوا في وضع ما يسجِّلونه من لغات في ميزان النقد مرتبيها ترتيب أهل الحديث فصيح وأفصح، وجيِّد وأجود، وصحيح وضعيف، ورديء، ومرغوب عنه..."[2].

يقول د. محمد ضاري حمادي وقد بيَّن أثر القواعد الحديثيَّة في القواعد اللغوية:"... استعان أئمة اللغة بقواعد المحدِّثين في الترجيح بين الروايات المختلفة التي لا يمكن التدقيق بينها التي لا بدّ من إصدار حكم سليم فيها"[3].

موقف العلماء من الأحكام:

أمَّا موقف العلماء والباحثين من هذه الأحكام فهي متفاوتة ومتباينة بين ناقم عليها ورافض، وبين مؤيِّد ومنتصر لها يقول د. المخزوميّ في مدرسة الكلام التي تعتدُّ بالعقل، وتهمل أثر البلاغة والفنية في الأساليب النحوية:

" وأخصّ ما تمتاز به... هو الاعتداد بالعقل وأبرز خصائصها إصدار أحكام عقليّة، حتى في المجال الأدبيّ الفني كما كان شأنهم في تناول موضوعات البلاغة وليس أدلّ على عنايتهم بالأحكام العقلية من بناء قضاياهم على التحسين والتقبيح العقليين والحكم على الشيء بأنَّه حسن عقلا، أو قبيح عقلا، وهو حكم نظريّ محض لا أثر للفنية فيه"[4].

أمَّا د. تمام حسان، ود. أحمد سليمان ياقوت فيحرضان على دراسة اللغة دراسة

(1) مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب / 13، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر (د، ت).

(2) البناء الداخلي للمعجم العربي دراسة تحليلية تقويمية (رسالة ماجستير)120، علي حلو حواس، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2002م.

(3) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية /457، 458، المطبوعات العربية، بيروت، ط1، 1982م.

(4) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو /48، منشورات: مصطفى البابي الحلبي، ط2 1958م.

وصفية في ذاتها ومن أجل ذاتها وينهيان عن التورط بوسم التراكيب النحوية بالخطأ والصواب[1].

ويقول د. محمّد عيد في وصفية اللغة وانتقاده للأحكام النحوية: "اللغة تخضع للوصف كما تخضع له كل المظاهر الاجتماعية الأخرى إذ تلاحظ، وتستقرأ، ويقرّرُ واقعها دون وجوب أو جواز أو قوانين ملزمة وليس من حقنا أن نحكم عليها بالصواب والخطأ؛ لأنَّ هذا من سلطة العرف الاجتماعيّ بين من ينطقونها فواجبنا هو الوصف فقط، فالقاعدة التي يصل لها[2] النحويّ قاعدة عرفية تتفق مع الاستعمال، وليست قاعدة للتحكم في سلوك اللغة"[3].

ويعزو د. نعمة العزاوي سبب هذه الأحكام إلى عدم التمييز بين اللغة المنطوقة، واللغة المكتوبة إذ يقول: "لم يميِّز النحو التقليديّ بين (اللغة المنطوقة) و(اللغة المكتوبة)، ولم يلاحظ أنَّ لكلٍّ منهما نظاما خاصا قد يختلف اختلافا كبيرا عن صاحبه بل إنَّ هذا النحو قد أولى أنواعا معيَّنة من اللغة المكتوبة جُلَّ اهتمامه فترتب على ذلك أنَّه قدّم قواعد اللغة على أساس معياريّ أو جمالي تقويميّ فهذا استعمال (عالٍ)، وذاك استعمال (متوسط) وذلك استعمال (قبيح) أو (شاذ)"[4].

في حين ذهبت طائفة أخرى من اللغويين إلى خلاف ذلك ووقفت موقفا إيجابيا تجاه هذه الأحكام فذكر د. الحلواني " أنَّ معيارية النحو العربيّ تستند في جملتها إلى ركائز علمية تقوم في الدرجة الأولى على وعي المستويات اللغويَّة، والمعايير التي تميِّز جيد الكلام من رديئه، ويعدّ يونس من أوائل النحاة واللغويين

(1) ينظر: دراسات في علم اللغة القسم الأول د. تمام حسان /85 والكتاب بين المعيارية والوصفية / 15 د. أحمد سليمان ياقوت، منشورات: دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1، 1989م، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي /54 د. محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، (د، ت).

(2) كذا وردت والصواب إليها.

(3) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث /69 مطبعة دار نشر الثقافة القاهرة، 1973م.

(4) مناهج البحث اللغويّ بين التراث والمعاصرة/ 130، منشورات المجمع العلمي العراقي / ط1، 2001م.

العرب الذين حدّدوا هذه المعايير غير أنَّه يختلف عنهم فهو لا يتشدّد في تطبيق أحكامها كما كان يفعل الأصمعيّ ولا يتساهل بها كما صار يفعل بعض النحاة من بصريين وكوفيين"[1].

ويرى د. عبد العال سالم مكرّم أنَّ موقف سيبويه(ت180هـ) من التراكيب النحوية كان موقف الناقد المتبصر بالأساليب الرفيعة عند المتكلمين بهذه اللغة إذ يقول: "إنَّ موقف سيبويه من هذه الآراء لم يكن موقف الناقل فقط؛ لأنَّ له شخصية مستقلة إزاء هذه الآراء التي نقلها... كان يرمي بعضها بالخبث، أو الضعف لأنَّ دليلها في نظره فيه من الضعف ما يحمله على نقد هذه الآراء، ورميها بأقذع العبارات وليس هناك أقذع من عبارات: الخبث، والقبح، والضعف.

أمَّا الآراء التي استقام دليلها، وقويت حجتها فإنَّ سيبويه كان يأخذ بها ويتجه إليها... فسيبويه لم يكن آلة تحكي آراء غيره بل كان شخصية مستقلة في مجال هذه الآراء ينقد في مواضع النقد ويشيد في مواضع الإشادة، وهو في كلِّ ذلك يجري وراء الدليل بنظر ثاقب، وفكر صائب"[2].

ولقد جعلت إحدى الباحثات أحكام القبول والرد من أحكام الإصلاح اللغوي عند الفرّاء(ت207هـ) فمن النقد اللغوي عنده " ما قام على الإصلاح اللغوي بألفاظ متعددة استعملها لهذا الغرض، مثل: (يقال، ولا يقال، وغلط، وخطأ، وليس بشيء، ولحن وفاسد، وما إليها، وذلك حرصا منه على الحفاظ على سلامة العربيَّة)[3].

كما يقول أحد الباحثين لمنهج ابن يعيش(ت643هـ) في النقد النحويّ: "إنَّ المقصود بالنقد النحويّ وفق تصورات ابن يعيش هو الحكم على الآراء أو الأدلة عند تحليلها ومناقشتها بالصواب، والجودة، والحسن أو بالخطأ، والقبح، والرداءة

---

(1) المفصل في تاريخ النحو العربيّ الجزء الأول قبل سيبويه / 220مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1979م.

(2) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ /390، 392 مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1977م.

(3) النقد اللغويّ والنحويّ في (معاني القرآن) للفراء (رسالة ماجستير) 184، وفاء هادي شويع، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003.

وصولاً إلى الرأي الأمثل الذي يتفق مع المألوف من قواعد اللغة، والمعهود من نظامها اللغـويّ السـليم مستعيناً في ذلك كلّه بأدلة وحجج مختلفة"[1].

هذه هي نظرة سريعة في آراء الباحثين في قبولهم لهذه الأحكام، وتصوراتهم وتحليلاتهم لها والذي تجدر الإشارة إليه هو أنَّ النحاة القدماء قد سنُّوا هذه الأحكام ونصُّوا عليها وميَّزوا بين ما هـو واجـب، أو جائز، أو حسن، أو قبيح، وغير ذلك من التقويمات للتراكيب النحوية وسأعمل في هذه الرسـالة عـلى عرض هذه الأحكام التقويمية ودراستها وبيان موقف النحاة منها بـدءاً بسـيبويه (ت180هــ) ومـرورا بابن جني (ت392هـ) وغيره وصولاً إلى المحدثين.

(1) النقد النحوي عند ابن يعيش في كتابة شرح المفصل (رسالة ماجستير) المقدمة / ب، رياض عبود اهوين، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2004م.

الفصل الأول
الأحكام النحوية المقبولة

المبحث الأوّل: القياس وما جرى مجراه

المبحث الثاني: الكثير وما جرى مجراه

المبحث الثالث: الحسن وما جرى مجراه

توطئة

إن الأحكام منها ما يكتسب درجة القبول، ومنها ما يكتسب درجة الرفض وذلك تبعاً لذوق النحوي ولغته في التمييز بين النصوص والتراكيب وهذه الأحكام التي اكتسبت درجة القبول عند النحاة استند فيها النحاة لإطلاقهم هذه الأحكام إلى القواعد التي أقرها إجماعهم، وتعارف عليها الوسط النحوي.

فالنحوي عندما يقبل التركيب يستند إلى قاعدة واضحة وإذا رفض فيجب أن يبين علة الرفض ويدرس الباحث في هذا الفصل الأحكام التي هي محل قبول، وقبل ذلك يجدر بنا معرفة حد المقبول.

المقبول لغة:

" قبل الشيء قبولاً إذا رضيته، وتقبلت الشيء وقبلته... وهو الرضا والمحبة وميل النفس اليه".[1]

المقبول اصطلاحاً:

لم يعثر الباحث على حدّ للمقبول في اصطلاح النحاة، ولا في دراسات أصول النحو من أشار إلى تعريف (المقبول) بوصفه مصطلحاً نحوياً خلا حداً للتهانوي"ت1158هـ" يقول فيه:

" هو شيء يوجد فيه صفة القبول مثلاً عند المحدّثين حديث يوجد فيه صفة القبول من عدالة الراوي وصدقه وعلى هذا القياس"[2] ويمكننا حده اقتضاء لما استعمله النحاة فهم يستعملونه بمعنى المأخوذ به وهو المعنى اللغوي نفسه.

والمقبول بطبيعته يشمل جميع أقسام الحكم التي ارتضاها النحاة، وقاربت اللغة المثلى التي يسعون إليها، ويمكن أن نعرف المقبول بأنه: **ما ارتضاه النحوي للمتكلم بالعربية مما يبعده عن أحكام الرد من قبيل الخطأ أو اللحن، أو القلة أو**

---

(1) لسان العرب (قبل) 5 / 193.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون 3 / 544.

الشذوذ، أو القبح أو غيرها، وما وافق قواعدهم التي قرروها.

درجات القبول

لقد قسم النحاة اللغات واللهجات العربية بحسب فصاحتها وكثرة دورانها محددة بمعياري الزمان والمكان[1] ولقد تنبه الدكتور سعيد جاسم على أن الأحكام المعيارية من مثل (القياس، والجيد، والحسن... الخ) لم توضع لها الحدود الفاصلة ولكنها يمكن أن تدرج تحت باب المقبول، وإن اختلفت درجات القبول قائلاً:

" وللقبول درجات يعبر عنها بألفاظ متعددة قد تؤدي معنى واحداً، وقد تختلف قليلاً في درجة عن أخرى لان هم النحاة كان مقصوراً على ما وافق أقيستهم، فاستعملوها لكي تبين هذا الجانب، ولم يوحدوها، ولم يقرروها مصطلحات واضحة الحدود والمعالم، فضلاً عن أن كل نحوي يتفاوت عن الآخر في نظرته، ودقته، وموروثه اللغوي وذوقه"[2].

(1) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهما 18، 30، أبو الحسن أحمد بن فارس (ت395هـ)، تح: السيد أحمد صقر، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية.
(2) القياس في النحو العربي/ 137.

المبحث الأول
(القياس وما جرى مجراه)

القياس لغة:

" قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً... إذا قدره على مثاله"[1] يقول السيد الشريف الجرجاني (ت816 هـ): "القياس في اللغة: عبارة عن التقدير، يقال: قست النعل بالنعل إذا قدرته وسويته وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره"[2] وفي الشريعة: عبارة عن المعنى المستنبط من النص لتعديه الحكم من المنصوص عليه إلى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم"[3].

القياس اصطلاحاً:

وهو أحد المصادر الأربعة التي بني عليها علم النحو ولقد وضع له حدود كثيرة ومنها: "الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول"[4] أو هو " حمل فرع على أصل بعله، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[5] أو هو: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت"[6].

" وما القياس إلا محاكاتنا للعرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم، ولن تتم لنا هذه المحاكاة إلا إذا أخذنا بالقواعد اللغوية، والنحوية

---

(1) لسان العرب (قيس) 5/ 353.
(2) التعريفات / 181.
(3) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(4) الحدود في النحو / 38 للرماني (ت384) تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1984م.
(5) لمع الأدلة في أصول النحو / 42، أبو البركات الأنباري (577هـ)، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.
(6) في النحو العربي نقد وتوجيه / 20 د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1، 1964م.

والصرفية التي وضعها مؤسسو النحو بعد استقرائهم الكلام العربي الأصيل"[1].

وتبين مما عرضناه من حدود للقياس أن لا فرق في حده بين القدماء والمحدثين إلا فيما يتعلق بتبديل بعض الألفاظ وتغييرها " وقد كان القياس معتمد البصريين والكوفيين على السواء في بناء قواعدهم"[2].

فهو قسيم السماع الذي هو أصل من أصول النحو العربي يقول د. اللبدي: "وكثيراً ما يستعمل القياس في مقابلة السماع فيقال هو جار على القياس أو شاذ عنه، أو يقال: هو شاذ في القياس فصيح في الاستعمال"[3].

إن لفظة القياس اكتسبت معانٍ وتعبيرات مختلفة عند النحاة واللغويين من القدماء والمحدثين وأخص بالذكر من القدماء[4] سيبويه(ت180هـ)، والفراء(ت207هـ)، والأخفش (ت215هـ)، والمبرد(ت285هـ)، لأنهم أئمة النحو، ولهم آثارهم التي وصلت إلينا وكثرة دوران هذا الحكم في كتبهم. أما المحدثون الذين تناولوا لفظة (القياس) فكثر منهم من أفرد له دراسة خاصة، ومنهم من تناوله في طيات شرحه لموضوعات أصول النحو العربي ولا يسع المقام بتناولها[5].

---

(1) الشاهد وأصول النحو / 222.

(2) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ 191.

(3) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

(4) ينظر: الكتاب 1 / 80، 122، 210، 2/ 21، 82، 124، 213، 3/ 242، 277، لسيبويه تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1425هـ - 2004م، ومعاني القران للفراء 1/ 6، 29، 55، 81، 2/ 68، 105، 135، تح: أحمد يوسف نجاتي، وآخرون، دار السرور(د، ت) ومعاني القران للاخفش / 35، 40، 67، تح: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، بيروت - لبنان، ط1، 1423هـ - 2002م، والمقتضب 1/ 32، 37، 90، للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د، ت).

(5) ينظر: القياس حقيقته وحجيته، مصطفى جمال الدين، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1972م، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان - الأردن، ط1، 1997م، القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1983م، الإحتكام إلى القياس وحده في النحو العربي، أطروحة دكتوراه، فاطمة ناظم مطشر، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، 2006م، وغيرها كثير.

" إن هذه اللفظة هي الأكثر دوراناً عند النحاة، وهي التي جعلوها أصلاً ومحوراً يخضعون لها كلام العرب، وربما كلام اللـه عز وجل، وكانت معياراً متداولا منذ نشأ النحو، وكان أعلى ما أراده النحاة منه أن يقترن بالسماع مؤيداً له"[1].

والذي يريد الباحث أن يصل إليه هو أن هذا الحكم مخرج من كونه أصلاً من أصول دراسة النحو العربي إلى دائرة أوسع في افقها وهي دائرة الأحكام النحوية.

فلقد أصبح هذا المصطلح (حكماً تقويمياً) للنصوص فلذلك عبر عنه بتعبيرات مختلفة في اللفظ ولكنها في المعنى واحد، ولقد تنبهت الدكتورة خديجة الحديثي على كون سيبويه عبر عن القياس بطرائق مختلفة، وأطلق على حكم القياس ألفاظا متعددة ولكنها تعني القياس ولقد أفردت لذلك جزءاً من كتابها (الشاهد وأصول النحو) ذكرت فيه القياس والألفاظ التي تدل عليه عند سيبويه من ذلك: "القياس، والوجه، والباب، والحد... الخ"[2]

وليس سيبويه فقط هو من استعمل هذه العبارات كناية عن القياس بل كثير من النحاة الذين ساروا على خطاه وأكثرهم يتبعون خطى سيبويه في هذه الأحكام وان طرأ عليها نوع من التغيير كما سيتضح في ثنايا هذا المبحث.

ويمكن تقسيم حكم (القياس) وما جرى مجراه على قسمين رئيسين هما:

- ما صرح به عن القياس ويشمل صيغتين: الاسم والفعل.
- وما كني به عن القياس ويشمل صيغتين: الاسم والفعل.

التصريح بحكم القياس:

ونعني بالتصريح أي: التلفظ بمادة " ق، ي، س"، عن طريق صيغ الاسم المعروفة ويمكن حصرها بثلاثة ألفاظ وهي: (القياس وهو أكثرها، أقيس أقل ذكراً من سابقه، والمقيس وهو أقل الجميع).

---

(1) القياس في النحو العربي / 137.

(2) ينظر: الشاهد وأصول النحو / 249، 250، 251، 252، 253.

القياس:

وهذه اللفظة من أكثر الألفاظ دوراناً على السنة النحاة واستعمالاً في مصنفاتهم النحوية، وليس البحث بصدد دراسة إحصائية لهذه اللفظة، وإنما هو بيان الأثر المهم والفاعل لهذه اللفظة فكثيراً ما ترد بصيغة: "وهو القياس"[(1)] و"القياس"[(2)] و"لزمة القياس"[(3)] و"لان القياس"[(4)].

وتقترن بألفاظ أخرى لتوثيق القياس ومنها قولهم: "وهو القياس والأصل"[(5)] و"القياس والقول المختار"[(6)]، و"القياس والصواب"[(7)] و"هو الوجه والقياس"[(8)].

يقول سيبويه(ت180هـ) في: "هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبد اللـه أخاك وما زيد منطلقاً، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار"[(9)].

فيرى سيبويه(ت180هـ) أن القياس في (ما) أن لا تعمل؛ لأنها حرف غير مختص كـ(أما، وهل) وما كان حرفاً غير مختص فهو غير عامل كما قرر النحاة ذلك.

في حين يقول ابن جني(ت392هـ): "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال(ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق

---

(1) الكتاب 1/ 57، 106، 122، 2/ 82، 160، 3/ 225، 242، 4/ 369، ومعاني القران للفراء 1/ 6، 55، 216، 2/ 68، 135، ومعاني القران للأخفش، 18، 30، 40، 62، 92، 141، 189، 304، والمقتضب 1/ 32، 37، 117، 2/ 169، 175، 3/ 146، 4/ 36.

(2) الكتاب 1/ 209، 124.

(3) المصدر نفسه3/ 222.

(4) المصدر نفسه4/ 338.

(5) المصدر نفسه 3/ 303، والمقتضب 1/ 92.

(6) المقتضب 1/ 90.

(7) المصدر نفسه 1/ 178.

(8) الكتاب 1/ 210، 203/2، 3/ 351، والمقتضب 1/ 290، 179، 364.

(9) الكتاب 1/ 29.

بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنساً بها"[1].

ولقد أخذ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي ذلك على ابن جني قائلاً: "فإذا كان لكل قبيلة من هاتين القبيلتين قياس، فأي قياس نتبع؟ وما ضوابطه؟ وكان الأولى بالنحاة أن يترسموا المنهج الوصفي، كما نص سيبويه: "وجميع ما وصفناه "؛ لئلا تضطرب المقاييس، أو أن يلجأوا إلى القران الكريم يستنبطون منه قواعدهم، فقد تجلت وحدة اللغة العربية، وتمثلها تمثلاً رائعاً"[2].

ووافق النحاة ممن تلا سيبويه في حكم القياس على إهمال(ما) في لهجة تميم وكونها القياس، وإعمالها في لهجة الحجاز، وكونها من سعة القياس، ولورود مثلها في القران الكريم[3].

ومن أمثلة حكم (القياس) قول الأخفش في إعراب كلمة (الصابئين) من قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)[4]"... وقال: (والصابئون والنصارى)، وقال في موضع آخر (والصابئين)[5] والنصب القياس على العطف على ما بعد (إن)"[6].

(1) الخصائص، 7/2 تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، مصر، (د، ت).

(2) القياس في النحو العربي/138.

(3) ينظر: المقتضب 4/ 177، والأصول في النحو 1/ 55، 56، لأبي بكر بن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط4، 1420هـ - 1999م، واسرار العربية، 143، 144 لأبي البركات الانباري، تح: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1377هـ - 1957م، والمقرب 102/1، لابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1391هـ - 1971م، وشرح كافية ابن الحاجب 215/2، للرضي، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د، ت) وشرح التسهيل 1/ 351، لابن مالك، تح: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م، وارتشاف الضرب 3/ 1197، لابي حيان، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ 1998م.

(4) المائدة / 69.

(5) البقرة/ 62.

(6) معاني القران/ 171.

فالأخفش(ت215هـ) يرى القياس نصب (الصابئين) عطفاً على محل اسم إن والذي عليه إجماع النحاة هو الرفع أي: رفع كلمة (الصابئين) بغض النظر عن التوجيهات والتأويلات التي ذكروها[1].

ويرى د. فاضل صالح السامرائي أن الرفع جاء لحذف العامل وهو(إن) فلذلك هي جملة خالية من التوكيد حيث يقول في الفرق بين نصب (الصابئين) في البقرة ورفعها في المائدة" وسر ذلك انه في آية المائدة رفعهم لأنهم أبعد المذكورين ضلالاً فكان توكيدهم أقل من غيرهم"[2].

ومن الأمثلة على ذلك قول المبرد(285هـ) تحت: "هذا باب ما يضاف من الأعداد المنونة"[3] " واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول: هذه أربعة عشرَك وخمسةَ عشرَك، فتدعَه مفتوحاً على قولك: هذه أربعةَ عشرَ، وخمسةَ عشرَ"[4].

والأمثلة على هذا الحكم كثيرة وهي في أكثرها متقاربة المعنى، وحكمها على التركيب حكم واحد[5].

الأقيس:

حكم (الأقيس) هو اسم تفضيل على وزن (الأفعل) " للدلالة على أن شيئين

(1) ينظر الكتاب 1/ 286، والمقتضب 4/ 111، الكامل في اللغة والأدب 1/ 276، للمبرد، تح: تغريد بيضون، ونعيم زرزور، ط1، 1407هـ - 1987م، وشرح المفصل 66/8، 67، لابن يعيش، تح: محمد بدر الدين النعساني، دار الجبل بيروت، ط2، 1323هـ وشرح ابن عقيل 284/1، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات ناصر خسرو، ط7، 1382هـ وشرح الأشموني 284/1، دار إحياء الكتب العربية (د، ت)، وشرح التصريح على التوضيح 1/ 226، للشيخ خالد الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، بيروت 1420هـ 200م، والتفسير الكبير 11/ 51، فخر الدين الرازي، دار الفكر بيروت، 1395هـ 1981م.

(2) معاني النحو/ 313، شركة العاتك، القاهرة، ط2، 1423هـ - 2003م.

(3) المقتضب 2/ 178.

(4) المصدر نفسه2/ 179.

(5) ينظر: كشف المشكل في النحو /10، 48، 140، 150، لحيدرة اليمني (599هـ)، تح: يحيى مراد، بيروت، ط1، 1424هـ 2004م، والأمالي النحوية /90، 125، لابن الحاجب (ت646هـ)، تح: عدنان صالح مصطفى، جامعة قطر، ط1، 1406هـ - 1986م.

اشتركا في صفة معينة وزاد أحدهما على الآخر فيها"[1] وهذا الحكم من الأحكام التي صرح بها النحاة عن حكم(القياس) وهو أقل استعمالاً من سابقه.

وعمل النحاة على الترجيح بين تركيب ما وآخر بهذه اللفظة، أو إذا وجد وجهان أحدهما رفع والآخر نصب أو جر عد أحدهما أقيس من الآخر، وأمثلة هذا الحكم الترجيحي كثيرة جداً ومنها قولهم: "على أقيس الوجهين"[2]، و" هو أقيس القولين"[3] و" هذا أقيس والأول مذهب"[4]، وأقيس الكلامين"[5] و" الاول أقيس"[6] و" أقيس هذا"[7] و" هذا أقيس في العربية"[8].

وقد يقترن حكم (الأقيس) بحكم آخر يشد من أزره في توكيد القياس ومنها قولهم: "أقيسهما وأعربهما"[9]، و" وجاؤوا به على الأكثر والأقيس"[10] و" أقيس وأكثر"[11] و" أحسن وأقيس"[12]... وغيرها كثير.

و يكون التركيب (قليلا) ولكنه جار على القياس فإذا رجح بينه وبين الكثير المخالف للقياس حكم للقليل بأنه (أقيس) في مثل قول الفراء(ت207هـ): "وذلك وان كان قليلاً أقيس"[13].

ومن أمثلة الحكم الترجيحي (الأقيس) ما جاء في قول الأخفش (ت215هـ) في إعراب الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية في مثل قوله تعالى: **(وإنْ أحدٌ من**

---

(1) التطبيق الصرفي / 90، د. عبدة الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1420هـ - 2000م.
(2) الكتاب2/ 316.
(3) المصدر نفسه2/ 413.
(4) المصدر نفسه 3/ 411.
(5) المصدر نفسه 4/ 185.
(6) معاني القران للاخفش18، 42، 208.
(7) المصدر نفسه / 67.
(8) المقتضب 4/ 171.
(9) الكتاب 3/ 347.
(10) المصدر نفسه 3/ 572.
(11) المصدر نفسه 4/ 185، وينظر: 2/ 193، 1/ 233، 159.
(12) المقتضب 3/ 51.
(13) معاني القران2/ 148.

المشركينَ استجارَكَ فأجرهُ)[1].

" فابتدأ بعد(إن)، وأنْ يكونَ رفعُ أحدٍ على فعل مضمر أقيس الوجهين، لان حروف المجازاة لا يُبتدأ بعدها إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ"[2].

فالأخفش يرى أن الاسم المرتفع بعد الأداة يجوز أن يكون مبتدأ، أو أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر وهو أقيس الوجهين[3] فالفعل محذوف؛ لان أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية وهذا مذهب البصريين، وزعم الفراء " إن أحد في الآية يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك"[4].

ولم يرض هذا القول ابن يعيش (ت643هـ) قال: "وهو قول فاسد لأنّا إذا رفعناه بما قال قد جعلنا استجارك خبراً لأحد وصار الكلام كالمبتدأ والخبر"[5].

وجاء حكم (الأقيس) عند عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت 802 هـ): "مذهب البصريين انه لا يجوز حذف (إلى) وشبهها من الفعل في مثل: ذهبت الشام، إلا في هذه اللفظة لسماعهم إياها من العرب فلا يجيزون: ذهبت مصر، ولا ذهبت البصرة، ومذهب الكوفيين جوازه، وهو عندهم مقيس في (انطلق) و(ذهب) و(خرج)، فيقولون: انطلقت السوق، وخرجت البر، وذهبت مصر، وهذا هو الأقيس لصحة معنى الكلام، وعدم اخلاله مع كثرة استعماله"[6].

(1) التوبة/6.
(2) معاني القران /208.
(3) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، 1/ 387، شرح بهاء الدين بن عقيل، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1395هـ 1980م، ورتبة المرفوعات في النحو العربي (دراسة نحوية بلاغية) عبد الزهرة زبون/ (رسالة ماجستير) /111، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، 1994م.
(4) معاني القران 1/ 422.
(5) شرح المفصل82/1.
(6) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة / 64، تح: د. طارق عبد عون الجنابي 1406هـ - 1987م.

التصريح بحكم (القياس) بصيغته الفعلية:

استعمل النحاة مادة(ق، ي، س) بصيغة الفعل وبأقسامه الثلاثة(الماضي، والمضارع، والأمر) وكان أوفرها نصيباً في الاستعمال هو أسلوب الطلب بصيغة فعل الأمر، وحقيقة المسألة أن مادة (ق، ي، س) إذا وردت بصيغة الفعل بأي قسم منه فأنها لا تدل على حكم يترتب عليه أن نقول: مرفوض أو مقبول، وإنما وجود هذه التعبيرات دلالة على سن قاعدة يريد النحوي إيصالها إلى المتلقي، واتباعها في قابل استعماله لهذا التركيب.

والذي يدل على ذلك ما ذكره النحاة من هذه الاستعمالات فنجدهم يقولون "فقس هذه الاشياء"[1]، و" على هذا فقس"[2] و" قس على هذا"[3] و" قس بهذا ما ورد عليك"[4].

ومن أساليب التعبير بصيغة الفعل الماضي والمضارع قولهم: "فتقاس"[5]، و"عليه تقيس الأكثر"[6]، و" هذا باب ما قيس من المعتل"[7]، "وهذا ما قيس من المضاعف"[8]، و" يقاس على هذا ما ورد"[9].

يقول الفراء(ت207هـ) في إعراب لفظة (مصدِّق) من قوله تعالى: **(وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ)**[10] " إن شئت رفعت(المصدق) ونويت أن يكون نعتاً للكتاب لأنه نكرة، ولو نصبته على أن تجعل المصدق فعلاً للكتاب لكان صواباً، وفي قراءة عبد الله **(ثم جاءكم رسول مصدقاً)**[11] فجعله فعلاً، وإذا كانت

(1) الكتاب 3/ 400، 540، 4/ 369، 374.
(2) معاني القران للفراء 1/ 55، 216، 277، 2/ 105، 135.
(3) المصدر نفسه 1/ 81 / ومعاني القران للأخفش / 67، 141.
(4) المقتضب 1/ 83، 2 /64، 187، 261.
(5) الكتاب 1/ 250.
(6) المصدر نفسه 3 / 404.
(7) المصدر نفسه 4/ 406.
(8) المصدر نفسه 4/ 427.
(9) معاني القران للفراء 1/ 149، 201، 277، 2/ 68، 105.
(10) البقرة / 89.
(11) آل عمران/81، والنصب قراءة عبد الله بن مسعود، ينظر معجم القرآت القرآنية 2 / 125.

النكرة قد وصلت بشيء سوى نعتها ثم جاء النعت فالنصب على الفعل أمكن منه إذا كانت نكرة غير موصولة وذلك لأن صلة النكرة تصير كالموقتة لها ألا ترى: أنك إذا قلت: مررت برجل في دارك، أو بعبد لك في دارك، فكأنك قلت: بعبدك أو بسايس دابتك، فقس على هذا"[1].

فالفراء هنا يسن لنا قاعدة تقضي بإعراب الاسم النكرة من مثل كلمة(مصدق) في الآية الكريمة ويرى فيها وجهين:

ـ الأول أن تعرب (صفة) للاسم النكرة قبله وهو(كتاب).

ـ والثاني أن تعرب (حالاً) وقد عبر عنه الفراء فعلاً ومجيء الحال من النكرة مشكل إلا إذا كان بمسوغ ومنها وقوع (صاحب الحال نكرة مخصصة بوصف)[2] والذي خصص النكرة وهو(كتاب) شبه الجملة وهو قوله تعالى: ((من عند اللـه))وهذا ما عبر عنه الفراء بقوله: "كالموقتة لها أي المخصصة أو المحددة أو المعرفة لها ثم يؤطر الفراء هذه القاعدة بقوله: "فقس على هذا" أي: هذه القاعدة وهذا سبيلها.

ومن أمثلة استعمالهم صيغة المضارع قوله أيضا في معنى (اسم الإشارة)(ذلك) من قوله تعالى: **(ذلك يوعظ به)**[3] " وقوله: ((ذلك يوعظ به)) ولم يقل: ذلكم، وكلاهما صواب، وإنما جاز أن يخاطب القوم " بذلك" لأنه حرف قد كثر في الكلام حتى توهم بالكاف أنها من الحرف وليست بخطاب، ومن قال " ذلك" جعل الكاف منصوبة وان خاطب امرأة أو امرأتين أو نسوة، ومن قال " ذلكم" أسقط التوهم فقال إذا خاطب الواحد ما فعل ذلك الرجل، وذانك الرجلان، وأولئك الرجال، ويقاس على هذا ما ورد"[4].

الكناية عن حكم (القياس):

استعمل النحاة الكثير من الألفاظ والتراكيب للتعبير عن حكم (القياس) وتنقسم هذه الاستعمالات على قسمين:

---

(1) معاني القرآن 1/ 55.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 3/ 1577، وشرح ابن عقيل1/ 634.

(3) البقرة / 232.

(4) معاني القران 1/ 149.

ـ ما كنى به النحاة عن حكم (القياس) بصيغة الفعل.
ـ ما كنى به النحاة عن حكم (القياس) بصيغة الاسم.
ـ الكناية عن حكم (القياس)بصيغة الفعل:

لا أعني بالكناية معناها الدقيق الذي استعمله البلاغيون وهو" إطلاق لفظ وإرادة به لازم معناه مع قرينه لا تمنع من إرادة المعنى الأصلي"[1]؛ وإنما هو التعبير عن هذا الحكم بألفاظ وعبارات تؤدي معنى الحكم، وأكثر ما جاء من هذه الكنايات هو استعمالهم صيغة فعل الأمر، وهو أسلوب طلب دال على الأمر فيه استعلاء وإلزام للمخاطب[2] ومن هذه التعبيرات قولهم:

" فاعتبر ما أشكل عليك من هذا بذا "[3]، و" على هذا فاجر ذا الباب"،[4] و"اجر الكلام على هذا"[5] و" ابن على هذا"[6] و" على هذا فاجره"[7]، و" اعتبر ما ورد عليك من هذا وشبهه بما ذكرت لك"[8].

والذي يفهم من هذه الاستعمالات أن النحاة لا يريدون قبول المسألة أو رفضها بل هو تنبيه المخاطب على أن هذا التركيب جار على قواعد اللغة واستعمال العرب فألزمك باتباعه، ولقد استعمل النحاة الكناية عن حكم (القياس) بالفعل المضارع ومنها قولهم: "وبه نقرأ"[9]، و"على هذا تجري التثنية"[10]، و" على هذا

---

(1) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع / 208، أحمد الهاشمي، مع تعليقات: نجوى أنيس ضو، قم - إيران، ط1، 1421هـ.
(2) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين / 83، د. قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة، بغداد، 1988م
(3) الكتاب 1/ 1/ 104، 193.
(4) المصدر نفسه 3/ 71، 400، 426.
(5) معاني القران للفراء 1 / 15، 101، 105، 3 / 106. 137، 156.
(6) المصدر نفسه 15/1، 93، 96، 118، 310، 2/ 11، 404، 406.
(7) المقتضب 2/ 278، 291، 3/ 71، 85، 111، 139، 140، 191.
(8) المصدر نفسه 4 / 327.
(9) معاني القران للأخفش / 60.
(10) المقتضب 1 / 7، 83.

يجري"[1]، و" على هذا تجري هذه الأشياء"[2].

يقول سيبويه (ت180هـ): "آلسوط ضُربَ به زيدٌ، وهو كقولك: آلسوط ضُربتَ بهِ، وكذلك آلخِوانَ أكِلَ اللحمُ عليه، وكذلك: أزيداً سُمِّيتَ بهِ أو سُمِّي به عمرو؛ لان هذا في موضع نصب، وإنما تعتبره أنك لو قلت: آلسوطَ ضُربتَ فكان هذا كلاماً، أو آلخوانَ أكِلتَ، لم يكن إلا نصباً، كما أنك لو قلت: أزيداً مررت فكان كلاماً لم يكن إلا نصباً فمن ثم جعل هذا الفعل الذي لا يظهر تفسيره تفسير ما ينصب فاعتبر ما أشكل عليك من هذا بذا"[3].

ويقول الفراء(ت207هـ): "والعرب تؤكد التأنيث بأنثاه والتذكير بمثل ذلك، فيكون كالفضل في الكلام فهذا من ذلك، ومنه قولك للرجل: هذا والله رجل ذكر، وإنما يدخل هذا في المؤنث الذي تأنيثه[4] في نفسه؛ مثل: المرأة والرجل والجمل والناقة فإذا عدوت ذلك لم يجز فخطأ أن تقول: هذه دار أنثى، وملحفة أنثى؛لأن تأنيثها في اسمها لا في معناها فابن على هذا"[5].

ويقول المبرد(ت285هـ): "ولو قلت: هذا زيدٌ ابنُ أبي عمرو، و" أبو عمرو " غير كنية، ولكنك أردت أن أباه أبو آخر يقال له عمرو، لم يكن في (زيد) إلا التنوين... ومن قال بالبدل قال: يا زيدُ ابنَ عبد الله؛ لأنه دعا زيداً، ثم أبدل منه فهذا كقوله: يا زيدُ أخا عبد الله فعلى هذا يجري هذا الباب"[6].

الكناية عن حكم (القياس) بصيغة الاسم:

وردت استعمالات بصيغة الجملة الاسمية، ويراد بها حكم (القياس)، والحقيقة هي(اسم المفعول)لفعل الأمر، والمضارع الذي ورد فيما سبق فبدلا من كلمتي فاجر، أو تجري قالوا: (مجرى) وهناك بعض العبارات التي يفهم منها إرادتهم

(1) المصدر نفسه 2 / 106، 245، 315، 3 / 123، 248، 4 / 171.
(2) المصدر نفسه 3 / 198.
(3) الكتاب 1 / 103، 104.
(4) يريد: المؤنث الحقيقي.
(5) معاني القران 2 / 403، 404.
(6) المقتضب 2 / 315.

(القياس).

ومن الأمثلة على ذلك قولهم "فهذا كلام العرب"[1]، و"هذا مخرجه من العربيـة"[2]، و"عـلى هـذا مجرى جميع هذه الأفعال"[3].

و "أمَّا مجرى الباب فعلى ما ذكرت لك"[4]، و"هذا هو القول"[5].

يقول الأخفش(ت215هـ) في مجيء (أو) بمعنى (الواو) في مثل قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَـةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)[6] "ومعناه: (ويزيدون) ومخرجها في العربية أنك تقول: (لاتجـالسْ زيـداً أو عمـراً أو خالداً) فإن أتى واحداً منهم أو كلهم كان عاصياً كما أنك إذا قلت: (اجلس إلى فلان أو فلان) فجلس إلى واحدٍ منهم أو كلهم كان مطيعا فهذا مخرجه من العربية"[7].

ألفاظ تدل على (القياس) وتجري مجراه

ومن استقراء كتب النحو ظهر أن في العربية ألفاظا تدل في معناها على القياس، وهـذه الألفـاظ ترددت في مصنفات النحاة من المدرسـتين البصريـة والكوفيـة، يـرى الباحـث أن مـن المناسـب إيضـاح معانيها والتمثيل لها بشيء من الإيجاز ومنها:

(الوجه)

الوجه لغةً:

"الجاه: المنزلة والقدر عند السلطان، مقلوب عن وجه"[8] والوجه: "يتناول الصفات يقال: الشيء: على وجوه أي: على صفات"[9]، والوجه هو أعلى كل شيء

(1) معاني القرآن للفراء 130/2.
(2) معاني القرآن للأخفش /35.
(3) المقتضب 137/1، 292/2، 40/3، 123.
(4) المقتضب280/2.
(5) المصدر نفسه 362/2.
(6) الصافات/ 147.
(7) معاني القرآن /34، 35.
(8) لسان العرب (جوه) 492/1.
(9) الفروق اللغوية/172، لأبي هلال العسكري (ت395هـ)، تح: أبي عمرو عماد زكي البارون، المكتبة التوفيقية، مصر (د، ت).

ومقدمته فيقال: وجه الإنسان مقدمة الإنسان.

الوجه اصطلاحا:

إن الوجه في اصطلاح النحاة له أكثر من دلالة ومنها: "هو الحالة التي يكون عليه أو عليها الكلام أو الكلمة، فعندما يقال مثلا: (لولا) تأتي على أربعة أوجه - يكون المقصود أنَّ لها أربعة أوجه - يكون المقصود أن لها أربعة استعمالات"[1]، أو هو " الحالة الإعرابية التي يجب أن تكون فيها[2] الكلمة في الأصل"[3] أويكون معنى الوجه عند النحاة (الرأي) و(الاتجاه) يقول د. اللبدي: "وقد يقصد بالوجه الرأي والاتجاه كما في إعراب الألفاظ وتبيان مواقعها كأن يقال عن مخصوص نعم، وبئس: في إعرابها وجهان مشهوران، أي: رأيان، واتجاهان"[4].

ولقد تنبهت الدكتورة الحديثي إلى أن سيبويه قد عبر عن القياس بحكم الوجه واستدلت بأمثلة من الكتاب[5]، ويقول الدكتور سعيد جاسم الزبيدي: "وجه الكلام، الوجه، الباب، الحد: لقد استخدم النحاة هذه المصطلحات، فضلا عن مصطلح القياس مساوية له في المعنى، تمام المساواة، ولم أجد بينها تباينا يذكر غير اختلاف في الألفاظ... أما مصطلح (الوجه) فهو الأكثر دورانا عند النحاة، وقد ورد في كتبهم أكثر مما ورد مصطلح (القياس) نفسه"[6].

وكلام الدكتور الزبيدي صحيح في أن هذه الألفاظ تؤدي معنى القياس، ولكن الذي لا يرتضيه الاستقراء لمراجع النحو هو أن (الوجه) أكثر استعمالا من حكم (القياس) والحقيقة خلاف ذلك فحكم القياس هو من أكثر الأحكام المقبولة دورانا على ألسنة النحاة.

ويمكن تقسيم استعمالات هذا (الحكم) على قسمين رئيسين هما:

---

(1) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/239.

(2) كذا وردت والصواب عليها.

(3) مفهوم الجملة عند سيبويه /247، حسن عبد الغني جواد الأسدي، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1428هـ - 2007م

(4) معجم المصطلحات النحوية والصرفية /239.

(5) الشاهد وأصول النحو/251.

(6) القياس في النحو العربي/142.

- ما استعمله النحاة منفرداً.
- وما استعمله النحاة مركباً مع حكم آخر.

فمن الأول قولهم: "الرفع الوجه"[1]، و"الوجه فيه الجرّ"[2]، و"النصب فيه الوجه"[3]، و"الجزم الوجه"[4]، و"الوجه"[5]، و"وجه الكلام"[6]، و"كان الوجه أن يقال"[7]، و"لكان وجها"[8]، و"هو وجه العربية"[9].

ففي هذه الأمثلة وغيرها يراد به القياس، أما حكم الوجه وهو مركب مع حكم آخر قولهم: "الحدُّ والوجه"[10]، و"الوجه الأكثر الأعرف النصب"[11]، و"هو الوجه والقياس"[12]، و"الرفع فيه الوجه والرفع أحسن"[13]، و"الرفع ههنا وجه والكلام وهو الجيد"[14]، و"هو الباب والوجه"[15]، و"المختار والوجه"[16] و"الوجه والحد والاختيار"[17].. وغيرها كثير.

(1) الكتاب 63/1، 158، 23/2، 26، 29، 181، ومعاني القرآن للفراء 109/1، 347، 201/3 ومعاني القرآن للأخفش/28، 49، 124، 178، والمقتضب 19/2، 2/3، 141، 143، وشرح الكافية 84/1، 138، 196، 289، 333، 350، 372، 381، 106/2، 135.
(2) الكتاب 67/1.
(3) المصدر نفسه91/1، 92.
(4) المصدر نفسه88/3.
(5) معاني القرآن للفراء412/2، 52، 59، 70.
(6) معاني القرآن للأخفش/142.
(7) المقتضب 250/3
(8) الكتاب 23/2
(9) المصدر نفسه 53/1.
(10) المصدر نفسه 147/1، 171.
(11) المصدر نفسه 86/1، 384/4، ومعاني القرآن للفراء 372/1، 280/3
(12) الكتاب 210/1، 351/3.
(13) معاني القرآن للفراء 156/1، 174، 93/3، 166.
(14) معاني القرآن للأخفش/49، 65، 70، 142، 176، 178.
(15) المقتضب 312/2، 314، 17/3، 104، 118
(16) المصدر نفسه 53/4، 73، ـ 111.
(17) شرح ابن عقيل 68/2، 69.

فمن أمثلة حكم الوجه منفردا قول سيبويه (ت180هـ)"هذا باب الرفع فيه وجه الكلام، وهو قول العامَّة وذلك قولك: مررت بسرجٍ خزٌّ صُفَّتُه، ومررت بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها... وإنما كان الرفع في هذا أحسن من قبل أنه ليس بصفة"[1]، وقوله: "الوجه كلّ شاةٍ وسلختها بدرهمٍ، وهذه ناقة وفصيلها راتعين، لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس، والوجه الآخر قد قاله بعض العربً"[2]، ويقول في حديثه عن الظرف (غدوة) إذا استعملت مع (لدن) فإنها تنصب شذوذاً على رأيه و"الجرَّ في غدوة هو الوجه والقياس"[3].

وقال الفرّاء(ت207هـ): "ولو ظهرت (أن) في هذا الموضع لكان الوجه فتحها"[4]، وقوله في إعراب قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾[5]، "رفع، وهو وجه الكلام، لأنه مستأنف خبر، يدل عليه قوله: "فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ" كما تقول في الكلام: هو أصمّ فلا يسمع، وهو أخرس فلا يتكلم"[6].

ويقول المبرد(ت285هـ) في الفعل الواقع بين فعل الشرط وجوابه إنّ جزمه هو (الوجه):".. وتقول: إلا تأتني فتكرمني أقعد عنك فالجزم الوجه في فتكرمني، والنصب يجوز من أجل النفي لأنّ معناه: إلا تأتني مكرما"[7].

وقد تبين من تعريف (الوجه) بوصفه معنى من معاني حكم (القياس) وما تناوله الباحث من أمثلة عليه فإنه يمكن أن يقال: **إن (الوجه) أحد أحكام التقويم النوعي، التي تعنى بتحديد مستوى الصواب، وسبيل القياس في هدى استعمال اللغة الفصيحة لدى العرب الموثوق بفصاحتهم وبلاغتهم.**

---

(1) الكتاب 23/2.
(2) المصدر نفسه 82/2.
(3) المصدر نفسه 210/1.
(4) معاني القرآن 181/1.
(5) البقرة /171.
(6) معاني القرآن 100/1
(7) المقتضب 23/2.

الحَدُّ

الحد لغة:

هو الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود يقال: "فصل ما بين كل شيئين: حَدّ بينهما، ومنتهى كل شيء حَدّه... وحَدَّ الشيء يحده حدا وحدده: ميزه، وحد كل شيء منتهاه، لأنه يرده ويمنعه عن التمادي"[1].

الحد اصطلاحا:

هو: "القول الدال على حقيقة الشيء"[2] أو هو "قول يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز"[3] أو هو: "مرادف المعرِّف... وهو ما يميِّز الشيء عن غيره"[4]، وقيل: "إن الحد ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء بحيث منع من مخالطة غيره له"[5]، فالحد الاصطلاحي قريب من معناه اللغوي، فكلاهما يتفقان على التمييز والفصل حتى لا يتعدى الحاد على المحدود.

ولقد أثبت الباحث محمد جاسم أن حكم (الحد) هو من القواعد الكلية ولقد استعمله النحاة في مصنفاتهم بمعناه المنطقي قائلا: "ومصطلح (الحد) يستعمله المنطقيون، ويعنون به قسما من أقسام التعريف، وهو عندهم تام وناقص وربما حفلت كتب النحو باصطلاح الحد بالمعنى المنطقي"[6].

في حين عدّ الدكتور الزبيدي حكم (الحد) لا يخرج عن معنى حكم (القياس)، وإن كان أقل استعمالا منه[7].

---

(1) لسان العرب (حدد) 36/2، 40.

(2) المغني في النحو 84/1، للشيخ ابن فلاح اليمني (680هـ)، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1999م.

(3) التعريفات/88.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون 390/1.

(5) الفروق اللغوية/27

(6) القواعد الكلية الصرفية والنحوية النظرية والتطبيق (أطروحة دكتوراه)/23، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004م.

(7) القياس في النحو العربي/144.

ولقد استعمل النحاة حكم الحد بطريقتين:
الأولى منهما: أن يستعمل مفردا.
والثانية: أن يستعمل مركبا مع أحد أحكام التقويم النوعي أو الكمي كما يتبين من الأمثلة.
ومن أمثلة استعمالهم حكم (الحد) منفرداً قولهم: "وهو الحد"[1]، و"هو حدُّ الكلام"[2]، و"إنما حده"[3]، و"كان الحد"[4]، و"حده النصب"[5]، و"لأن حد الكلام"[6]... وغيرها.
ومن أمثلة استعمال حكم (الحد) مركبا قولهم: "الحد والوجه"[7]، و"الوجه والحد"[8]، و"وجه الكلام وحده الجر"[9]، و"لكان الحد والوجه"[10]، و"لأن الغالب الذي هو حد الكلام"[11]، و"الوجه والحد والاختيار"[12]، و"الحد والقياس"[13]، و"كان حدها الأصل"[14]... الخ.
يقول سيبويه(ت180هـ) في مسألة اكتساب الفعل التأنيث إذا كان الفاعل بالأصل مضاف إليه وهو مؤنث، فتلحق الفعل تاء التأنيث (والحد) حذفها "وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به، اجتمعت أهل اليمامة، لأنه يقول في كلامه:

(1) الكتاب 80/1، 126، 181، 193.
(2) المصدر نفسه 102/1، 176، 49/2، 82/3.
(3) المصدر نفسه 115/1، 307، والمقتضب 158/4، 204، 220.
(4) الكتاب 176/1، 307، 127/2، 27/3، 82.
(5) المصدر نفسه 27/3، والمقتضب 412/4.
(6) الكتاب 62/1، 98، 120، 51/2، 127، 304/3، والمقتضب 204/4.
(7) الكتاب 53/1.
(8) المصدر نفسه 147/1.
(9) المصدر نفسه 171/1.
(10) المصدر نفسه 51/2.
(11) المصدر نفسه 594/3.
(12) المقتضب 170/3.
(13) المصدر نفسه 170/3
(14) المصدر نفسه 80/4.

اجتمعت اليمامة، يعني: أهل اليمامة، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام... وترك التاء في جميع هذا الحد والوجه"[1].

ويقول أيضا في تسلط عمل الفعل على الاسم إذا نصبه تحت: "هذا باب يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيدا، وهو الحد، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيدٌ عمرا، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه"[2].

الباب

الباب لغة:

يطلق الباب في اللغة على مدخل الدار، وثغرها، كما يطلق في الحدود والحساب على الغاية يقال: "الباب: من التبويب... والباب في الحدود والحساب الغاية، وبابات الكتاب: سطوره"[3].

الباب اصطلاحا:

استعمل هذا الحكم استعمالات عدة فله دلالات مختلفة وهي في أكثرها مقاربة للحد اللغوي فلقد استعملها النحاة بمعنى الغاية يقول سيبويه: "بَيَّنت له حسابه بابا بابا"، وقيل في حده هو "لفظ يطلق على كلام يبحث فيه عن بعض أجزاء العلم المعين المباين من غيره من الاجزاء"[4] "فالعلماء المصنفون قد يطلقونه، ويريدون به مسائل معدودة من جنس واحد أو نوع واحد، أو صنف واحد"[5].

واستعمل هذا الحكم عند المعجميين بمعنى النظام الذي يسير عليه المعجمي والذي عرف بنظام الباب والفصل، فالحرف الأخير من الكلمة الأصلية هو الباب

(1) الكتاب 53/1.
(2) الكتاب 80/1.
(3) لسان العرب (بوب) 1/ 269.
(4) التعريفات/46.
(5) كشاف اصطلاحات الفنون 147/1، 148.

والحرف الأول هو الفصل[1].

واستعمل هذا الحكم عند النحاة بوصفه عنوانا لموضوعات مصنفاتهم النحوية "فلقد أطلق لفظ الباب على موضوعات النحو فقيل: باب المعرب والمبني... ويبدو أن إطلاق لفظ الباب على مثل هذه الموضوعات من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل فباب الدار ليس هو الدار وإنما هو جزء هام فيها يولج منه إلى بقية الأجزاء والأركان فإذا قيل مثلا: باب التمييز، فإن المقصود بذلك تعريف بالموضوع كما يعرف الدار ببابها وقد يكون معنى الغاية الذي حكاه سيبويه أكثر علاقة بلفظ الباب المستعمل في مراجع اللغة والنحو، وذلك على معنى أن باب (الحال) مثلا يحتوي على غاية ما في هذا الموضوع مما يتعلق ببحث الحال"[2].

ومن أمثلة استعمالهم لهذا الحكم قولهم: "هذا باب يختار فيه الرفع"[3]، و"لما وجدوا الباب والقياس"[4]، و"هو الباب"[5]، و"أما الباب والأصل"[6]، و"بابه ظاهر"[7]، و" هذا جائز وليس هو على الباب"[8]، و"هذا الباب والوجه"[9]، و"لأنه الباب والأكثر وهو الأصل"[10]... وغيرها كثير[11].

---

(1) ينظر المعجم العربي بين الماضي والحاضر /22، د. عدنان الخطيب، القاهرة، ط1 1966م، والزبيدي في كتابه تاج العروس/418، د. هاشم طه شلاش، دار الكتب للطباعة، بغداد، 1401هـ - 1981م المعجم الوسيط دراسة تحليلية (أطروحة دكتوراه) حسن جعفر البلداوي/3، 4، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، 2003م

(2) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/28.

(3) الكتاب 361/1، 365، 366، 396.

(4) المصدر نفسه 343/3.

(5) المقتضب 46/1، 120، 195/2.

(6) المصدر نفسه 194/2، 200، 212.

(7) المصدر نفسه 304/2.

(8) المصدر نفسه 310/2.

(9) المصدر نفسه 312/2.

(10) المصدر نفسه 201/3.

(11) ينظر: الكتاب 117/1، 175/2، 188، 269، 38/3، 71، 392، 76/4، والمقتضب 98/1، 200/2، 203، 207، 209، 27/3، 86، 131.

يقول المبرّد (ت285هـ) في موضوع الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد فيحذف التنوين من الموصوف وذلك قولك: "هذا زيدُ بن عبد الله، وهذا عمرو بن زيد، والكنية كالاسم، تقول: هذا أبو عمرو بن العلاء يا فتى، وهذا زيدُ بنُ أبي زيد فهذا الباب والوجه"[1] أي: أن الموصوف بلفظ (ابن) يجعل كالاسم المركب وسواء أكان هذا الموصوف اسما مفردا أم كنية فهو الغاية والسبيل.

ومن نحاة الكوفة المفوهين أبو العباس ثعلب(ت291هـ) إذ يقول: "والعرب تشبه الحرف بالحرف وإن خرجوا عن بابه"[2].

ويمكن أن يقال: **بأن الباب حكم من أحكام التقويم النوعي التي تحدد شرط الولوج والدخول في القاعدة الجارية على القياس، فهو أصل الموضوع، والغاية التي من أجلها وجد القياس.**

الواجب

الواجب لغة:

"وجب الشيء وجوبا أي: لزم، وأوجبه، أو استوجبه استحقه، ووجب الشيء يجب وجوبا إذا ثبت ولزم، والوجوبُ بالضمِّ بمعنى السقوط واللزوم والثبوت"[3].

الواجب اصطلاحا:

استعمل علماء الأصول حكم الواجب، وأخذه منهم علماء النحو وأدخلوه في مصنفاتهم ولقد تطرق الباحث لذلك فيما تقدم فالواجب: "هو ما طلب الشارع فعله على وجه اللزوم بحيث يذم تاركه ومع الذم العقاب، ويمدح فاعله ومع المدح الثواب"[4] أو هو"ضرورة اقتضاء الذات عينها وتحقيقها"[5].

---

(1) المقتضب 312/2.
(2) مجالس ثعلب 1/ 325.
(3) لسان العرب (وجب) 6/ 400.
(4) الأحكام في أصول الأحكام 321/3، والمسودة في أصول الفقه/50، والوجيز في أصول الفقه /30.
(5) التعريفات/245.

والوجوب هو "أحد الأحكام التي تتصف بها التعبيرات في طرق[1] تركيبها، وإعرابها، أو صياغة ألفاظها، وهو في مقابلة الجواز والشذوذ والامتناع"[2]، والوجوب في حقيقته "ضرورة الانتحاء بما يترتب على القاعدة انتحاء واجبا لا يسوغ معه وجه آخر"[3]، وقد يتعلق الواجب بأمور طبيعية كرفع الفاعل، ونصب المفعول وتقديم المبتدأ، وتأخير الخبر ونيابة الظرف عن الفاعل وما شاكل ذلك.

ويقول الباحث صباح علاوي خلف الوجوب: "ما ألزمه النحوي المتكلم بالعربية مما يبعده عن الخطأ أو القلة، أو الشذوذ بدليل لا يعارضه ما يقتضي اطراد غيره وكثرته"[4].

فالوجوب النحوي إذن حكم "يحكم به المجتهد في النحو بحسب ما تأتى له من أدلة بين يديه تجعل الأمر عنده كالفرض، وهو عند غيره قابل للبحث فإذا ثبت ما يخالفه بالحجة، والدليل خرج من حيز الوجوب إلى حيز المختلف فيه ليدخل بعد ذلك في باب الراجح والمرجوح وأما إذا كان ما يخالفه قليلا، أو شاذا فلا يخرج الحكم من حيز الوجوب لذا فإن الواجب الذي يكتسب درجة القطعية بعد شدة البحث وكثرة الاستقراء، والتنقيب، ولم يثبت ما يخالفه بأي دليل عقلي، أو نقلي قليلا كان أو كثيرا فهو ما يتصل بالأصول والخطوط العريضة للنحو مما نالت إجماع العرب، والنحويين بلا مخالف كرفع الفاعل، ونصب المفعول وأمثال ذلك"[5].

ويمكن تقسيم ما ورد من مادة حكم (الوجوب) على قسمين رئيسين:

الأول: التصريح بحكم (الوجوب) فهو يحمل في طياته كل تعبير بمعنى

---

(1) كذا وردت والصواب طرائق.

(2) معجم المصطلحات النحوية والصرفية /238.

(3) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

(4) ظاهرة الوجوب النحوي في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء (رسالة ماجستير) /11، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، 2003م.

(5) ظاهرة الوجوب النحوي (رسالة ماجستير) / 11.

الوجوب ومنها: "الواجب، أوجب، يجب، وَجَبَ، ينبغي، لازم، يلزم، ألـزم... الـخ" ومـن أمثلتـه قـولهم: "وهو واجب"[1] و"هذا واجـب"[2]، و"وجـب"[3]، "يجـب"[4] و"واجباً"[5]، و"أوجـب"[6]، و"الواجـب"[7]، و"واجب على الصحيح المشهور"[8] وقولهم: "إنما ينبغي"[9] و"هو ينبغي"[10]، و"ينبغي له أن يقـول"[11]، و"ينبغي أن يختار"[12]، و"كان ينبغي"[13] وقولهم: "لازم"[14] و "ألزم"[15]، و"لازمة"[16]، و"مـن لـزم اللغـة الحجازية"[17]، و"لزم"[18].

أما الأسلوب الثاني في التعبير عن حكم (الوجـوب) فهـو الكنايـة عـن هـذا الحكـم، ولقـد أثبـت الباحث صباح علاوي خلف أربعة أساليب للتعبير عن هذا الحكم وهي [19]:

- أسلوب الاستثناء المنفي وهو أشهرها وأكثرها وضوحا في الدلالة

(1) الكتاب 38/3.
(2) المصدر نفسه 40/3، ومعاني القرآن للأخفش/56.
(3) المقتضب 8/1، 74، 93، 173، 175، 56/2، 267، 81/3، 138.
(4) المصدر نفسه 8/1، 90، 118، 177، 181، 210، 4/2، 113/3، 15/1، 6/2، 323.
(5) المقتضب 126/1، 164.
(6) المصدر نفسه 189/1.
(7) شرح الكافية 13/1.
(8) المصدر نفسه 253/1، 260/2، 339.
(9) الكتاب 62/1، 270.
(10) معاني القرآن للفراء 159/1.
(11) المصدر نفسه 266/1.
(12) شرح الكافية 14/1، 40.
(13) المصدر نفسه 126/1
(14) الكتاب 343/3، 481، 86/4.
(15) الكتاب 573/3
(16) المصدر نفسه 99/1.
(17) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(18) المصدر نفسه 115/1.
(19) ظاهرة الوجوب النحوي (رسالة ماجستير) /21.

على الوجوب.

- أسلوب النفي.
- أسلوب التقرير.
- ما يفهم من المعنى.

وحقيقة المسألة أن التعبير عن حكم (الواجب) سواء صُرِّح به أم كُنِّي عنه فإن أدق أساليب التعبير عنه هو أسلوب الاستثناء المنفي، وهذا ما أثبتته الأمثلة ومن أمثلة حكم (الواجب) التي جاءت بأسلوب الاستثناء المنفي قولهم: "لم يكن إلا رفعا"[1]، و"ليس إلا هذا"[2]، و"لا يكون إلا رفعا"[3] ومن تعبيراتهم بأسلوب النفي فقط: "لا بدّ من هذا"[4]، و"لا يجوز البتة"[5]، و"ليس غير"[6].

يقول سيبويه(ت180هـ)"... لو قلت: أكُلَّ يومٍ زيدا تضربُهُ لم يكن إلا نصبا، لأنه ليس بوصف"[7].

ويقول الفراء (ت207هـ) في كلمة "طاعة" من قوله تعالى: **(وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا)**[8] "فإنَّ العرب لا تقوله: إلا رفعا"[9].

ويقول الشيخ حيدرة اليمني(ت599هـ) في مسألة العطف على اسم "لكنّ، وكأنَّ، وليت ولعلّ" قبل التلفظ بالخبر، ويحكم عليه بالنصب وجوباً قائلاً: "وأما أحكامها فثلاثة أضرب: واجب، وجائز، وممتنع أما الواجب: فإنك إذا عطفت على اسم لكنّ، وكأنّ، وليت، ولعلّ قبل الخبر وجب النصب، تقول: كأنَّ زيداً وعمراً

(1) الكتاب104/1، ومعاني القرآن للفراء 157/1، والمقتضب 224/1 وشرح الكافية 98/1.
(2) الكتاب 133/1، ومعاني القرآن للفراء 28/1، 136، 158، 191
(3) الكتاب 128/1، 130، 132، 137.
(4) المصدر نفسه 80/1
(5) المصدر نفسه 273/1.
(6) المصدر نفسه 68/1.
(7) المصدر نفسه 131/1.
(8) النساء/81.
(9) معاني القرآن 39/1.

قائمان، ولعلَّ محمدا وعبد اللـه قادمان... لا يجوز غير ذلك"[1].

ويقول ابن عصفور (ت669 هـ): "فإن كان العطف على سائر أخوات "إنَّ" و"لكنَّ" فإنّه لا يجوز إلا النصب على اللفظ، ولا يجوز الرفع على الموضع، ولا على الابتداء، والخبر محذوف، باتفاق من أهل البصرة والكوفة"[2].

ويقول الشيخ حيدرة اليمني في نعت اسم (لا) النافية للجنس المتأخر عن الخبر:"... ومتى نُعِتَ اسمها بعد الخبر لم يجز فيه إلا الرفع على الموضع نحو: لا رجل أشرف من زيد ظريف ولا عاقل، وإن نعت (اسم لا) لم يجز البناء ولا الرفع بل بنصب وتنوين مثل: ألا ماء بارداً"[3].

حكم الأصل

الأصل لغة:

الأصل هو: "أسفل كلّ شيءٍ وجمعه أصول، وما يستند وجود الشيء إليه.. وقاعدة الشيء التي لو توهمت مرتفعة لارتفع سائره بارتفاعها"[4] و"أصل الشيء ما بدئ منه ومن ثم يقال: أصل الإنسان التراب"[5] أو هو "ما يبني عليه غيره"[6] ف "الأصل المحتاج إليه والفرع المحتاج"[7].

---

(1) كشف المشكل في النحو /81، ولقد استعمل هذا الحكم في كثير من مواطن كتابه ومنها: 121، 128، 137، 141، 148، 185، 187، 194، 199، 208، 212، 221، وينظر الأمالي النحوية لابن الحاجب /17، 18، 20، 26، 31، 47، 48، 74، والمسائل السفرية لابن هشام/13.

(2) شرح الجمل 462/1، تح: فوّاز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 141هـ - 1998م، ولقد جاء هذا الحكم عنده كثيرا ومنها: 36/1، 148، 155، 160، 313. وينظر شرح الكافية 15/1، 33، 98، 106، 150، 168، 173، 231، 285، 286، 324، 344.

(3) كشف المشكل في النحو/89.

(4) لسان العرب (أصل) 80/1.

(5) الفروق اللغوية /170.

(6) التعريفات /32.

(7) كشاف اصطلاحات الفنون 114/1.

الأصل اصطلاحا:

هو "ما حقّ التركيب أن يكون عليه وإن لم ينطق به"[(1)] أو هو "ما ينبغي أن يكون الشيء عليه"[(2)] أو هو "أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليهما أي تغيير... أو قد يستعمل.. في الأحكام المختلفة من ترتيب أو حذف كقولهم مثلا: الأصل في المفعول أن يتأخر عن الفاعل وقد يتقدم"[(3)]، ويرى الباحث محمد جاسم أن كثيراً من معاني الأصل راجعة "إلى المعنى اللغوي لكلمة (أصل) وأن هذا التعدد في معناه الاصطلاحي راجع إلى سعة مدلوله اللغوي ويتضح أيضاً أنّ كثيرا من مدلولاته الاصطلاحية داخلة في نطاق مصطلح(القواعد الكلية)... فالأصل مأخوذ في معنى القاعدة، والقاعدة مأخوذة في معنى الأصل"[(4)].

ومن أمثلة استعمال النحاة حكم (الأصل) قولهم: "الأصل"[(5)]، و"الأصل غير ذلك"[(6)] و"الأصل الأكثر"[(7)]، و"القياس والأصل"[(8)]، و"الأصل في هذا عربي كثير"[(9)] و"لأنه الباب والأكثر وهو الأصل وإنما خروجها إلى المصدر فرعٌ"[(10)].

قال سيبويه(ت180هـ): "وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك"[(11)] يلاحظ أن قوله: "والأصل غير ذلك" أنه ما كان ينبغي أن يتكلم به وأن يكون عليه التركيب، وما

---

(1) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 42/2، للشيخ محمد الخضري الشافعي (ت1287هـ)، تح: تركي فرحان مصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1426هـ - 2005م.

(2) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح 54/1، لزين الدين العليمي (1061هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مصر (د، ت).

(3) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/11.

(4) القواعد الكلية الصرفية والنحوية النظرية والتطبيق (أطروحة دكتوراه)/15.

(5) الكتاب 99/1، ومعاني القرآن للأخفش /22، 27، 48، 65، 70، 223، 225، 298.

(6) الكتاب 126/1، 203، 185/2، 205، 197/3، 209، 313.

(7) المصدر نفسه 117/1، ومعاني القرآن للفراء 5/1، 407، 152/2، 159.

(8) المقتضب 92/1، 263/3.

(9) الكتاب 422/4.

(10) المقتضب 201/3، وينظر شرح الكافية 72/1، 88، 421، 42/2، 210.

(11) الكتاب 99/1.

حكم عليه سيبويه بالأصل حكم عليه عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) بالقياس إذ يقول: "فإذا كان الاستفهام مشتملا على الفعل كان القياس أن يلي حروفه ولا يليها الاسم مع وجود الفعل"[1].

ويقول د. قيس الأوسي معلقا على قول سيبويه المتقدم "فإذا جاء بعد أداة الاستفهام كلام فيه اسم وفعل، كان تقديم الفعل أولى حملا على الصلة فيها، وتقديم الاسم قبيح ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر"[2].

ومن أمثلة حكم (الأصل) قول الفراء(ت207هـ) في رده على الكسائي (ت189هـ) قراءة قوله تعالى: **(فَلْيَفْرَحُوا)**[3] "هذه قراءة العامة وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ **(فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا)**... وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلا فجعله عيباً، وهو الأصل"[4].

ويقول الأخفش (ت215هـ)في إعراب كلمة (كلّ) من قوله تعالى: **(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خلقنه بِقَدَرٍ)**[5] حيث (كُلّ) جاءت منصوبة وقياس الكلام أن تكون مرفوعة وفقاً للقواعد التي أقرّها النحاة.

"فهو يجوز فيه الرفع، وهي اللغة الكثيرة، غير أن الجماعة اجتمعوا على النصب، وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل غيره"[6].

الأصل حكم تعليلي:

"علة الأصل: وتسمى علة الرد إلى الأصل أو مراعاة الأصل وهي من العلل التي تدور كثيرا في موضوعات اللغة والنحو والصرف ومعناها رعاية الوضع الأول في تعليل الحكم"[7].

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح 87/1 تح: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، 1982م.
(2) أساليب الطلب /237.
(3) يونس/58.
(4) معاني القرآن469/1، 470.
(5) القمر /49.
(6) معاني القرآن/65.
(7) العلل النحوية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري /275، (أطروحة

ونجدها في المصنفات النحوية من سيبويه حتى يومنا هذا"[1] فلقد ذكرها سيبويه لتعليل كثير من الموضوعات الصرفية والنحوية"[2]، وأفرد ابن جني ت (392هـ) لعلّة الأصل بابا أطلق عليه "باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحكما لازما ووقتا"[3].

فيقول: "هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته وذلك كقولنا: الأصل في قام قوم... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يُدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه قد كان مرة يقال... وليس الأمر كذلك بل بضدّه، وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا فأما أن يكون استُعملَ وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"[4] فالأصل شيء مفترض عند ابن جني لا وجود له، ولكن النظر فيه يلزم القول به فابن جني يسبق زمنه في هذا وينطر للواقع اللغوي الحقيقي.

وأفرد السيوطي (ت911هـ) أبوابا خاصة في عِلَّة (الأصل) ومنها: "الأصل مطابقة المعنى للفظ"[5]، و"الأصل أن يكون الأمر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني"[6]، و"الأصل في الأفعال التصرف"[7] وغيرها.

ومن الأمثلة النحوية التي جعل فيها حكم (الأصل) حكما تعليليا ما جاء في تراث أبي حيان(ت745هـ) في مسألة تقديم المفعول معه على عامله قائلا: "إن

=

دكتوراه)، حميد عبد الحمزة عبيد الفتلي، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006م.

(1) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه 257/1، د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، (د، ت).

(2) المصدر نفسه/الصحيفة نفسها.

(3) الخصائص 225/1.

(4) المصدر نفسه 225/6، 226، 227، 228، 229، 230، 231.

(5) الأشباه والنظائر في النحو 74/1، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1 1420هـ - 1999م.

(6) المصدر نفسه /الصحيفة نفسها.

(7) المصدر نفسه 75/1.

الفعل وما أشبهه يتقدم على المفعول معه والإجماع على أنه لا يجوز تقديمه على الفعل فلا يجوز (والطيالسة جاء البردُ) لأنه روعي فيها أصلها فكما لا يجوز(وزيداً قام عمرو) فكذلك هذا"[1].

"فالعلة علة أصل أو مراعاة الأصل أو الردّ إلى الأصل"[2] فإن المفعول معه لا يتقدم على عامله "لأنَّ الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة فكما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا"[3][4].

ويقول الصبان (ت1206هـ) في حاشيته على شرح الاشموني (ت918هـ)في مسألة إعمال المصدر وإنابته مناب الفعل: "أعترض بأنه يقتضي أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لأنه أصل الفعل... وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وإنما التعبير بالإلحاق لكون الأصل في العمل للفعل فهو من إلحاق الفرع في العمل بالأصل فيه لا من إلحاق المشبّه بالمشبّه به"[5].

حكم
(المختار)

المختار لغة:

"خار الشيء واختاره: انتقاه... وخيّرته بين الشيئين فوّضتُ إليه الخيار"[6] والاختيار: "الاصطفاء وكذلك التخير"[7] وقيل الاختيار: "إرادة الشيء بدلا من غيره"[8] والاختيار "الإيثار... وهو ترجيح الشيء وتخصيصه وتقديمه على غيره،

(1) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك /155، تح: سدني جليزر - نيوهافن، المطبعة الأمريكية، 1947م.

(2) العلل النحوية في شروح الألفية (أطروحة دكتوراه) /191.

(3) شرح التصريح 532/1.

(4) وهناك مصادر كثيرة ورد فيها حكم (الأصل التعليلي) ينظر: الأصول لابن السراج 211/1، والخصائص 257/1، وشرح الكافية 34/2 وأسرار العربية /185، وهمع الهوامع 220/1.

(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 427/2، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ - 1997م.

(6) لسان العرب (خير) 2/ 335، 336.

(7) المصدر نفسه الصحيفة نفسها.

(8) الفروق اللغوية/129.

وهو أخص من الإرادة"[1].

المختار اصطلاحا:

هو "أن ينتقي النحويّ رأيا من الآراء أو وجها من الوجوه في مسألة ما ويرجحه على غيره بمرجحات ومبررات[2] يراها ويستند إليها"[3].

ولقد استعمل النحاة حكم (المختار) على نقيض الاضطرار يقول ابن مالك (ت672هـ):

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل[4]

يقول الصبان (ت1206هـ): "إنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع إمكان المتصل، وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة"[5].

يقول د. اللبدي: "الاختيار هو خلاف الاضطرار، والاختيار والاضطرار مجالان للاستعمالات اللغوية، فالنثر مجال الاختيار، والشعر مجال الاضطرار وبهذا قال النحويون وقد استعملوا هذين التعبيرين في صدد الإجازات اللغوية سلبا أو إيجابا"[6].

ومن استعمالهم حكم (المختار) في الإجازة سلبا قول ابن مالك (ت672هـ) في مسألة وقوع الضمير المتصل بعد أداة الاستثناء (إلا) إذ يقول:

وذو اتصالٍ مِنهُ ما لا يُبتدا ولا يلي إلا اختيارا أبدا[7]

ف"الضمير البارز ينقسم إلى: متصل، و منفصل، فالمتصل هو: الذي لايُبتدأ به كالكاف من (أكرمك) ونحوه، ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار، فلا يقال: (ما أكرمت

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 28/2.
(2) كذا وردت والصحيح مسوغات.
(3) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/79.
(4) شرح ألفية ابن مالك/28، للسيوطي (ت911هـ)، قم - إيران، (د، ت)
(5) حاشية الصبان 171/1.
(6) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/79.
(7) شرح ابن عقيل 88/1.

إلاّكَ)، وقد جاء شذوذاً في الشعر"[1].

ويقول الصبان (ت1206هـ): "ولا يلي (إلاَّ) الاستثنائية اختيارا أبدا وقد يليها اضطرارا كقول الشاعر:[2]

وما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا ألاّ يُجاوِرَنا إلاَّكِ دَيَّارُ"[3]

ولقد ورد حكم (المختار) بصيغتين هما:

- صيغة الاسم من مثل (المختار، أو اختيار).
- صيغة الفعل مثل (اختار، واختير، ويختار).
- ويمكن أن يزاد عليها قولهم: (وبه نقرأ).

ومن أمثلة حكم المختار قولهم: "اختير النصب"[4] و"اختيار الرفع"[5] و"اختاروا"[6] "وأكثر ما تختار العرب"[7] و"إلا أنا نختار"[8] و"هو المختار"[9].

و"القياس والقول المختار"[10] و"ذلك الاختيار والقول الصحيح"[11] و"عربي

---

(1) المصدر نفسه 89/1.

(2) لم ينسب لقائل معين في شرح ابن عقيل 90/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 83/1، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط6، 1980م، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد / 100، لابن هشام الأنصاري، تح: د. عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، 1986م، والأشباه والنظائر 129/2.

(3) حاشية الصبان 162/1.

(4) الكتاب 88/1، 90، 91، 93، 96، 99، 319/2، 31/3، وينظر: معاني القرآن للفراء29/1، 222/2، ومعاني القرآن للأخفش/23، 43، والمقتضب 37/1، 140، 247/2، 285، 19/3، 45، شرح الكافية 24/1، 40، 41، 45، 25/2، 28، 41، 256.

(5) الكتاب 154/1، 361، 28/2، 551/3.

(6) المصدر نفسه 197/1، معاني القرآن للفراء 222/2، شرح الكافية 67/1.

(7) معاني القرآن للفراء 202/2

(8) معاني القرآن للأخفش/23

(9) المقتضب 50/1، 304/2، 310

(10) المقتضب 91/1.

(11) المصدر نفسه 91/1.

حسن وهو الأصل وهو الاختيار"[1] "كان المختار"[2] "فالمختار والوجه"[3] "حسن واختير"[4] "فإن الصواب المختار"[5] "وينبغي أن يختار"[6] "على الوجه المختار"[7] "مختار لا أنه واجب"[8] و"لجاز في حال السعة والاختيار"[9] وغيرها كثير[10].

قال سيبويه (ت180هـ): "هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدإ مبنياً عليه الفعل"[11] ويقول أيضا: "وإنما اختير النصب لأن الوجه ههنا وحد الكلام أن تقول: ما أتيتنا فحدثتنا"[12] يلاحظ أن الاختيار جاء بمعنى التفضيل وهو مرادف لمعنى الانتقاء والاصطفاء وإن كان غيره صحيحاً صوابا.

يقول الفراء (ت207هـ) في إثبات ياء (نعمتي) وتحريكها وإسكانها من قوله تعالى: (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ)[13].

"وأما نصب الياء من (نعمتي) فإن كل ياء كانت من المتكلم ففيها لغتان: الإرسال[14] والسكون، والفتح فإذا لقيتها ألف ولام اختارت العرب اللغة التي

(1) المصدر نفسه 266/1.
(2) المصدر نفسه285/2، 299.
(3) المصدر نفسه 312/2.
(4) المصدر نفسه 34/3.
(5) المصدر نفسه 118/3.
(6) شرح الكافية 40/1، 83
(7) المصدر نفسه 376/1.
(8) المصدر نفسه 41/2
(9) المصدر نفسه 355/2.
(10) المصدر نفسه 40/1، 45، 67، 89، 318، 333، 376، 25/2، 58، 123، 134، 164، 256، والإيضاح في شرح المفصل 1/ 104، 154، 311، 526، 2/ 284، لابن الحاجب (ت646هـ)، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.
(11) الكتاب 88/1.
(12) الكتاب 31/3.
(13) البقرة/40
(14) يعني بالإرسال: الإسكان والدليل على ذلك قوله: فيها لغتان: الإرسال والسكون، والفتح فالإرسال والسكون مترادفان عنده.

حركت فيها الياء وكرهوا الأخرى"[1] أي: فَضلت العرب تحريك الياء وكرهوا الإسكان قبل ال التعريف فالحكم حكم نوعي ترجيحي وإن كان الآخر مقبولا ولكن على كراهة ومضض.

ولقد جاء حكم (المختار) بصيغة الفعل مكنّى عنه بقولهم: "وبه نقرأ" يقول الأخفش (ت215هـ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[2] "أي: ولا يعزب عنه أصغر من ذلك ولا أكبر بالرفع وقال بعضهم: ولا أصغر من ذلك، ولا أكبرَ بالفتح أي: ولا من أصغر من ذلك ولا من أكبر ولكنه (أفعل) ولا ينصرف وهذا أجود في العربية وأكثر في القراءة وبه نقرأ"[3].

فلا نافية للجنس وأصغر اسمها، ولا أكبر عطف على ولا أصغر، ويجوز أن يكونان معطوفان على مثقال فيجران بالفتحة بدل الكسرة، لأنهما على وزن (أفعل) وهذا ما عناه الأخفش واختاره.

حكم العربيّ

العربي لغة:

"العُربُ: جيل من الناس معروف، خلاف العجم... والعربيّ: منسوب إلى العرب وإن لم يكن بدويا، والأعرابيُّ: البدويّ، وهم الأعراب والأعاريب"[4]، "وعربيٌّ: بين العروبة، والعروُبيَّة وهما من المصادر التي لا أفعال لها... ورجل عربيٌّ: إذا كان نسبه في العرب ثابتا، وإن لم يكن فصيحا"[5] "وتقول: رجلُ عربيُّ اللسانِ إذا كان فصيحاً"[6].

---

(1) معاني القرآن 29/1.
(2) يونس/61.
(3) معاني القرآن /218.
(4) لسان العرب (عرب) 4 / 289.
(5) المصدر نفسه 290/4.
(6) المصدر نفسه، الصحيفة نفسها

العربيّ اصطلاحا:

لم يعثر الباحث على الحدّ المميّز لهذا العربي ولقد جاء حكم (العربي) منفردا كقولهم: "وهو عربيّ" أو مقترناً بأحد أحكام التقويم النوعي من قبيل الجيد أو الحسن أو معروف وغيرها أو مقترنا بأحد أحكام التقويم الكمي من مثل الكثير والمطرد والشائع وماشاكل ذلك.

ويمكن أن يقال في حدّ العربي استنادا إلى الحدّ اللغويّ: **كلّ تركيب نطق به من هو منتسب إلى العرب في الأصل جاريا على سليقتهم وفصاحتهم.**

ومن أمثلتهم لحكم (العربيّ) قولهم: "عربيّ جيّد كثير"(1) و"هو عربيّ جيد"(2) و"عربيّ كثير"(3) وعربيّ حسن"(4) و"عربيّ مطّرد"(5) و"كل عربيّ"(6) و"كان عربياً"(7) و"وهو جائز عربيّ"(8) "وأجدّ عربية وهي الأصل"(9) و"ممن ترضى عربيّته"(10) "وكلاهما عربيّ له مذهب"(11) "والبيان في كل هذا عربيّ جيد حجازي"(12) "وهو عربيّ معروف"(13).

يقول سيبويه (ت180هـ) في تقديم المفعول به على الفاعل في مثل قولنا: "ضرب زيداً عبدُ الله": "فمن ثم كان حَدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربيّ جيّد

---

(1) الكتاب 56/1، 82، 148، ومعاني القرآن للفراء 61/1.
(2) الكتاب 80/1، 85، 170، المقتضب 264/1، 293/3.
(3) الكتاب 156/1
(4) المصدر نفسه 156/1، 231، 259، معاني القرآن للفراء 108/1، 86/2 والمقتضب 266/1، 293
(5) الكتاب 197/1.
(6) المصدر نفسه 119/1، 273، 358/3، 549، معاني القرآن للفراء 108/1، معاني القرآن للأخفش /139
(7) الكتاب 440/1.
(8) الكتاب 440/1، 73/2، 185/4، 457
(9) المصدر نفسه 568/3.
(10) المصدر نفسه 125/4، 128، 138
(11) المصدر نفسه 131/4
(12) المصدر نفسه 437/4.
(13) معاني القرآن للفراء 378/2

كثير، كأنَّهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعا يُهمانهم ويعنيانهم"[1] أي: تقديم المفعول به على الفاعل " عربي جيد كثير" والسبب في ذلك هو اهتمامهم بمن وقع عليه الفعل.

ويقول الفراء (ت207هـ) مفسراً دلالة اجتماع الفعل المضارع "تقتلون" الدال على الحال والاستقبال مع الظرف الدال على الماضي "قبلُ" في قوله تعالى: (فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللّهِ مِنْ قَبْلُ)[2].

"يقول القائل: إنما (تقتلون) للمستقبل فكيف قال: (من قبل)؟ ونحن لا نجيز في الكلام: أنا أضربك أمس، وذلك جائز إذا أردت بتفعلون الماضي ألا ترى أنك تعنِّف الرَّجل بما سلف من فعله فتقول: ويحك لم تكذب! لم تبغض نفسك إلى الناس! ومثله قول اللـه: (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ)[3] ولم يقل ما تلت الشياطين، وذلك عربيّ كثير في الكلام"[4].

ويقول أبو حيان (ت745هـ): "وجاء (يقتلون) بصورة المضارع والمراد الماضي إذ المعنى قل فلم قتلتم، وأوضح ذلك أن هؤلاء الذين بحضرة رسول اللـه (صلّى اللـه عليه وآله وسلم) لم يصدر منهم قتل الأنبياء، وأنه قيد بقوله: (من قبل) قال على تقدم القتل.

قال ابن عطية: وفائدة سوق المستقبل في معنى الماضي الإعلام بأن الأمر مستمر، ألا ترى أن حاضري محمد (صلّى اللـه عليه وآله وسلم) لما كانوا راضين بفعل أسلافهم بقي لهم من قتل الأنبياء جزء، وفي إضافة أنبياء إلى اللـه تشريف عظيم لهم، وأنه ينبغي لمن جاء من عند اللـه أن يعظم اجل تعظيم وأن ينصر لا أن يقتل"[5].

(1) الكتاب 34/1.
(2) البقرة/91.
(3) البقرة/102
(4) معاني القرآن61/1.
(5) تفسير البحر المحيط 475/1، تحقيق مجموعة أساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1428هـ - 2007م.

ويقول المبرّد (ت285هـ) في بناء (خمسة عشرَ) على الفتح: "أما ما كان مثل خمسة عشر مما يلزم فيه ألا يكون معربا فبناؤه على الفتح أما فتح أوله فعلى ما ذكرت لك من أنه ليس منتهى الاسم وأنه كالدال من حمدة، والحاء من طلحة وأما فتح آخره فللبناء، واختير له الفتح، لأنه أخف الحركات وهو عربي ضممته إلى عربي"[1].

ويعلل أبو البركات الأنباري (ت577هـ) هذا البناء بقوله: "لأن الأصل في (أحد عشر): (أحد وعشر) فلما حذف حرف العطف وهي الواو، ضمّنا معنى حرف العطف، فلما تضمّنا معنى الحرف وجب أن يبنيا، وبنيا على حركة لأن لهما حالة تمكن قبل البناء، وكان الفتح أولى لأنه اخف الحركات، وكذلك سائرها"[2].

حكم الفصيح

الفصيح لغةً:

إن الفصيح في اللغة له الكثير من الدلالات يتناول الباحث أكثرها مساسا بوصفه حكما من الأحكام المقبولة فهو: اسم يوصف به "اللبن إذا أخذت عنه الرغوة يقال: فصح اللبن، إذا ذهب عنه اللبأ وكثر محضه"[3] ثم استعمل للدلالة على البيان والوضوح يقال: "أفصح العجمي: إذا تكلم بالعربية... وأفصح الصبح إذا بدأ ضوؤه وكل واضح مفصح"[4].

الفصيح اصطلاحا:

"المراد بالفصيح: ما كثر استعماله في ألسنة العرب"[5] قال الجاربردي (ت746هـ): "فإن قلت: ما يقصد بالفصيح؟ وبأي شيء يعلم أنه غير فصيح وغيره فصيح؟ قلت: أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور واستعمالهم له

(1) المقتضب 29/4.

(2) أسرار العربية/219.

(3) لسان العرب (فصح) 132/5، 133

(4) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

(5) المزهر في علوم اللغة وأنواعها 149/1، للسيوطي (ت911هـ)، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ - 1998م.

أكثر"[1] "لأن تكراره على الألسنة المستقلة بطبيعتها في سياسة المنطق دليل على تحقق المناسبة الفطرية فيه"[2].

والفصاحة في الكلام: "خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات مع فصاحتها... وفي المتكلم: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح"[3].

ويرى الشيخ محمد الخضر حسين الفصاحة: "وصفاً للكلام الذي سلمت مفرداته، وصحت دلالتها، واستقام تأليفها، أما سلامة مفرداته ففي النطق بحروفها على مقتضى الوضع من غير أن تغير بنقص، أو زيادة، أو إبدال، أو قلب في هيأة ترتيبها أو في حال حركتها وسكونها.

وأما صحة دلالتها فباستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب، وأما استقامة تأليفها، فبانطباقه على أسلوب نسج عليه العرب في مخاطباتهم"[4]، "وهذا يعني أن الكلمة لا تعد فصيحة ما لم تستعمل في الصورة التي وضعت عليها من غير تحريف، سواء أكان في الشكل أم في المعنى"[5].

ومن الباحثين من عد الفصيح "مصطلحاً معجمياً، ولد وتربى في البيت المعجمي، واستعمل كثيرا ولتأكيد فصاحة اللفظ وصحة استعماله على صورته التي وضع فيها فهناك من المعجميين من اعتمد في ذلك على السماع من العرب... وقد يستعمل المعجمي (الفصيح) ليشير به إلى فصاحة لغتين في لفظ واحد، بلا ترجيح... وقد يشير المعجمي إلى (الأفصح) بقوله لغة عالية..."[6].

وقد ذكر السيوطي(ت911هـ) أن "رتب الفصيح متفاوته ففيها فصيح وأفصح, ونظير ذلك في علوم الحديث تتفاوت رتب الصحيح, ففيها صحيح وأصح"[7] "لذا

---

(1) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

(2) تاريخ آداب العرب 131/1، مصطفى صادق الرافعي، راجعه واعتنى به: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م.

(3) التعريفات /169، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 409/3.

(4) القياس في اللغة العربية /22.

(5) البناء الداخلي للمعجم العربي دراسة تحليلة تقويمية (رسالة ماجستير) 104.

(6) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها

(7) المزهر 168/1.

كان مصطلح (الأفصح)... يقع في مرتبة أعلى من (الفصيح) وهو يرد للتفاضل بين لغتين إحداهما فصيحة، والأخرى أفصح"[1].

وترى إحدى الباحثات أن الأحكام النحوية لم تعد ثابتة ومن ضمنها حكم (الفصيح) فهو بمعنى الحسن قائلة: "غدا عدم ثبات المصطلح في علم اللغة قديما وحديثا من المسلّمات، وإن طال الجدال في تفنيدها فـ(الحسن) مثلا في النحو يُعد أدنى رتبة من (الصحيح)، في حين نجد (الحَسَنَ) عند النقاد أعلى رتبة من (الصحيح).

فالشاعر المتمكن من أدواته غالبا ما يأتي نظمه أو نثره بالصحيح، والشاعر المفلق البليغ غالبا ما يستحسن النقاد استعماله لبعض الألفاظ ويستجيدونها فاللفظة قد تكون صحيحة غير مستحسنة، أو صحيحة مستحسنة، فهل الصحيح الحسن من الألفاظ يعني الفصيح؟ نجيب بالإيجاب إذا كنا نعني بالحسن من الألفاظ ما تآلف نسجه الصوتي، وصح بناؤه، وألف استعماله أي: إذا انطبقت عليها مقاييس فصاحة اللفظة"[2].

يقول ابن الأثير(ت637هـ) الفصاحة: "هو الظاهر البين، بان بألفة الاستعمال وما استعمل إلاّ لحسنه، وصفة الحسن مكتسبة من تأليف اللفظة نفسها وليس من المعنى فاللفظ على العموم حدث صوتي فما استلذه السمع منه فهو الحسن، وما كرهه فهو القبيح، والحسن هو الموصوف بالفصاحة والقبيح غير موصوف بفصاحة، لأنه ضدّها لمكان قبحه"[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى معايير الفصاحة التي وقرت في أذهان الدارسين قديما وحديثا والتي عرفت من نصوصهم يقول الأنباري (ت577هـ): "وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، فأما النقل، فالكلام العربي الفصيح

(1) البناء الداخلي المعجم العربي (رسالة ماجستير) /104.

(2) ابن جني ناقدا لغويا / 175، (أطروحة دكتوراه)، إسراء عريبي فدعم الدوري، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2005م.

(3) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر 1/ 82، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1356هـ - 1937م.

المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة"[1].

ويقول الدكتور محمد خير الحلواني في معايير الفصاحة عند يونس(ت181هـ): "وخلاصة ما يقال في دراسة يونس لمستويات العربية أنه ينطلق في بحثه عن معرفة المستوى الأفصح، والأكثر استواء وشيوعاً، إلا أنه يشير إلى ما يتكلم به الناس أحيانا مما يخالفه، وكان معيار الفصاحة عنده ينبع مما وقر في ذهنه وذهن شيوخه من تقسيم الرقعة اللغوية زمانا ومكانا، فما قدم من اللغات، وما تكلم به أعراب نجد أو بداة الحجاز، وما وافق لغة الشعر ولغة القرآن وما شاع وانتشر كان فصيحا جيدا، ثم تأتي معايير المستويات الأخرى بحسب ما تتصل بهذا الفصيح قربا منه أو بعدا عنه"[2].

ومن أمثلة حكم الفصيح ما جاء عند الفراء (ت207هـ) في مسألة إضافة اسم التفضيل إلى نكرة وإلزامه الإفراد والتذكير فهو مفرد بمعنى الجمع أو المثنى في مثل قوله تعالى: (وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ)[3] فوحّد الكافر وقبله جمع وذلك من كلام العرب فصيح جيد في الاسم إذا كان مشتقا من فعل، مثل الفاعل والمفعول، يراد به ولا تكونوا أول من يكفر فتحذف "من" ويقوم الفعل مقامها فيؤدي الفعل عن مثل ما أدت (من) عنه من التأنيث والجمع وهو في لفظ توحيد"[4].

فـ(أول) اسم تفضيل مضاف إلى نكرة مفرد، وما قبل اسم التفضيل جمع، والذي سوّغ ذلك هو أن المضاف إليه نكرة مشتق، ويعلل أبو حيان (ت745هـ) ذلك بقوله: "وذلك لأنه في الحقيقة اسم تمييز أضيف إليه المميز تحقيقا، كمائة رجلٍ، وألفُ درهمٍ"[5]، أو انه: "على حذف الموصوف، والتقدير: أوّل فريقٍ كافرٍ به"[6].

ومن أمثلة حكم الفصيح ما جاء عند الفراء أيضا في إدخال (ال) التعريف على

(1) الإغراب في جدل الإعراب /45.

(2) المفصل في تاريخ النحو العربي/225.

(3) البقرة/42.

(4) معاني القرآن / 33/32.

(5) ارتشاف الضرب 2322/5.

(6) همع الهوامع 3/ 76/ وينظر إعراب القرآن وبيانه96/1، محيي الدين الدرويش، قم - إيران، 1425هـ

(يسع) في قوله تعالى: (وَاذْكُرْ إِسْمَعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلٌّ مِنَ الأَخْيَارِ)[1] "قرأه أصحاب عبد الله بالتشديد، وقرأه العوام (اليسع) بالتخفيف، والأول أشبه بالصواب وبأسماء الأنبياء من بني إسرائيل... وأما قولهم (واليَسَع) فإن العرب لا تُدخل على يَفعَل إذا كان في معنى فلانٍ ألفاً ولاماً يقولون: هذا يَسَع، وهذا يَعمُر، وهذا يزيد، فهكذا الفصيح من الكلام... وكل صواب"[2].

ومن أمثلة حكم الفصيح ما جاء عند ابن السراج (ت316هـ) في قوله: "واعلم أن الذي حكي من قولهم: لولاي، ولولاك، شيء شذ عن القياس كان عند شيخنا[*] يجري مجرى الغلط والكلام الفصيح ما جاء به القرآن: لولا أنت، كما قال عز وجل: (لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[3] ...."[4].

(1) ص/48.
(2) معاني القرآن 408/407/2.
(*) اي: أبو العباس المبرد/ ينظر: هامش الأصول 124/2.
(3) سبأ /31.
(4) الأصول في النحو 124/2.

المبحث الثاني
(الكثير وما جرى مجراه)

الكثير لغة:

"الكَثْرَة والكِثْرَةُ والكُثْرُ: نقيض القلَّة... والكَثْرَة: نماء العدد، يقال: كَثُرَ الشيء يكثُرُ كَثْرَةً فهو كثيرٌ، وكُثْرُ الشيء: أكثره، وقلّة: أقلّه"[(1)].

الكثير اصطلاحا:

جاء حكم (الكثير) عند علماء النحو، ودارسي أصوله بشكل مستفيض ولكنهم لم يضعوا له حداً يُبِّين ما المراد من قولهم "الكثير"، والذي استوقفني بعض الإشارات التي وردت عند علماء طبقات النحويين يقول الزبيدي (ت379هـ) في روايته عن أبي عمرو بن العلاء (ت154هـ) "قال ابن نوفل سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية أيدخل في كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"[(2)]، وذكر القفطي (ت646هـ) أن كتاب (الجامع) لعيسى بن عمر بُنِيَ على الأكثر حيث يقول: "إن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر، وبوبه وهذبه، وسمي ما شذ عن الأكثر لغات"[(3)].

ويرى د. محمد خير الحلواني في هذه الروايات وغيرها أن الكثرة والقلة قانون من قوانين أصول النحو منذ القدم لذلك يتردد حكم (الكثير) على ألسنة النحاة: القدماء من مثل: عيسى بن عمر(ت149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت154هـ) وسيبويه (ت 180هـ) والكسائي (ت189هـ) والفراء (ت207هـ)، والفارسي (ت

---

(1) لسان العرب (كثر) 376/5.

(2) المصدر نفسه / 39.

(3) إنباه الرواة على أنباه النحاة 375/2، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ - 1952م.

377هـ)، والرماني (ت389هـ) الأنباري (ت577هـ) وغيرهم[1].

ويحلل د. عبد العال سالم مكرّم هذه الروايات ويراها أنها منطقية في كون بنائهم القاعدة على الأكثر والأعم الأغلب في كلام العرب واللغة التي خرجت عن هذه الكثرة لا تبنى عليها قاعدة وهي ليست محل شك وشبهة ولكنها خرجت عن مستوى الكثرة[2].

ويشترط أبو البركات الأنباري في أصل (النقل) وهو الذي سماه العلماء (السماع) قوله: "فأما النقل فالكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلّة إلى حد الكثرة"[3] فهو يشترط بالمنقول أن يكون كثيرا يقول د. محمود أحمد نحلة: "وشرط الأنباري... أن يكون المنقول خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة، وهو أحد قسمين للمنقول عنده: أحدهما المتواتر: وشرطه أن يبلغ عدد النقلة إلى عدد لا يجوز على مثله الاتفاق على الكذب كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة، وكلام العرب، فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب، وحد الكثرة المقبول عنده ثلاث مائة وثلاثة عشر، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم. أما القسم الثاني فهو الآحاد، والمقصود به نقل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره بشرط أن يكون عدلاً، رجلا كان أم امرأة، حرا كان أم عبدا"[4].

ويلحظ د. فتحي عبد الفتاح الدجني: "من شهادات العلماء والثقات أن النحو العربي قد قام على السماع خاصة على الكثرة من كلام العرب بينما الجملة في المنطق لا تحتاج إلى سماع أو قياس وإن كان لها شروط خاصة عند علماء المنطق"[5].

ويقول د. مهدي المخزومي: "وذكر ابن سلام طبقات النحويين - كما كان

(1) ينظر أصول النحو العربي / 70، 71، 72.
(2) ينظر الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي/ 168، 254، 255.
(3) الإغراب في جدل الإعراب/45.
(4) أصول النحو العربي / 32، 33.
(5) النزعة المنطقية في النحو العربي /18، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1982م.

هو يرى - حتى انتهى إلى عبد الـلـه بن أبي إسحاق فقال: كان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل وروى عنه ما يؤيد ميله إلى القياس، وما يفهم منه أنه كان إنما يقيس على الأكثر والأفشى"[1].

والذي يدل على أن حكم (الكثير) هو الـذي يلتجـأ إليـه في بنـاء القواعـد النحويـة هـو اذا مـا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال فيلجأ إلى الكثير يقول ابن جني (ت392هـ): "وإن شـذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينتـه قياسـه إلى مـا انتهـى إليـه استعماله من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياسا وإن كانـت الحجازيـة أيسر اسـتعمالا... الا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازيـة، ألا ترى أن القرآن بها نزل"[2]، وعلى ذلك فالكثير هو: **حكم كمّي يعني بكثرة دورانه على ألسنة المتكلمين باللغة العربية الفصيحة، سواء أوافق القياس أم خالفه، فهو حكم يلجأ إليه عند تعارض الأحكام ويؤخذ به على كثرته.**

وجاء حكم (الكثير) عند النحاة بشكل مستفيض منفردا بلفظ (كثير) مرة، ومقترنا بأحد أحكام القبول الأخرى مرة أخرى ومن امثلته قولهم: "كثير"[3] و"عربي كثير"[4] و"أعرف وأكثر"[5] و"أحسن وأكثر"[6] و"عربي جيد كثير"[7] و"أقوى وأكثر"[8]

(1) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو /42، مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1377هـ - 1958م.

(2) الخصائص 123/1، وينظر: الاقتراح/ 109، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو / 106، والسيوطي النحوي /232، 233، 234.

(3) ينظر: الكتاب 24/1، 130/2، ومعاني القرآن للفراء 44/1، 61 ومعاني القرآن للأخفش 97، 103، والمقتضب 55/2، 426/4، وكشف المشكل في النحو /21، 32، 277، والأمالي النحوية لابن الحاجب / 53، 120، 198، وشرح الكافية 349/1، 325/2، والمسائل السفرية / 32، 40. وغيرها كثير.

(4) الكتاب 148/1، 157، 216.

(5) المصدر نفسه 181/4.

(6) المقتضب 128/2.

(7) الكتاب 228/1، 183/4، 424.

(8) المصدر نفسه 389/3.

"وهو أكثر من أن يحصى"[1] و"سهل كثير"[2] و"القياس على الأكثر"[3].

و "الأكثر الأغلب"[4] و"أفصح وأكثر"[5] و"الكثير الشائع"[6] و"الحمل على الأكثر أولى"[7]، ويلاحظ الباحث أن حكم الكثير قد أطلق على مصادر الاستشهاد النحوي ومنها: القرآن الكريم، وكلام العرب بقسميه الشعر والنثر وهذا فيه دلالة على استقراء النحاة للنصوص الاستشهاد اللغوي فهم يقولون مثلا: "وهذا في القرآن كثير"[8] "وهو في الشعر كثير"[9] "وهو كثير في كلام العرب"[10] "وهو كثير في كلام العرب وأشعارهم"[11] "ومثله كثير في التنزيل وغيره من كلام العرب"[12]، وأحيانا يخصص النحاة حكم (الكثير) بلهجة قبيلة معينة من قبيل قولهم: "كثير في كلام طيئ"[13] "وأناس كثير من بني تميم"[14]، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر"[15] "وهذا في لغة أسد السراة... كثير"[16] ويكون الكثير إجماعا للنحاة من مثل قولهم:

(1) المقتضب 219/1، 321/2، 256/4.
(2) معاني القرآن للفراء 281/1.
(3) الكتاب 404/3، ومعاني القرآن للفراء 24/1 135/2، والمقتضب 233/1، 179/2، 193، كشف المشكل في النحو/203.
(4) المقتضب 240/1، شرح الكافية 372/1، 22/2.
(5) شرح الكافية /295.
(6) المصدر نفسه 178/2.
(7) المصدر نفسه 305/2.
(8) الكتاب 89/1، 39/2، 325، 162/3، 188، ومعاني القرآن للفراء 35/1، 43، 104، 113، 136، 18/2، 103، 163، ومعاني القرآن للأخفش 15، 19، 39، 30، 31، 34، 36، 59، 90.
(9) الكتاب 196/1، 76/2، 251.
(10) الأمالي النحوية لابن الحاجب /242.
(11) معاني القرآن للفراء 14/1، 19.
(12) المصدر نفسه 418/2، 15/3، 42.
(13) الكتاب 192/2.
(14) المصدر نفسه113/4.
(15) معاني القران للفراء 82/2.
(16) معاني القرآن للأخفش / 31.

"وهذا قول كثير من النحويين"[1] "قول أكثر النحويين"[2] "وأكثر النحاة"[3].

يقول سيبويه(ت180هـ) في قراءة قوله تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[4] "فإنما هو على قوله: زيدا ضربته، وهو عربي كثير"[5].

ويقول ابن الحاجب (ت646هـ): "قال وروي أن بعض الشعراء قال لكاتبه: اكتب يا حارُ إنَّ الرّكب قد حاروا فقال: يا سيدي يا حارِ أفصح واكثر. فقال: اكتب يا حارُ أنَّ الرّكب قد حاروا، فالكاتب نظر إلى اللغة الفصيحة الفاشية، وهذا نظر إلى تناسب اللفظ"[6].

وإذا تعارض (الأكثر) مع غيره فيحمل دائما على الأكثر يقول ابن عصفور (ت669هـ) في معاني حرف الجر (إلى): "وأما إلى فإنها لا يخلو أن تقترن قرينة بما بعدها أو لا تقترن... فإن لم تقترن بها قرينة فإن في ذلك خلافا بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أن ما بعدها داخل فيما قبلها، ومنهم من ذهب إلى أن ما بعدها غير داخل فيما قبلها وذلك نحو قولك: "اشتريتُ المكانَ إلى الشجرة" منهم من ذهب إلى ان الشجرة داخلة في الشراء ومنهم من ذهب إلى أن الشجرة غير داخلة في الشراء، والصحيح انها غير داخلة في الشراء وعلى ذلك أكثر المحققين من النحويين وذلك انه إذا اقترنت قرينة بما بعدها فإن الأكثر في كلامهم أن يكون ما بعدها غير داخل فيما قبلها، وقد يكون بخلاف ذلك، فإذا عري ما بعدها عن القرينة وجب الحمل على الأكثر"[7].

فيلاحظ أن حكم (الكثير) هو الأصل الأول الذي لا يتنازعُ فيه يقول د. الحلواني مُبيِّنا تاريخ هذا الحكم عند سيبويه ومن تلاه: "ويظهر هذا المبدأ في كتاب سيبويه ظهورا بيِّنا فهو يلحّ على ذكر الكثرة والقلة... والمعاصرون لسيبويه

---

(1) المقتضب 159/1، 126/2، 243/3، 365، شرح الكافية 128/1، 138.
(2) الإيضاح في شرح المفصل 190/1، 315، 335، 482.
(3) شرح الكافية 147/1، 286.
(4) القمر/49.
(5) الكتاب 148/1.
(6) الأمالي النحوية لابن الحاجب/38.
(7) شرح الجمل 516/1، 517.

يتمسكون بهذا المبدأ فيرفضون ظواهر لقلتها ويجيزون أخرى لكثرتها.. وفي القرن الرابع وما تلاه نجد هذا الأصل يأخذ شكل المبدأ في تراث الرماني والفارسي، والأنباري، ويظل الآخرون على اعتماده في استنباطهم"[1] يقول أبو علي الفارسي (ت377هـ): "وفي ترك الأكثر ضرب من الاستيحاش"[2].

الكثير حكم تعليلي:

وضع الكثير من الدراسات في قضية العلة وتناول فيها الباحثون حَدُّها ونشأتها وأصولها، وفائدتها، وأسبابها ونتائجها وطرائق التعبير عنها و"علة كثرة الاستعمال هي من العلل التي استعملها النحاة واللغويون كثيرا ولا تكاد تخلو صفحة من كتاب سيبويه منها إلا في القليل النادر"[3].

فمن أمثلة ذلك ما ذكره ابن يعيش (ت643هـ)في أن سبب التخفيف هو كثرة الاستعمال فيقول: "لكثرة الاستعمال أثر في التغيير ألا ترى أنهم قالوا إيش والمراد أيُّ شيءٍ... فغيروه لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال"[4]، وقد عقد السيوطي (ت911هـ) بابا من أبواب كتابه الأشباه والنظائر لعلة الكثرة أطلق عليه "كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية"[5] ومفاد هذا الباب أن مسألة الحذف التي تلجئ كثير من المتكلمين باللغة العربية سببها هو "كثرة الاستعمال"[6].

ومن الأمثلة على ذلك قول النحاة وتعليلهم بكثرة الاستعمال حذف عامل ما ينصب على التحذير فيقولون: "لأنه قد كثر التحذير بهذا اللفظ فجعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه إضمار العامل"[7].

---

(1) أصول النحو العربي/71.
(2) الحجة في علل القراءات السبع 249/1، تح: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1983م.
(3) العلل النحوية في شروح الألفية(اطروحة دكتوراه) /282، وينظر: دراسات في كتاب سيبويه /198.
(4) شرح المفصل 102/4.
(5) الأشباه والنظائرفي النحو 305/1.
(6) المصدر نفسه/ الصحيفة نفسها وما بعدها.
(7) شرح ألفية ابن مالك /607، لبدر الدين بن مالك المعروف بابن الناظم (ت686هـ)، بيروت

=

يقول السيوطي (ت911هـ) "ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال وهذه العلة الصحيحة المطرّدة في الجميع"[1].

حكم المطرد

المطرد لغة:

هو "المتتابع في سيره ولا يكبو، واطرد الشيء: تَبِعَ بعضه بعضا وجرى، واطرد الكلام إذا تتابع"[2] فالمطرد هو المتتابع الذي لا يتخلف.

المطرد اصطلاحا:

"ما يوجب الحكم لوجود العلة وهو التلازم في الثبوت"[3] أو هو: "دوران الحكم مع الوصف وجودا فقط... والاطراد في العلة أنه كلما وجدت العلّة وجد الحكم، ومعنى الانعكاس أنه كلما انتفت العلّة انتفى الحكم كما في الحدّ على المحدود"[4]، والاطراد: "هو التتابع والاستقامة وإطراد القاعدة يعني تتابعها وعدم تخلفها"[5].

واستعمل النحاة حكم (المطرد) كثيرا وهو قسيم للكثير لا قسم منه والسبب في ذلك أنه يرد عندهم منفردا بلفظه ومنها قولهم: "لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا، وهو مطرد في كذا وكذا إذ أنه لا يطرد فيها، كلامه يقتضي الاطراد أو يشير إلى عدم اطراده"[6].

"وقد عبروا عن الكثير المستفيض بالمطرد، أو الأغلب، أو الغالب، ، أو

=

(د، ت)، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 37/3، لابن أم قاسم المرادي (ت749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (د، ت)، وإرشاد السالك الى ألفية ابن مالك 220/2، لابن قيم الجوزية (ت791هـ)، تح: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت 2004م.

(1) الاقتراح/76.

(2) لسان العرب(طرد) 165/4.

(3) التعريفات/144.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون/ 140/3، 141.

(5) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/139.

(6) المصدر نفسه/الصحيفة نفسها.

الأكثر، أو الأصل، أو الباب، أو أصل الباب أو القاعدة ونحو ذلك"[1]، وقال صاحب جامع العلوم الملقب بدستور العلماء: "المراد بالاطراد الشيوع والكثرة... والمطرد والشائع الكثير الوقوع الغالب"[2].

و قسَّم ابن جني (ت390هـ) الكلام على "أربعة أضرب فيقول: "ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة... ومطرد في القياس شاذّ في الاستعمال... والثالث المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس... والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا"[3]، ويقول أيضا: "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنّه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره"[4].

وتتسأل الدكتورة خديجة الحديثي عن المطرّد الذي يصح القياس عليه فتقول: "فما المطرد الذي يصح أن يقاس عليه من الكلام العربيّ؟ والذي ينبغي أن يؤخذ به ويقاس عليه ما هو إلا كلام سُكان البوادي الذين يوثق بفصاحتهم وصحة لغتهم، لأن سكان الحاضرة وأهل المدن قد عرض للغاتهم من الاختلال والفساد ما يوجب ترك الأخذ عنهم ورفض لغتهم"[5].

ويرى د. محمود أحمد نحلة أن ابن السراج (ت316هـ) قد بَيَّن المراد بالمطرد والشاذ، وأن الشاذ أعمُّ من السماع قائلا: "على ان من الحق أن ابن السراج قد ذكر في سياق حديثه عن أصول النحو بالمعنى الذي حددناه بعضا مما عرف من بعد بأصول النحو بمعنى أدلته التي تأصلت بها أصوله، وتفرعت فروعه فعرض في مواضع من كتابه للسماع والقياس والمطّرد والشاذ، والعلة.

(1) الشواهد والاستشهاد في النحو / 171، عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء، بغداد، 1976م.

(2) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون134/1، 282، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، تهذيب وتصحيح / قطب الدين محمد بن غياث الدين الحيدر آبادي.

(3) الخصائص 99/1، 100، 101.

(4) المصدر نفسه 101/1.

(5) الشاهد وأصول النحو/240.

والمطرد والقياس عنده بمعنى، والشاذ أعمّ عنده من السماع، إذ السماع مقصور على غير المطرد مما سمع عمن ترضى عربيته، والشاذ غير المطرد على إطلاقه سواءٌ أكان في مسموع ام في قياس، ام فيهما معا"[1].

وينقل قول ابن السراج(ت316هـ): "واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا طرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم"[2].

ومن امثلة حكم المطرد قول المبرّد(ت285هـ): "واعلم أن (أفعل)، اذا اردت ان تضعه موضع الفاعل فمطرد"[3].

ويرى د. عبد الفتاح الدجني أن الاطراد هو أصل القياس وهو ملاك الأمر فيه فمن المنطقي جدا أن يقاس على المتتابع الكثير ورواية ابن أبي إسحاق حين سُئل قال: "عليك ببابٍ من النحو يطرد وينقاس" فيها دلالة كافية على القياس على المطرد لا على القليل النادر[4].

و جاء حكم (المطرد) أقل نسبيا من حكم (الكثير) وورد عندهم بلفظ "مطرد"[5] و"وهو الكثير المطرد"[6] و"هذا قياس مطرد"[7] و"يحسن... ويطرد"[8] و"مطرد واجب"[9] و"طردا للباب"[10] وغيرها كثير[11].

---

(1) أصول النحو العربي/20.

(2) الأصول في النحو/ 56/1.

(3) المقتضب 247/3.

(4) ينظرالنزعة المنطقية في النحو العربي/18.

(5) الكتاب 496/3، 107/42/4.

(6) المصدر نفسه 347/4، 366.

(7) المقتضب 353/2، شرح الكافية 125/124/1، 366، 374.

(8) المقتضب 226/3.

(9) شرح الكافية374/1.

(10) المصدر نفسه188/2.

(11) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 144/1.

ومن أمثلة حكم (المطرد) ما جاء عند الفراء (ت207هـ) في تذكير فعلي المدح والذم (نعم وبئس) وتأنيثهما تبعا للفاعل قائلا: "فإذا مضى الكلام بمذكر قد جعل خبره مؤنثا مثل: الدار منزل صدق، قلت: نعمت منزلا كما قال (وَسَاءَتْ مَصِيراً)[1] وقال (وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً)[2] ولو قال: وساء مصيرا، وحسن مرتفقا لكان صوابا كما تقول: بئس المنزل النار، ونعم المنزل الجنة، فالتذكير والتأنيث على هذا... وإنما وحَّدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل، مثل: قاما وقعدا فهذا في نعم وبئس مطرد كثير"[3].

ويقول المبرّد (ت285هـ): "ولو قلت: أما أنه منطلق، جاز على معنى: حقا أنه منطلق، إذا أردت بها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك: حقا لأنهم يضعونها في موضعها فهذا قياس مطرد فيما ذكرت لك"[4].

وقد يجيء حكم (المطرد) لبيان عِلَّة ما، من قبيل علة عدم ترخيم المستغاث المجرور باللام يقول الرضي (ت686هـ): "وإنما لم يرخّم المستغاث المجرور باللام، لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء، فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى، وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة عَلَمين"[5].

ولقد عبر سيبويه عن حكم المطرد بقوله "المتلئب"[6] إذ يقول " وليس ذا بقياس متلئب " ويعلق محقق الكتاب بقوله: "المتلئب " المستقيم السوي , والمراد "المطرد"[7].

ولقد ذكر السيوطي (ت911هـ) قول ابن هشام(ت761هـ) في تقسيمه المسموع على رتب جعل في أولها المطرد إذ يقول: "وقال الشيخ جمال الدين بن

---

(1) النساء /97.
(2) الكهف/31.
(3) معاني القرآن 267/1، 268.
(4) المقتضب 353/2.
(5) شرح الكافية/ 366/1.
(6) الكتاب 554/3، 149/4.
(7) هامش المصدر نفسه 554/3.

هشام: اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا، ونادرا وقليلا، ومطردا، فالمطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[1].

وتعلق الدكتورة خديجة الحديثي على هذه النسب قائلة: "وهذه الأعداد والنسب تقريبية يمكن بها اعتبار قوتها وكثرتها أو ضعفها وقلتها وقد وردت هذه الأوصاف للكلام العربي المسموع في الكتاب وقد استعملها سيبويه وشيوخه واستعملوا غيرها من الأوصاف لكنهم لم يحدّدوا لها اعدادا ولا نسبا إنما كانوا يكتفون بالقول بأن هذا مطرد وهذا غالب... أو نحو ذلك"[2].

ولقد بينت الدكتورة الحديثي تعبيرات سيبويه عن حكم المطرد وطرائقه في ذلك نذكرها لما فيها من الفائدة حيث تقول: "فالمطرد كما يتضح.. هو ما اجتمعوا عليه، وليس أقوى من اجتماع العرب على أسلوب معين من التعبير في اعتباره أصلا يقاس عليه غيره مما أشبهه... وقد يعبر عن المطرد بالمتلئب... ويسمى المطرد أيضا الذي يلزم ولا ينكسر... وهناك عبارات أخرى يفهم منها الاطراد.. كتعبيره عن الاطراد باجتماع العرب عليه أو بقوله: أنه قول العرب كلهم وقد يعبر عن الاطراد بعبارة لا يذكر فيها لا القياس ولا الإجماع... فالمطرد عنده كل ما سماه مستمرا أو لازما أو لا يتغير أبدا ولا ينكسر، أو أجمعت العرب على النطق به، أو نطق به كل العرب أو ما شابه هذه العبارات"[3]، وبعد هذا فالمطرد هو: **حكم كمّي يعنى بدوران التركيب على ألسنة المتكلمين في اللغة العربية الفصيحة، وهو لا يتخلف عما أجمع عليه العلماء ولا يعارض لما أجمع عليه الدارسون والناطقون بهذه اللغة.**

---

(1) الاقتراح/35، 36.
(2) الشاهد وأصول النحو/258.
(3) المصدر نفسه /259، 260.

حكم الغالب

الغالب لغة:

"غلبه يغلبُهُ غلباً... قهره... وتغلب على بلد كذا: استولى عليه قهراً"[1] فهو القوّة والقهر والشدّة[2].

الغالب اصطلاحا:

وهو أن: "يغلب على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط كالأبوين في الأب والأم والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب..."[3]، وقيل: "ترجيح أحد المغلوبين على الآخر في اطلاق لفظه عليهما"[4] من قبيل تغليب غير العاقل على العاقل في مثل قوله تعالى: **(وَلِلهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ)**[5] والغالب هو: "وصف الحال الأكثر استعمالا وإساغة وحيث وجد هذا الوصف، يعني أن وجها آخر يجوز في اللفظ أو التعبير المقصود"[6].

و ذكر السيوطي(ت911هـ) حكم (الغالب) في أقسام المسموع في قول ابن هشام المتقدم: "والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف... فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب"[7].

وتقول د. الحديثي في حكم (الغالب) عند سيبويه: "وأما الغالب: وهو النوع الثاني عند ابن هشام فقد استعمله سيبويه أيضا في مواضع قليلة من الكتاب... والغالب عنده بعد المطرّد؛ لأنه هو الوجه الأحسن، والأقوى، ويرى أنه أولى أن

(1) لسان العرب (غلب)49/5، 50.
(2) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(3) الكليات 49/2، وينظر: البرهان في علوم القرآن302/3، للزركشي، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار إحياءالكتب العربية، 1957م.
(4) التعريفات/66، وكشاف اصطلاحات الفنون 387/3، 388.
(5) النحل/49.
(6) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/166.
(7) الاقتراح/36.

يؤخذ به من الوجه الثاني الذي هو الأقل"[1].

ويرى الباحث دقة كلام الدكتورة خديجة الحديثي في إحصائها لمواضع حكم (الغالب) عند سيبويه فهو لم يرد بعدد وكثرة ما ورد غيره عنده من الأحكام المقبولة[2]، و"إذا تعارض أصل وغالب في مسألة جرى قولان والأصح العمل بالأصل كما هو في الفقه... فالأصل في الأسماء الصرف فوجب العمل به، ووجه مقابلة أن ما يوجد من (فعلان) الصفة غير مصروف في الغالب والمصروف منه قليل، فكان الحمل على الغالب أولى"[3].

وورد حكم (الغالب) عند النحاة بصيغ مختلفة تدل على كثرة دوران التركيب وغلبة وجهه فهو أشد تمكنا في القبول وأعلى درجة في الفصاحة فيرد منفردا بمادة (غ، ل، ب) ومقترنا بأحد أحكام القبول الأخرى ومن أمثلة استعمال ذلك قولهم: "أغلب"[4] و"أغلب وأقوى"[5] و"خاص غالب"[6] و"الغالب"[7] و"لأن الغالب الذي هو حدُّ الكلام"[8] و"اللازم الغالب"[9] و"الأغلب الأكثر"[10]، و"أغلب"[11]

(1) الشاهد وأصول النحو/260.
(2) ينظر: الكتاب 17/1، 242، 248/2، 251، 413، 115/3، 223، 246، 254، 406، 594، 86/4، 87، 130، 338، 384.
(3) الاقتراح /110، وارتقاء السيادة/106، والسيوطي النحوي/234.
(4) الكتاب 242/1، 130/4، 338، 384، ومعاني القرآن للفراء 85/1، والمقتضب 358/3، 359/4، وشرح الكافية 25/1، 74، 142، 147، 154، 221، 233، 246، 254، 278، 313، 330، 349، 354، 366، 6/2، 16، 39، 70، 88، 94، 96، 117، 135، 148، 172...الخ.
(5) الكتاب 17/1.
(6) المصدر نفسه 248/2.
(7) الكتاب 251/2، 413، 246/3، 254، 406، ومعاني القرآن للأخفش/41، وكشف المشكل/66، 68، 187، وشرح الجمل 372/1 والامالي النحوية/23، 66، 204، والمسائل السفرية/13.
(8) الكتاب 594/3.
(9) المصدر نفسه 86/1.
(10) المصدر نفسه 87/4، والمقتضب 240/1، وشرح الكافية 106/1، 22/2، 83، 330.
(11) شرح الكافية 130/2، 171، 236، 241، 315.

و"الأغلب في القراءة"[1] و"غالبا"[2]، و"المغلب"[3] و"غلب"[4] و"الأعم الأغلب"[5] و"الأغلب الأعم"[6] و"الأغلب المشهور"[7] و"الأغلب الأحسن"[8].

يقول الفرّاء(ت207هـ) في مسألة اتصال (ما) بأسماء الاستفهام فإذا اتصلت تعينت هذه الاسماء للشرط وإن لم تتصل فالغالب عليها الاستفهام: "وإذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ(ما) مثل قوله: (أينما، ومتى ما، أيُّ ما، وحيث ما، وكيفما... كانت جزاءً، ولم تكن استفهاما، فإذا لم توصل بـ(ما) كان الأغلب عليها الاستفهام وجاز فيها الجزاء"[9].

ويقول ابن عصفور(ت669هـ) في معنى الفعل الناقص (برح): "وأمَّا (برح) فالغالب عليها أن تكون بمعنى (زال)"[10]، ويحكم الرضي (ت686هـ)بالأغلب وهو يتحدث عن الاسم الممنوع من الصرف إذا كان معدولا:"... ولا سيما أن النقل في الأعلام أكثر وأغلب من العدل"[11].

الغالب حكم تعليلي:

ورد في تراث النحاة أن الغالب أو التغليب هو علّة يعلّلون بها بعض المسائل النحوية يقول السيوطي (ت911هـ): "إنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط فلهذا قالوا الأبوين في الأب والأم والخالة، والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب"[12].

(1) معاني القرآن للفراء 161/3.
(2) كشف المشكل /14، 54، 65، 72، 132.
(3) المصدر نفسه/223.
(4) الامالي النحوية/100.
(5) شرح الكافية 97/1، 336.
(6) المصدر نفسه 238/1.
(7) شرح الكافية 22/2.
(8) المصدر نفسه 317/2.
(9) معاني القرآن للفراء 85/1.
(10) شرح الجمل 372/1.
(11) شرح الكافية 106/1.
(12) الأشباه والنظائرفي النحو 135/1.

وهي من العلل التي استعملها سيبويه ونصَّ عليها[1] "وذكرها السيوطي في تقسيمه للعلل عن التاج بن مكتوم وعَدَّها من العلل التي تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم وهم لها أكثر استعمالا وأشدّ تداولا"[2]، وأوضح مثال على كون التغليب علّة نحوية ما جاء في سبب تسمية (أفعال المقاربة) بذلك يقول المرادي (ت749هـ): "سميت أفعال المقاربة، وإن كان منها ما ليس للمقاربة تغليبا"[3]، "فإنهم غلّبوا ما كان دالا على المقاربة من هذه الأفعال وهي (كرب، وكاد، وأوشك)... فالعلة علة تغليب، وهي من العلل التي يكثر دورانها في تعليل المسائل اللغوية والنحوية والصرفية وفي توجيه كثير من الايات القرآنية وتفسيرها"[4]، ولقد ذكرشهاب الدين الحنبلي (ت870هـ) أنه: "لمّا كانت أفعال هذا الباب منقسمة إلى ثلاثة أقسام، فقسم يدّل على مقاربة الفعل، وقسم يدل على رجحانه، وقسم على الشروع فيه، وكانت منزلة المقاربة متوسطة بين الشروع والرجاء غلبت وسميت كلها أفعال المقاربة"[5]، وهذا ما أكّده السيوطي (ت911هـ)، والأشموني (ت929هـ) وغيرهما من النحاة[6].

حكم الشائع

الشائع لغة:

"الشيعُ: مقدار من العدد، كقولهم: أقمت عنده شهراً أو شيعَ شهر... ويطلق على الشيء شاع شيوعا.. ظهر وتفرق.. وشاع الخبر في الناس يشيعُ شَيعاً... انتشر

---

(1) ينظر: الكتاب 560/3.

(2) ينظر: الاقتراح /71.

(3) توضيح المقاصد 344/1.

(4) العلل النحوية في شروح الألفية(اطروحة دكتوراه) /142.

(5) شرح الشذرة الذهبية المسمى بالفضة المضيئة في علم العربية670، (رسالة ماجستير)، تح: محمد جاسم عبد الساطوري، كلية التربية، جامعة الأنبار، 2002م.

(6) ينظر: شرح الأشموني 215/1، والكواكب الدرية 235/1، للشيخ أحمد بن أحمد الباري(ت 1298هـ) على متممة الآجرومية، للشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب، دار الفكر، بيروت 2002م، والنكت على الألفية، والكافيةالشافية، والشذور، والنزهة للسيوطي / 433، (رسالة ماجستير)، تح: فاخر جبر مطر، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983م.

وافترق وذاع وظهر، وأشاعه هو وأشاعَ ذِكرَ الشيء: أطاره وأظهره"[1]، ويقال: "شائع وقد شاع في الناس، معناه اتصلَ بكل أحد فاستوى على الناس به ولم يكن علمه عند بعضهم دون بعض"[2] ومن هنا سمِّيت الإشاعة بالإشاعة لأنها تظهر وتنتشر وعلى ذلك فمادة (شيع) تدل على التفرق والظهور والانتشار والذيوع.

الشائع اصطلاحا:

تردد حكم(الشائع) في المصنفات النحوية على التراكيب اللغوية والتي بلغت حدّ الانتشار والظهور فيرد عندهم في وصف الاسم النكرة بأنه نكرة شائعة إذ يقول المبرّد (ت285هـ) في حذف حرف النداء: "والنكرة أصلها لايجوز هذا فيها، ولا يجوز أن تقول: رجلاً أقبل، ولا رجلاً من أهل البصرة أقبل؛ لأنها شائعة"[3]، نلاحظ أنّ شيوع النكرة جاء علّة لعدم الحذف فهو حكم تعليلي علاوة على كونه حكماً نحوياً من أحكام القبول القطعي، ويقول أيضا في ترخيم النكرة: "والترخيم داخل على المعارف؛ لأنّها مثبتة مقصود إليها مبيِّنة من غيرها، والنكرات شائعة غير معلوم واحدها"[4].

وقد يتداخل حكم (الشائع) مع حكم (الغالب) في مثل قول ابن الحاجب (ت646هـ): "حَدُّ اللقب هو كل اسم غلب على مسمَّاه حتى صار أشهر من اسمه يعني من غير وضع واضع، ويدلّ على ذلك قول صاحب المفصل وقد يغلب بعض الأسماء الشائعة على أحد المسميين به فيصير علما له بالغلبة، إشارة إلى هذا إذ قولهم: ابن عمر لعبد الله ليس وضعاً والله أعلم بالصواب"[5].

ويقترن حكم (الشائع) بحكم (الكثير) وإذا تعارض الشائع الكثير مع القياس فيؤخذ بالشائع كما يقول ابن الحاجب في أماليه:"... وأمّا قوله: وبلدة، فالمنازعة أوّلا في أن الخفض ليس بإضمار (ربّ) وإنما هو بالواو التي بمعنى ربّ، وإذا

---

(1) لسان العرب(شيع) 502/3، 503.
(2) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(3) المقتضب 261/4.
(4) المصدر نفسه 264/4.
(5) الأمالي النحوية/100.

احتمل ذلك صار الأصل منازعا فيه فلا يصح القياس كيف والخفض بإضمار حرف الجر قليل شاذ باتفاق وإذا ثبت ذلك فالقياس على ذلك مع إمكان القياس على ما هو الكثير الشائع غير سائغ فإذن القول ما قاله سيبويه لما يؤدِّي من إضمار حرف الجرِّ وإعماله وهو قليل شاذ فلا ينبغي أن يحمل عليه مع إمكان ما هو الكثير الشائع والله أعلم بالصواب"[1].

ويقول الرضي (ت686هـ) في تقسيمه المسموع من النعت المشتق:"... والسماعي على ضربين: إمَّا شائع كثير، وهو الوصف بالمصدر، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو: (رجل صوم، وعَدل) وقد يكون بمعنى المفعول نحو: (رجل رضّي) أي: مرضيّ... وإما غير شائع"[2].

و يستعمل النحاة تعبير: "وهو في غير موضع" للدلالة على حكم (الشائع) من مثل قول الفراء (ت207) في إعراب قوله تعالى: **(وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا اللَّهُ)**[3] "يقال ما قبل إلاَّ معرفة، وإنما يرفع ما بعد إلاّ باتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد؛ كقولك: ما عندي أحد إلا أبوك، فإن معنى قوله: **(وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا اللَّهُ)**ما يغفر الذنوب أحدُ إلا الله فجعل على المعنى، وهو في القرآن في غير موضع"[4]، وبعد هذه الجولة في ثنايا حكم (الشائع) يمكن أن يقال إن الشائع هو: **أحد أحكام التقويم الكمي يدلُّ على ذيوع التركيب اللغوي وظهوره وانتشاره ودورانه على ألسنة المتكلمين باللغة العربية الفصيحة فهو أقلّ رتبة من الكثير لأنه منتشر لا محدّد.**

حكم الفاشي

الفاشي لغةً:

يقال: "فشا خبره يَفشُو فُشُوًّا وفُشِيّا: انتشر وذاع... وفشا الشيء يفشُو فُشوّا إذا

(1) المصدرنفسه/184.
(2) شرح الكافية 320/2.
(3) آل عمران/135.
(4) معاني القرآن 234/1.

ظهر، وهو عامّ في كل شيء ومنه إفشاء السرّ"[1]، والفشو يعني الكثرة والانتشار: "وفي حديث الخاتم: فلما رآه أصحابه قد تختَّم به فشت خواتيم الذهب أي: كثرت وانتشرت... وتفشّى الشيء: أي: اتسع"[2]فالإفشاء كثرة الإظهار... ولا يصح إلاّ فيما لا يصح فيه الكثرة ولا يصح في ذلك ألا ترى أنك تقول: هو ظاهر المروءة، ولا تقول: كثير المروءة"[3].

الفاشي اصطلاحا:

وحقيقة هذا الحكم هو أقل أنواع حكم القبول الكمي ولكنه ورد في موروث علماء النحو فهو: **المنتشر الكثير المتسع وهو على ذلك مرادف لمعنى (الشيوع) والذي يعني الظهور والذيوع والانتشار فضلا عن الكثرة.**

يقول الفرّاء (ت207هـ) في دلالة قوله تعالى: **(دائـرةُ السّـوءِ)**[4] "مثل قولك: رجل السّوء، ودائرة السّوء: العذاب، والسّوء أفشى في اللغة وأكثر، وقلَّما تقول العرب: دائرةُ السّوء"[5].

ويقول المبرّد (ت285هـ) في بناء الظرف (حيثُ) على الضم: "و(حيثُ) فيمن ضَمَّ وهي اللغة الفاشية"[6].

ويقول أيضا في حروف النداء: "هذا باب الحروف التي تنبّه بها المدعوَّ وهي: يا، وأيا، وهيا، وأي، وألف الاستفهام فهذه الحروف سوى الألف تكون لمدّ الصوت.... وهذه الحروف فاشية في النداء"[7].

ولقد جا حكم (الفاشي) في أكثر أحيانه على وصف اللغة يقول ابن الحاجب

(1) لسان العرب(فشو) 132/5.
(2) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(3) الفروق اللغوية/305.
(4) الفتح/6.
(5) معاني القرآن 65/3. ، "قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم السين. وقرأ الباقون بفتحها". النشر في القراءات العشر 210/2، لابن الجزري(ت833هـ)، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1427هـ - 2006م.
(6) المقتضب 175/3.
(7) الالمقتضب 233/4، 235.

(ت646هـ) في مسألة ترخيم الاسم الزائد على ثلاثة أحرف على لغة من ينتظر: "قال وروي أنَّ بعض الشعراء قال لكاتبه: اكتب يا حارُ إنَّ الرَّكبَ قد حاروا. فقال: يا سيّدي يا حار أفصح وأكثر، فقال: أكتب يا حارُ إنَّ الركب قد حاروا فالكاتب نظر إلى اللغة الفصيحة الفاشية"[1] فهو يحكم على ترخيم المنادى على لغة من ينتظر باللغة الفصيحة الفاشية.

حكم الأولى

الأولى لغة:

يراد بالأولى الأحق يقال: "هو أولى الناس بمحياه ومماته أي: أحق به من غيره... ويقال: فلان أولى بهذا الأمر من فلان أي: أحقّ به"[2]، والأولى يعني الأجدر"... وفلان أولى بكذا أي: أحرى به وأجدر"[3] فالأولى يعني الأحق والأولوية تعني الأحقيّة لهذه المسألة.

الأولى اصطلاحاً:

هو: "ظاهرة ما تكون في الفروع أو فيما يشبهها وتؤدي إلى حكم إعرابي أو صرفي، وحينئذ يكون من الأولى أن يصدق هذا الحكم في الأصل؛ لأنَّ الفرع دونه، ولأنَّ الظاهرة أقوى فيه"[4].

وحقيقة هذا الحكم أنه طريقة من طرائق الاستدلال ويحتكم فيه إلى الأقوى والأكثر والأعلى درجة في القبول، ولقد جاء في لمع الأدلة لأبي البركات الانباري(ت577هـ): "وأما الاستدلال بالأولى فهو أن يبين في الفرع المعنى الذي يعلق الحكم به في الأصل زيادة، وذلك مثل أن يدل على بناء أسماء الإشارة، وما التعجبية فيقول: أجمعنا على أنَّ الاسم يبنى إذا تضمن معنى حرف منطوق به، وإذا بني الاسم لتضمّن معنى حرف منطوق به، فلأن تبنى أسماء الإشارة وما التعجبية لتضمَّن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأولى.

---

(1) الأمالي النحوية/38.
(2) لسان العرب (ولي) 490/6، 491.
(3) المصدر نفسه /الصحيفة نفسها.
(4) أصول النحو العربي/ 122.

وبيان ذلك هو أنَّ الحرف إذا كان منطوقاً به أمكن أن يستغنى به عن الاسم، ألا ترى أنَّ همزة الاستفهام التي بنيت أينَ وكيف ومتى، وما أشبهها لتضمّنها معناها، قد كان يمكن أن يستغنى بها عنها وإن أفضى إلى تكرار الاستفهام وأما إذا لم يكن الحرف منطوقا به فإنَّه لا يمكن أن يستغنى به عن الاسم بحال من الأحوال.

وإذا بني الاسم لتضمنه معنى الحرف، وقيامه مقامه على طريق الجواز، فلأن يبنى لذلك على طريق الوجوب كان ذلك من طريق الأولى"[1].

ويقول الدكتور الحلواني في قضية الاستدلال بالأولى: "وهذا أسلوب آخر في الاستدلال، استمدّه النحويون من علماء الفقه، وهو أعرف من الأسلوب السابق[2]؛ لأننا نجده عند القدماء أمثال الخليل وسيبويه، على حين لم نجد السابق في تراث هذين العلمين إلا قليلا، لم يظهر فيه وجهه بوضوح"[3]، ويمكن أن يقال: إن حكم الأولى يكثر في مسائل التعارض والترجيح فإذا تعارض فرع وأصل يلتجأ للأقوى حجَّة وقد تخلو مسائل التعارض من الأصالة والفرعية فيقول د. الحلواني: "على أنّ الأمر لا يقف عند التماس الحكم في الفرع، بل قد تكون المسألة خالية من الأصالة والفرعية، ويطبق فيها هذا الأسلوب الاستدلالي بشكل واضح"[4].

ولقد بيَّن الدكتور الحلواني بعض الأمثلة على الاستدلال بالأولى قائلا: "فمن القسم الأوّل[5] ما قاله ابن الشجري في أماليه: وزعم الكوفيون أن فعل الأمر للمواجه مجزوم بتقدير اللام الأمرية، وهو قول منافٍ للقياس، وذلك أن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، فحرف الجرّ أقوى من حرف الجزم كما أنّ الاسم أقوى من الفعل، وحرف الجر، لا يسوغ إعماله مقدرا إلاّ على سبيل الشذوذ، وإذا امتنع هذا في القوي فامتناعه في الضعيف أجدر فالاسم أصل، والفعل فرع، والعامل في الأصل أقوى من العامل في الفرع، فإذا امتنع أن يعمل عامل الأصل محذوفا

(1) لمع الأدلة /76، 77.
(2) إشارة إلى الاستدلال (بالسبر والتقسيم) أصول النحو العربي/120.
(3) المصدر نفسه/152.
(4) المصدر نفسه /122.
(5) إشارة إلى كون الأولى يأتي في مسائل الأصل والفرع.

كان امتناع عمل عامل الفرع محذوفا أولى وأجدر"[1].

"أمَّا القسم الثاني الذي يخلو من الأصالة والفرعية فيمكن توضيحه بالمثال الآتي: إن اسم العلم يمنع من الصرف إذا اجتمعت له علة ثانية إلى العلمية، كأن يكون مؤنثا، أو أعجمياً، أو معدولا، أو مزيدا بألف ونون، أو على زنة الفعل، أو مركبا تركيب مزج فاسم العلم: عثمان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، أمَّا (تغلب) فقد جمعت ثلاث علل العلمية والتأنيث؛ لأنها اسم قبيلة، ووزن الفعل، فإذا امتنع (عثمان) من الصرف لعلتين، كان امتناع (تغلب) منه أولى وأجدر"[2].

ومن أمثلة الأولى التي ذكرها الدكتور الحلواني وهو يعرض لمنهج الخليل ودراسته الوصفية لالكتاب إذ يقول: "ونراه في بعض الأحيان يفاضل بين المستويات المستعملة مستعينا بمعيار لغوي صرف، هو كثرة الظاهرة وشيوعها ففي جملة الشرط يجوز العطف على فعل الشرط بنصب المضارع وجزمه، غير أن الجزم هو الأكثر شيوعا في لغة الناس؛ لذلك كان أفضل من النصب، وهو الوجه الذي عليه وإنما كان كذلك؛ لأنه إذا نصب كما يعلل الخليل كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى"[3].

طرائق التعبير عن حكم (الأولى):

استعمل النحاة ألفاظا وتعبيرات يراد منها الاحتكام إلى الأولى، أو جعل (الأولى) حكما بين التراكيب إذا جازمثل هذا، فيرد منفردا، وأخرى مقترنا بأحد أحكام القبول النوعي أو الكمي ومن أمثلته قولهم: "الأولى"[4] و"كان الأقوى والأولى"[5]

(1) أصول النحو العربي/122.
(2) أصول النحو العربي /123.
(3) المفصل في تاريخ النحو العربي/279.
(4) الكتاب 17/1، 20، 137، 292/3، 386، 314/4، 340، وينظر: المقتضب 19/1، 176/3، 379، وشرح الكافية 60/1، 72/7، 129.
(5) الكتاب 389/3، 418، 422.

و"الأولى والأكثر"[1]، و"الأولى والأشهر"[2] ويرد حكم (الأولى) لترجيح رأي على آخر أو مدرسة على أخرى وهذا ظاهر بأدنى نظر لمؤلفات القرن السادس أو السابع الهجريين من قبيل قولهم: "ومذهب البصريين أولى من الباقين"[3] و"مذهب سيبويه أولى"[4]... الخ، وقد يجيء (الأولى) بصيغة (أجدر) وهو بمعنى الأخلق والأفضل يقال "وهو جدير بكذا أي: خليق وهو جدير أن يفعل كذا"[5] يقول سيبويه(ت180هـ): "فإذا كانوا لا يجاوزون فيما ذكرت لك فهم في هذا أجدر أن لا يجاوزوا"[6].

ويجيء حكم (الأولى) بصيغة (الأوجد) أي: الأكثر وجودا على ألسنة المتكلمين باللغة العربية يقول سيبويه: "وتكون في الواو نحو: ضَوضَيتُ، وهي في الواو أوجد لأنها أخفّ من الهمزة"[7].

ويجيء حكم (الاولى) بصيغة (أعمّ) من العموم أي: الشمول يقال: "عَمَّ الشيء يَعُمُّ بالضمّ عموما أي: شمل الجماعة يقال عمَّهم بالعطية"[8] يقول سيبويه: "فهذا أمر أصله وإن اتسعت، وهي أعمُّ في الكلام من حتى، تقول: قمتُ إليه فجعلتَهُ منتهاك من مكانك، ولا تقول: حَتَّاه"[9].

و يوصف حكم (الأعمّ) بـا(لأغلب) أي: شمولا غالبا في مثل قول الرضي (ت686هـ) وهو يتحدث عن مسألة اقتران خبر المبتدأ بالفاء إذ يقول: "والأغلب الأعمّ في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عامّاً، وصلته مستقبلة، كما

---

(1) المصدر نفسه 455/3، 446.
(2) شرح الكافية 283/2، 334.
(3) شرح الكافية 32/2، 39.
(4) المصدر نفسه 307/2، 329.
(5) مختار الصحاح(جدر)، 95، للرازي(ت666هـ)، دار الرسالة الكويت، 1403هـ - 1983م.
(6) الكتاب 587/3، ولقد وردت كلمة (الأجدر) عنده في مواضع كثيرة ومنها: 591/3، 89/4، 124، 127، 134، 140، 141، 161، 184، 115، 190، 209، 220، 331، 367، 368...وغيرها.
(7) الكتاب 402/4، وينظر مواضع متفرقة من الكتاب 418/4، 476، 448.
(8) مختار الصحاح(عمم)، 456.
(9) الكتاب 231/4.

في أسماء الشرط وفعل الشرط"[1].

ويخرج الباحث بنتيجة مفادها أنَّ (الأولى) يخرج من دائرة كونه طريقة من طرائق الاستدلال النحوي إلى كونه حكما ترجيحيا يدرج تحت باب القبول القطعي والسبب في ذلك أنّ كون الأولى لا يراد منه فقط الاستدلال على مسألة نحوية أو تركيب ما يقول سيبويه: "واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعال أثقلُ من الأسماء، لأنَّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكنا فمن ثَمَّ لم يَلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون وانما هي من الأسماء"[2].

ومن أمثلتهم وقد جعلوا (الأولى) حكما ما جاء في تراث حيدرة اليمني(ت599هـ) وهو يتحدث عن (إمَّا) في قوله تعالى: (إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً)[3]، "ولا تكون إمَّا مكسورة مكررة، والمحققون لا يجعلونها عاطفة لتكرارها مع الأول والثاني، وحرف العطف لايكون معها جميعا، ويكون العطف للواو قبلها، ودخلت لتأكيد الشكّ أو الإباحة أو التخيير أو الإبهام، وإنما يمنع من ذلك أن الواو يجمع بين شيئين، وهذه الواو غير جامعة والعطف بإمَّا أولى والله أعلم"[4].

ويقول ابن الحاجب (ت646هـ): "والموصوف أخصُّ من الصفة أو مساوٍ؛ وإنما كان الموصوف أخصَّ أو مساويا لأن الموصوف هو المقصود والصفة فضله، والمقصود أولى أن يكون أدلَّ من غير المقصود وهو معنى قولنا: أخصّ، فثبت أنّه إذا كان الموصوف والصفة غير متساويين فالأولى بالأخصية الموصوف"[5].

ومن أمثلة حكم الأولى قول ابن عصفور (ت669هـ) في حذف معمولي (إنَّ): "وأمَّا حذف الاسم والخبر فلا يجوز إلا في (إنَّ) نحو قول ابن الزبير: (إنَّ وصاحبها) في جواب من قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك وفي ذلك خلاف بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أنها بمعنى (نعم) كأنه قال: نعم وراكبها ومنهم من

(1) شرح الكافية 238/1، وينظر 336/1.
(2) الكتاب 20/1، 21.
(3) الكهف/86.
(4) كشف المشكل في النحو/187.
(5) الأمالي النحوية/35.

ذهب إلى أنَّ الاسم والخبر محذوفان لفهم المعنى، وهذا أولى عندي؛ لأنَّه قد تقـرَّر أنهـا تنصـب الاسـم وترفع الخبر، ولم يستقرّ فيها أن تكون بمعنى (نعم)"[1].

ويقول الرضي (ت686هـ) في اقتران (لا سيما) بحرف العطف الواو: "ويجوز مجـيء الـواو قبـل (لا سيما) إذا جعلته بمعنى المصدر، وعـدم مجيئهـا، إلاّ أنَّ مجيئهـا أكـثر، وهـي اعتراضـية، كـما ذكرنـا، ويجوز أن تكون عطفا، والأوّل أولى وأعذب"[2].

الأولى حكم تعليلي:

علّةُ الأولى: وتسمى علة أحقية وعلة أجدر وعلة أوجب، وهي من العلل التي ذكرها السيوطي ومثّل لها عن التاج بن مكتوم[3] يقول السيوطي (ت911هـ) في أقسام العلل:"... علّـة تطـرد عـلى كـلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تُظهر حكمتهم وتكشـف عـن صـحة أغراضـهم ومقاصـدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالا وأشدّ تداولا، وهي واسعة الشـعب إلا أنّ مـدار المشـهور منهـا أربعة وعشرون نوعا... ومنها علة أولى.... كقولهم: إنَّ الفاعلَ أولى برتبة التقديم من المفعول"[4].

"ومعناها ترجيح شيء على شيء لأنه الأجدر والأولى في الاستعمال"[5]، ومن الأمثلة على ذلك مـا قرره النحاة في مسألة بناء الفعل(أعطى) وأخواته للمجهول ونيابة المفعول الأول مناب الفاعل[6].

يقول ابن الناظم (ت686هـ) فإن كان الثاني غير الأول فالأولى نيابة المفعول الأول، لكونه فاعلا في المعنى، نحو: كُسِيَ زيدٌ ثوبا، ويجوز نيابة المفعول الثاني إن أمن التباسه بالمفعول الأول نحـو" ألـبس عمرا جبة"[7].

---

(1) شرح الجمل 447/1.
(2) شرح الكافية 170/2.
(3) ينظر: العلل النحوية في شروح الألفية(اطروحة دكتوراه) /277.
(4) الاقتراح/71/ 72.
(5) العلل النحوية في شروح الألفية(اطروحة دكتوراه)/277.
(6) المصدر نفسه / 127 / 128.
(7) ينظر: شرح ابن الناظم /236، وينظر: منهج السالك/116، وتوضيح المقاصد 32/2، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة 172، زين الدين بن الوردي(ت749هـ)، (رسالة ماجستير)،

وإنما كان أولى لأن فيه معنى الفاعلية من دون الثاني ففي" أعطيت زيدا درهما، زيد عاط أي آخذ والدرهم معطو، وفي(كسوت عمرا جبة) عمرو مكتس، والجبة مكتساة وكذا في غيره"[1].

وعند تتبع هذه العلةعند النحاة نجدهم يجمعون على جواز نيابة المفعول الأول مناب الفاعل وهو الأولى. وفصل الجرجاني(ت471هـ) ذلك بقوله: "اعلم أن الأحسن في قولك (أعطيت زيدا الدرهم) أن تضع موضع الفاعل المفعول الأول الذي هو زيد فنقول: (أعطي زيد الدرهمَ) وإن وضعت الثاني كان جائزا وذلك قولك: (أعطي الدرهم زيدا) وإنما كان الأول أحسن لأمرين: أحدهما: أنه فاعل في المعنى، والثاني: أن المفعول الأوّل أقرب إلى الفاعل في اللفظ"[2].

حكم المشهور

المشهور لغة:

"الشُّهرَة: ظهور الشيء في شُنعة حتى يشهره الناس... والشهرة: وضوح الأمر"[3]، والمشهور بمعنى (المعروف) يقال: "رجلٌ شهيرٌ ومشهورٌ معروف المكان مذكور"[4].

المشهور اصطلاحا:

وهو "ما اشتهر على الألسنة، فيشتمل، ما له إسناد واحد فصاعدا وما لا يوجد له إسناد أصلا"[5] ويكون حكم (المشهور) وصفا للقراءة القرآنية فالقراءة المشهورة:

=

تح: محمد مزعل خلاطي، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2002م، وإرشاد السالك 152/2، 153.

(1) علل النحو / 394، 395، لابن الوراق (ت381هـ)، تح: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ - 2002م.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح / 351/1، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية /17، لابن الحاجب تح: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1980م، والإيضاح في شرح المفصل 57/2، 58، والمقرب81/1.

(3) لسان العرب(شهر) 487/3.

(4) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

(5) كشاف اصطلاحات الفنون 485/2، وينظر: الشامل معجم في علوم اللغة العربية

=

"ما صَحَّ سندها، ولم تبلغ درجة التواتر ووافقت العربية والرسم، واشتهرت عند القرّاء فلم يعدّوها من الغلط ولا من الشواذ"[1].

ويعطى حكم (المشهور) ما أعطيه حكم (المتواتر) يقول التهانوي (ت1158هـ): "المشهور عند أهل الشرع: اسم خبر كان في الآحاد في الأصل، أي: في الابتداء هو القرن الأول، ثمّ انتشر في القرن الثاني حتى ردته جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب، فيكون كالمتواتر بعد القرن الاول"[2]، ولقد جاء حكم المشهور وصفاً للنصوص الشعرية فيقال مثلا "هذا البيت مشهور" يقول ابن الحاجب (ت646هـ) في قول الشاعر:

وأما من هوى ليلى وتركي زيارتها فإني لا أتوب[3]

"... قلت: وقد قيل إنَّ الرواية (وقصدي) فيزول أيضا الاعتراض، والبيت مشهور بقوله وتركي"[4].

ويجيء حكم (المشهور) قاعدة للتركيب النحوي إذ يقول ابن هشام (ت761هـ) في مسألة مجيء الحال من النكرة: "وأمَّا على المشهور من أنَّ الحال لا تأتي من النكرة إلا بمسوّغ..."[5].

وقوله أيضا في مسألة نصب كلمة ((فضلاً)) في مثل قولهم: "فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار... فإن قلت: هلا أجاز الفارسي في (فضلا) كونه صفة لـ(درهما) قلت: زعم أبو حيان أن ذلك لا يجوز؛ لأنه لا يوصف بالمصدر إلاّ إذا أريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه، وليس ذلك بمرادٍ هنا قال: وأما القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق أو على تقدير المضاف فليس

=
ومصطلحاتها/218، محمد سعيد أسبر، وبلال جنيدي، دار العودة، بيروت، ط1، 1981م، ومعجم مصطلحات الحديث النبوي/82.

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 485/2.
(2) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(3) البيت في الأمالي النحوية ولم ينسب لشاعر معين/133.
(4) الأمالي النحوية/133.
(5) المسائل السفرية /14.

قول المحققين قلت: هذا كلام عجيب؛ فإنَّ القائل بالتأويل الكوفيون، ويؤولون عدلا بعادل ورضى بمرضي، وهكذا يقولون في نظائرها والقائل بالتقدير البصريون، يقولون: التقدير: ذو عدل، وذو رضى، وإن كان كذلك فمَن المحققون؟ ثم اختلف النقل عن الفريقين، والمشهور أن الخلاف مطلق"[1].

ولقد استقرَّ حكم (المشهور) حكما تقويميا من أحكام القبول الكمي دالاً على الشيوع والانتشار عند علماء القرن السابع الهجري يقول ابن مالك (ت672هـ) في ندبة الموصول:

وَيُندَبُ الموصُولُ بالذي اشتهر كبئر زمزم يلي وامَن حفر[2]

"ولا يندب إلا المعرفة، فلا تندب النكرة.. ولا المبهم كاسم الاشارة.. ولا الموصول إلا إن كان خاليا من (ال) واشتهر بالصلة كقولهم: وامَنْ حَفَرَ بئرَ زمزماه"[3].

ويقول الرضي (ت686هـ) في مسألة لحاق الاسم المندوب بألف الندبة إذا كان هذا الاسم منوّنا:"... والساكن لا يخلو إما أن يكون تنوينا أو ألفاً أو واواً أو ياءً، أو ميم جمع أو غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو: "واغلامَ زيداه" وإنما حُذفت مع مدّة الندبة دون مدّة الإنكار؛ لأنّ أصل المندوب المنادى الذي هو محلّ التخفيف، وأجاز الفرّاء في المنوّن المندوب ثلاثة أوجه أخرى... وما ذكرناه أوّلا هو المشهور المستعمل"[4].

وقال أيضا في مسألة حذف النون من الاسم المثنى أو الجمع عند الاضافة إلى الضمير وكان المضاف مقرونا بـ(ال) أولا: "وإن ولي المجرد عن اللام أو المقرون بها مضمر، فحذف النون أو التنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور"[5].

---

(1) المصدر نفسه / 14، 15.

(2) شرح ابن عقيل 282/2.

(3) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

(4) شرح الكافية 381/1، 382.

(5) المصدر نفسه / 260/2.

وقال أيضا في مسألة إضافة (ياء) المتكلم إلى الاسم المنتهي بالألف: "فإن كان آخره ألفاً يعني إن لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من أن يكون ألفاً أو واوًا أو ياءً، والألف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية، كانت كـ"مسلمايَ أو لا كـ(فتايَ) و(حبلايَ) و(معزايَ)"[(1)].

ولقد جاء أكثر ما جاء حكم المشهور مقترنا بحكم (الفصيح) "كما هو اللغة المشهورة الفصيحة"[(2)] و"أشهرها وأفصحها"[(3)] و"الفصيح المشهور"[(4)] و"المشهور الفصيح"[(5)].

ويتكشف لنا أنَّ حكم (المشهور) لم يبلغ حدَّ الشهرة والانتشار إلاّ بعدما أصبحت هذه اللغة وهذا التركيب فصيحاً، وكأنَّه نتيجة حتميَّة للفصيح أن يصبح مشهورا[(6)].

حكم المعروف

المعروف لغة:

"المعروف ضِدّ المُنكَر ... والمعروف الجود، وقيل: هو اسم ما تبذله وتسديه"[(7)]، أو هو"ما يستحسن من الافعال.. والمعروف واحد ضد النكر، وهو كلُّ ما تعرفه النفس من الخير وتبسأ به وتطمئن إليه"[(8)]، و"المعروف: النصفة وحسن الصحبة مع الأهل وغيرهم من الناس، والمنكر: ضد ذلك جميعه"[(9)].

(1) شرح الكافية 292/2.
(2) المصدر نفسه /الصحيفة نفسها.
(3) المصدر نفسه 303/2.
(4) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(5) المصدر نفسه 377/2.
(6) المصدر نفسه 403/1، 22/2، 234، 277، 283، 301، 334.
(7) لسان العرب (عرف) 310/4.
(8) المصدر نفسه /الصحيفة نفسها.
(9) المصدر نفسه/ الصحيفة نفسها.

المعروف اصطلاحا:

" كل ما سكنت اليه النفس، واستحسنته لحسنه عقلا، أو شرعا، أو عرفا"[1]، وترددت مادة(عرف) عند النحاة واللغويين بكثرة ومنها قولهم (المعارف) ويراد بها (العلم، واسم الإشارة، والموصول، ...الخ)، كقولهم: (المعرفة والنكرة) إذا أرادوا تحديد نوع الاسم وهم اعتمدوا في ذلك على دلالة (المعروف) اللغوية التي هي في قبال (المنكر) لذلك نجدهم يقولون الاسم المعرفة والاسم النكرة، وجاء هذا المصطلح في قبال المجهول يقول التهانوي (ت1158هـ) "... ومنها ما هو مصطلح النحاة، ويقال له المعلوم أيضاً ويقابله المجهول"[2]، ويرد هذا المصطلح أيضاً عند علماء الحديث بوصفه قسماً من المقبول: "المعروف حديث رواه الضعيف مخالفا لمن هو أضعف منه، والحديث الذي رواه أضعف مخالفا لمن هو ضعيف يسمَّى منكراً، فراوي المعروف ضعيف وكذا راوي المنكر، إلا أن الضَّعفَ فيه أكثر"[3]، وقيل في المعروف أيضاً: "هو اللفظ الذي يستعمل في اللغتين الفارسية والعربية دون أي تغيير: مثل مكة والمدينة وغالب أسماء الأماكن والأعلام"[4].

و فرَّق أبو هلال العسكري (ت395هـ) بين (المشهور) و(المعروف) فالمشهور عند الجماعة والمعروف عند الفرد[5]، وعلى ذلك فالمشهور أوسع دائرة لإدخاله أكبر قدر ممكن من التراكيب المشهورة تحت لوائه.

و جاء حكم (المعروف) بصيغة (الأعرف) في قول سيبويه (ت180هـ): "تقول: رأيتُ متاعَكَ بعضُه فوق بعضٍ، إذا جعلتَ فوقاً في موضع الاسم المبنيّ على المبتدأ وجعلت الأوّل مبتدأ، كأنك قلت: رأيتُ متاعَك بعضُه أحسنُ من بعض ففوق في موضع أحسَنُ، وإن جعلته حالاً بمنزلة قولك: مررتُ بمتاعك بعضه مطروحا وبعضِه مرفوعا، نصبته لأنّك لم تبن عليه شيئا فتبتدِئَه وإن شئت قلت:

(1) التعريفات / 115، والكليات 1/ 33.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون 272/3.

(3) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

(4) هامش المصدر نفسه / الصحيفة نفسها، وينظر: معجم مصطلحات الحديث/98.

(5) ينظر: الفروق اللغوية/ 97.

رأيتُ متاعك بعضَهُ أحسنَ من بعضٍ، فيكون بمنزلة قولك: رأيتُ بعضَ متاعك الجيِّد فوصلته إلى مفعولين؛ لأنَّك أبدلت، فصرت كأنَّك قلت: رأيتُ بعضَ متاعك، والرفع في هذا أعرف، لأنَّهم شبَّهوه بقولك: رأيتُ زيداً أبوهُ أفضلُ منه؛ لأنَّه اسمٌ هو للأوّل ومن سببه، كما أن هذا له ومن سببه، والآخِرُ هو المبتدأ الأوّل، كما أن الآخر ههنا هو المبتدأ الأوّل وإن نصبت فهو عربيّ جيّد"[1] ثم يذكر سيبويه عددا من الشواهد منها القرآنية والشعرية ويخرج بنتيجة مفادها قوله: "فهذا عربيّ حسن، والأوّل أعرف وأكثر"[2]. فسيبويه يرى أن الأعرف هو رفع شبه الجملة(فوق بعض) لأنه بمنزلة قولك: رأيت زيدا أبوه أفضل منه، فقوله (أبوه أفضل منه) جملة اسمية في محل نصب حال.

وجاء حكم (المعروف) وصفا للتركيب العربيّ يقول الفراء (ت207هـ) في توجيه معنى حرف الجر (من) في قوله تعالى: ﴿نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[3]. "فإن قال قائل: ما قوله: ﴿نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾؟ فإنَّما معناه: نسلخ عنه النهار: نرمي بالنهار عنه فتأتي الظلمة، وكذلك النهار يُسلخ منه الليل فيأتي الضوء، وهو عربيّ معروف ألا ترى قوله: ﴿آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا﴾[4] أي: خرج منها وتركها، وكذلك الليل والنهار"[5].

واقترن حكم (المعروف) بحكم (الجيد) عند المبرّد (ت285هـ) في مسألة حذف جواب الشرط غير الجازم في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قرءاناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلهِ الأَمْرُ جَمِيعاً﴾[6] "فأمَّا حذف الخبر فمعروف جيد من ذلك قوله تعالى ... لم يأت بخبر لعلم المخاطب، ومثل هذا الكلام كثير، ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدلُّ عليه متقدّم خبر أو مشاهدة حال"[7]. أي: إن جواب (لو) محذوف كما تقول لمن تهدده:

(1) الكتاب 155/1.
(2) المصدر نفسه 156/1، وينظر حكم الأعرف عند سيبويه في 86/1، 14/2، 181/4.
(3) يس/37.
(4) الأعراف /175.
(5) معاني القرآن 378/2.
(6) الرعد /31.
(7) المقتضب 81/2.

لو أني قمت إليك، وتترك الجواب، والمعنى: لو أن قرآنا سيرت به الجبال عن مقارها، أو قطعت به الأرض حتى تتصدع وتتهافت، أو كلم به الموتى فتسمع وتجيب لما آمنوا.

ويقول الرضي (ت686هـ) في إعراب الأسماء الستة: "... وأمَّا إضافته إلى غير المتكلم، فالأعرف فيها إعرابها بالحروف... وأما الأربعة الباقية، فلها أيضا ثلاثة أحوال إحداها القطع عن الإضافة، والأعرف فيها حذف لاماتها، وقد ثبتت في بعضها، كما يجيء في ذكر لغاتها، وثانيتها: الإضافة إلى غير ياء المتكلم، فالأعرف إذاً في (أبوك، وأخوك) جعل لاميهما إعرابا؛ وفي (حم وهن) حذف اللام كما يجيء في لغاتها"[1].

ويقول أيضا في النعت المقطوع: "والأعرف مجيء نعت النكرة، المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل، إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف، فأكد القطع بحرف هو نصٌ في القطع أعني الواو"[2].

يلاحظ أنَّ حكم (المعروف) في هذه الأمثلة النحوية وغيرها يراد منه المشهور والمتداول عند العرب وفي لغتهم وإن كان أقلّ رتبة من المشهور، وعلى ذلك يمكن أن يقال بأنَّ المعروف هو: **أحد أحكام التقويم الكمّي والتي يراد منها إخراج التركيب من دائرة المنكر غير المعروف إلى يفاع المعرفة والقبول.**

(1) شرح الكافية 299/2.
(2) المصدر نفسه 2/ 342.

المبحث الثالث
(الحسن وما جرى مجراه)

لعلَّ أبرز ما يتميَّز به هذا الحكم هو تعدد دلالاته عند الدارسين، لذلك نجده عند علماء الحديث، وعندَ علماء الأصول، وعند علماء اللغة، وعند علماء النحو، وعند علماء المنطق، وهذه الدلالات المتنوعة عملت على عدم تحديد هذا الحكم بوصفه حكما نحويا خالصا، فلا بدّ إذن من دراسته دراسة حدودية حتى يتسنى لنا معرفة المراد منه.

الحسن لغة:

"الحُسنُ: ضد القبح ونقيضه ... والحُسن: نعت لما حَسُن"[1] و"الحُسنُ ... يستعمل في الأفعال، والأخلاق ... يقال: حسن في التدبير وهو من صفة الأفعال، والحُسن في المنظر ويطلق على السماع يقال: صورة حسنة وصوت حسن"[2]، يلاحظ أنَّ دلالته اللغوية تقضي بكونه شيئا يلتمس على صعيدي: الأفعال، والصفات وهي في كليهما شيء ضد القبيح فهو: "كون الشيء ملائما للطبع وضده القبح بمعنى كونه منافراً له"[3] او هو "ما وافق الغرض وما خالفه، فما وافق الغرض حسن، وما خالفه قبيح أو هو متعلق المدح، وما خالفه متعلق الذم، أو هو صفة كمال وما خالفه صفة نقص"[4].

الحسن اصطلاحا:

إنَّ الكثير من علماء دراسة أصول النحو أكدوا أنَّ هذه الأحكام بما فيها حكم (الحسن) قد تأثر فيها علماء النحو خطى علماء الحديث وأصول الفقه ولقد أثبتنا

---

(1) لسان العرب(حسن) 85/2.
(2) الفروق اللغوية /276.
(3) كشاف اصطلاحات الفنون 524/1.
(4) المصدر نفسه 525/1.

ذلك في التمهيد[1] فالحسن عند علماء الحديث: "أن يكون راويه مشهورا بالصدق والأمانة، غير أنَّه لم يبلغ درجة الحديث الصحيح لكونه قاصرا في الحفظ والوثوق، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من دونه"[2].

والحسن في اصطلاح النحاة ودارسي النحو هو "الذي تَمَّ فيه مراعاة قواعد الجملة العربيَّة من حيث الأصوات والتركيب والدلالة"[3]، يُلاحظ أنّ هذا الحسن يقترب من الحديث الحسن وهو عند رجاله: "ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامَّة الفقهاء"[4].

وحكم (الحسن) يعد من أحكام التقويم النوعي التي تدرج ضمن أحكام المقبول، ونجد هذا الحكم قد تردد كثيرا على ألسنة النحاة، وسنقسم التعبيرات التي وردت فيها مادة (حسن) على وفق الكثرة والكم.

أساليب التعبير عن حكم (الحسن):

التعبير عن حكم (الحسن) بصيغة الاسم:

ورد حكم (الحسن) بصيغة الاسم منفردا مرَّة ومقترنا بحكم آخر مرّة أخرى فنجدهم يقولون: "حسن"[5] "أحسن"[6] "أحسن وأجود"[7] " "عربيّ حسن"[8] "أقوى وأحسن"[9] "أحسن وأكثر"[10] "أحسن

(1) ينظر: صحيفة 8 وما بعدها وينظر: أصول النحو وتأثرها بأصول الفقه (رسالة ماجستير)/173.

(2) التعريفات/92، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 528/1، ومعجم مصطلحات الحديث / 55.

(3) التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية /41.

(4) معالم السنن الخطابي 11/1، نقلا عن كتاب التراكيب غير الصحيحة / 41.

(5) الكتاب 53/1، 124، 97/3.

(6) المصدر نفسه 65/4، 142، 397.

(7) المصدر نفسه 80/1، 84، 309، 365.

(8) المصدر نفسه 156/1، 259، 463/4، 472، 475، ومعاني القران للفراء 108/1، 86/3، والمقتضب 266/1، 263/3.

(9) الكتاب 170/1.

(10) المصدر نفسه 194/1، 196، 258، 189/4، 397، ومعاني القران للأخفش/172، والمقتضب 128/2، والايضاح في شرح المفصل 1/ 165.

وأقوى"[1] "عربي جيد حسن"[2] "أحسن وهو الوجه"[3] "جائز حسن"[4] "هذا الكلام وأحسنه"[5] "أحسن الكلام"[6] "حسن جميل"[7] "صوابا حسنا"[8] "قياس حسن"[9] "عربي حسن، وهو الأصل، وهو الاختيار"[10] "أوضح وأحسن"[11] "أحسن وأقيس"[12] "مستحسن جيد"[13]. "مستقيم حسن"[14].

التعبير عن حكم (الحسن) بصيغة الفعل:

استعمال النحاة لحكم (الحسن) بصيغة الفعل جاء بصيغتين فقط (حَسُـن) و(يَحسُـن)، وهـما في الدلالة على حكم (الحسن) أقلّ رتبة من التعبير عنه بصـيغة الاسـم فـإذا قـال النحـويّ عـلى سـبيل المثال لا الحصر: "أحسن واجود " فهو أعلى رتبة من قوله: "يحسن" أو حسن" والسـبب يعـود في ذلـك الى أن الصيغة الاسمية تدل على الثبوت والدوام والصيغة الفعلية قابلة للتغير فهو حسُن اليوم أما غـد أو بعد غد فقد لا يحسن ومن أمثلة وروده عندهم بصيغة الفعل الماضي قولهم:

(1) الكتاب 228/1، 51/2.
(2) المصدر نفسه 231/1.
(3) المصدر نفسه 279/2.
(4) المصدر نفسه 158/2، 312، 313، 46/3، 170، 180، 249، 250، ومعاني القران للفراء 33/1، ومعاني القران للأخفش/158، والمقتضب 209/1، 140/2، 148، 311، 314، 42/3، 98، 111، 293، 74/4.
(5) الكتاب 70/3، كشف المشكل/48، 68، 123، 134.
(6) الكتاب 91/3، كشف المشكل/173، 183، الامالي النحوية/64، 128، 130، 140، 144.
(7) المقتضب 257/1، 79/2، 185.
(8) معاني القران للفراء 381/1.
(9) معاني القران للأخفش/92.
(10) المقتضب 266/1.
(11) المصدر نفسه 294/2.
(12) المصدر نفسه 51/3، 418/1.
(13) شرح الكافية 318/2.
(14) الكتاب 25/1.

"حَسُنَ"[1] "حسنت"[2] "استحسن"[3] "استحسنت"[4] "حَسُن واستقام"[5] "حَسُن واختير"[6].

ومما ورد عندهم بصيغة الفعل المضارع قولهم: "يحسن"[7] "وقد يحسن ويستقيم"[8] "يحسن ويطرد"[9].

ومن الأمثلة التي ورد فيها حكم (الحسن) عند النحاة ما قاله سيبويه(ت180هـ) في إعراب المصدر المؤكد من مثل قولنا: سيرَ عليه سيرا، وانطلق به انطلاقا، أنَّ انتصابها على وجهين: إمَّا الحال، وإمّا أن تكون مفعولا مطلقا ناب مناب فعله وإن قلتَ على هذا المعنى: سِيرَ عليه السيرَ، وضُرِبَ به الضربَ جاز، على قوله: الحذرَ الحذر، وعلى ما جاء فيه الألف واللام نحو: العراك، وكان بدلاً من اللفظ بالفعل وهو عربيّ جيّد حسن"[10].

ويقول ابن عصفور(ت669هـ) في دخول حرف النداء على غير الاسم مستحسنا كونه لغير النداء إذ يقول: "وإن وجد حرف النداء قد دخل على ما لا يصح نداؤه كالفعل والحرف فللنحويين في ذلك قولان: منهم من ذهب إلى أنَّ المنادى

---

(1) الكتاب 35/1، 54، 81، 107، 228، 247، 250، 331، 370، 417، 127/2، 137، 144، 157، 281، 6/3، 70، 440/4، 445، 451، ومعاني القران للفراء 193/1، 325، 340، 101/2، 218، 244، 281، ومعاني القران للأخفش/87، 106، 147، والمقتضب 252/1، 51/3، 210، 349/4،وشرح الجمل 195/1، 210، 298، 324، وشرح الكافية 166/1، 284/2.

(2) الأمالي النحوية/169، 170، 185.

(3) الكتاب 124/2، ومعاني القران للفراء 176/1.

(4) معاني القران للفراء 280/1، 325، 337.

(5) المقتضب 343/2.

(6) المصدر نفسه 34/3.

(7) معاني القران للأخفش/24، 64، 87، 92.

(8) الكتاب 138/1.

(9) المقتضب 226/3.

(10) الكتاب 231/1.

محذوف، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الحرف للتنبيه لا للنداء وهو الأحسن"[1].

ومن أمثلة حكم (الحسن) رفع الفعل المضارع الواقع جوابا لشرط ماضٍ يقول ابن مالك (672هـ):

وبَعدَ ماضٍ رَفعُكَ الجَزَا حَسَن ورفعُهُ بَعدَ مضارع وَهَن[2]

أي: "إذا كان الشرط ماضيا، والجزاء مضارعا - جاز جزم الجزاء ورفعه، وكلاهما حسن فتقول: إن قام زيدٌ يَقُم عمرو، ويقومُ عمرو"[3].

حكم الجيد

الجيد لغة:

" نقيض الرديء، على فَيعل وأصله: جَيود، فقلبت الواو ياء لانكسارها ومجاورتها الياء، ثمّ أدغمت الياء الزائدة فيها، والجمع جياد وجيادات... وجاد الشيء جُودة وجَودة أي: صار جيداً"[4].

الجيد اصطلاحا:

لقد عبر الدكتور الحلواني عن التراكيب الجيدة واللغة الجيدة بقوله: "أمَّا اللغة الجيدة فما كانت شائعة في المناطق الفصيحة، وموافقة للقواعد المستنتجة منها، ذلك: كرفع المرفوع، ونصب المنصوب وأمثال ذلك من الظواهر الإعربية"[5]، "وبهذا المعنى استعمل في المعجمات لتفضيل لغة على أخرى، والاشارة الى أنها الأفصح والأصح فيما ورد من لغات"[6] يلاحظ أن حكم (الجيد) معياره الفصاحة وابتعاده عن الرداءة لذلك نجد أن هذا المستوى اللغوي، يجد في دراسات النحاة العرب قبولا واحدا لا تفاوت فيه، وانما التفاوت في الظواهر التي تقل في كلام

---

(1) شرح الجمل 44/1.

(2) شرح ابن عقيل 373/2.

(3) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

(4) لسان العرب(جود) 484/1.

(5) المفصل في تاريخ النحو العربي/220.

(6) المصدر نفسه/221.

العرب"[1].

ولقد عدّ الدكتور محمد عيد أن كل ما هو قديم يعد جيدا في نظر اللغويين والنحويين إذ يـرى "أن الأساس الذي تحكّم في نظر علمائنا لعصر الاستشـهاد هـو التفضـيل بالأعصـار لا بمـادة اللغـة مـن الكلام والأشعارهذا المقياس هو السبب في ثقتهم عموما بكلٍّ ما سمع أو روي قبل منتصف القرن الثاني الهجري أولا، وهو نفسه الذي جعل بعض علماء اللغة يفضل ما سـبقه مـن العصـورعلى العصرـ الـذي يعيش فيه ثانيا، ولعلي لا أكون مخطئا إذا أزعم أنَّ هذه النظرة تحكمت في موقف العلـماء مـن مـادة اللغة دون نظر لهذه المادة نفسـها إذ اعتـبر كـل مـا هـو قـديم يحمـل علامـة الجـودة، أمَّـا الحـديث فمحكوم عليه بالتزييف والرفض والإنكار"[2].

ولقد خالف رأي د. الحلواني ما ذهب إليه د. محمد عيـد إذ يـرى الأول مـنهما أنَّ الجيـد مـن الأحكام المعيارية المستندة الى ركائز علمية قائلا: "إنَّ معيارية النحو العربي تستند في جملتها إلى ركـائز علمية تقوم في الدرجة الأولى على وعي المستويات اللغوية والمعايير التي تميِّز جيد الكلام من رديئـه"[3] والدليل على ذلك هو أنَّ هذا المستوى "يجد في دراسات النحاة العرب قبـولاً واحـداً لا تفـاوت فيـه"[4] وأنه "يعتمد على ظاهرة الاستخدام، فإن وقع من فصحاء اللغة كان ... مـن هـذا المسـتوى"[5] كـما أنَّ حكم (الجيد): "لا يماز به نحوي من آخر"[6].

و وردت مادة (ج، و، د) عند النحاة منفردة مرّة، ومقترنة بأحد أحكام القبول مرّة أخرى ومنها قولهم: "أجود"[7]، و"جيِّد"[8]، و"أجود وأحسن"[9]، و"هو عربيّ

(1) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(2) الرواية والاستشهاد باللغة /159، 160، عالم الكتب، القاهرة، 1976م.
(3) المفصل في تاريخ النحو العربي/220.
(4) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(5) المصدر نفسه/222.
(6) المصدر نفسه/277.
(7) الكتاب 62/1، 76، 240/3، ومعاني القران للفراء 12/1، 49، 63/2، 105، 112/3.
(8) الكتاب 69/1، 181، 385/4، ومعاني القران للأخفش/46، 142، 158، 227، 263، 309.
(9) الكتاب 80/1، 309، المقتضب 211/2، 309.

جيد"[1] و"عربي جيد كثير"[2]، و"عربيّ جيد حسن"[3]، و"جيد بالغ"[4] و"أكثر وأجود"[5]، و"جيد بالغ وهو كثير في كلام العرب"[6] و"جيد قوي"[7] و"جائز جيد"[8] و"جيد وهو أقيس"[9] و"عربي جيد حجازي"[10] و"أعرب اللغتين وأجودهما"[11] و"فصيح جيد"[12]، و"كان صوابا جيدا"[13] و"كان أبين وأجود"[14] و"القراءة الجيدة وبها نقرأ"[15].

ومن أمثلة حكم (الجيد) ما قاله سيبويه(ت180هـ) في: "هذا باب ما يكون فيه الاسمُ مبنيا على الفعل قُدِّم أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم. فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيدا، وهو الحدُّ لأنَّك تريد أن تُعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ ضَرَبَ زيدٌ عمراً، حيث كان زيدٌ أوَّل ما تشغل به الفعل وكذلك هذا إذا كان يَعمَلُ فيه. وإن قدّمت الاسم فهو عربيّ جيّد، كما كان ذلك عربيّا جيّدا، وذلك قولك: زيدا ضربتُ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله

---

(1) الكتاب 85/1، 90، 119، والمقتضب 264/1.

(2) الكتاب 228/1، 205/2، 424/4، ومعاني القران للأخفش/239.

(3) الكتاب 231/1.

(4) المصدر نفسه 260/1، المقتضب 335/2، 250/3، 151/4، 151.

(5) الكتاب 321/1، 304/2، 518/3، 54/4، 183، 454، 480، ومعاني القران للفراء 1/ 393، 379/2، ومعاني القران للأخفش/66، 130.

(6) الكتاب 349/2.

(7) المصدر نفسه 137/3.

(8) المصدر نفسه 288/3.

(9) المصدر نفسه 39/4.

(10) الكتاب 437/4.

(11) المصدر نفسه 472/4.

(12) معاني القران للفراء 32/1.

(13) المصدر نفسه 314/1.

(14) المصدر نفسه 221/3.

(15) معاني القران للأخفش/58، 148، 155، 227، 296، والمقتضب 147/3، وشرح الكافية 359/1، 381، 226، 318.

في ضُربَ زيدٌ عمرا، وضربَ عمرا زيدٌ"[1].

و استعمل الفراء (207هـ)حكم (الأجود) في الدلالة النحوية على صاحب الحال لكلمة (كاظمين) من قوله تعالى: (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ)[2] فـ(كاظمين) حال من القلوب[3] أو من أصحاب القلوب فيقول: "وقوله: (كاظمين) نصبت على القطع من المعنى الذي يرجع من ذكرهم في القلوب والحناجر، والمعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين وإن شئت جعلت قطعة من الهاء في قوله: (وأنذرهم) والأول أجود في العربية"[4].

ويقول الزمخشري (ت 538هـ): "فإن قلت: (كاظمين) بم انتصب؟ قلت: هو حال عن أصحاب القلوب على المعنى، لأنَّ المعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين عليها ويجوز أن يكون حالا عن القلوب"[5].

ويقول الأخفش(215هـ) في قراءة قوله تعالى: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُف)[6] "قد قرئت (أُفِّ) و(أُفاً) لغة جعلوها مثل (تعسا) وقرأ بعضهم (أُفَّ) وذلك أنَّ بعض العرب يقول (أُفَّ لك) على الحكاية: أي: لا تقل لهما هذا القول، والرفع قبيح لأنَّه لم يجئ بعده باللام، والذين قالوا (أُفِّ) فكسروا كثير وهو أجود"[7].

ويقول المبرّد (ت285هـ) في مسألة الجزم بالامر المتقدم من مثل قولهم: (مُره يحفرها) "والجزم على وجه واحد وهو أجود من الرفع؛ لأنَّه على الجواب كأنَّه إن أمرته حفرها"[8].

ويقول أيضا في إعراب اسم الاستفهام (مَن) إذا تلاها معرفة".. ولو قال رجل

---

(1) الكتاب 80/1.
(2) غافر/18.
(3) إعراب القران الكريم وبيانه/ 557/6.
(4) معاني القران 6/3.
(5) الكشاف 153/4، تح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 1427هـ - 2006م.
(6) الإسراء/23.
(7) معاني القران/239.
(8) المقتضب 84/2.

في جميع الجواب عن (مَن) رفعا تكلمَّ به المتكلِّم أو نصبا أو خفضا - فقال المجيب: من عبد الله؟ على الابتداء والخبر، كان جيدا بالغا، وهو الذي يختاره سيبويه"[1].

وقوله في اتصال (قد) باللام الواقعة في جواب القسم: "وإن وصلت اللام بـ(قد) فجيد بالغ. تقول: والله لقد رأيتُ زيداً، واللهِ لقد انطلق في حاجتك"[2].

حكم الاقوى

الأقوى لغة:

"القوّة: نقيض الضعف"[3]، والقوي: "هو الذي يقدر على الشيء، وعلى ما هو أكثر منه ... ولهذا قال بعضهم القويّ القادر العظيم الشأن فيما يقدر عليه"[4].

الأقوى اصطلاحا:

استعمل النحاة حكم (الأقوى) فيما يخص نظرية العامل، والركون إلى ما هو (أقوى) وأقدر من العوامل فـ (عوامل الاسماء) أقوى من عوامل الأفعال"[5]، و"المضمر أقوى حكما في باب الإضافة من المظهر"[6]، وكتاب سيبويه يزخر بهذا الحكم لأنه أطلقه على قضايا العامل، ومن ثم تلاقفه النحاة ممن تلوه.

أمَّا حَدّه الاصطلاحي فيمكن أن يقال: **هو نقيض الضعيف الاصطلاحي لما كان الضعيف: هو "ما لم يصل حكمه إلى الثبوت"**[7] **فالقوي: هو ما وصل حكمه إلى الثبوت، أو هو ما جاء على القانون النحوي ولم يخل بفصاحة الكلام.**

و استعمل النحاة مادة (ق، و، ي) بصيغة (أَفعَل) أكثر ما استعملوه، منفردا مرّه، ومقترنا بأحد أحكام التقويم النوعي أو الكمِّي مَرّة أخرى من قبيل قولهم:

(1) المصدر نفسه 310/2.
(2) المصدر نفسه 335/2.
(3) لسان العرب(قوي) 349/5.
(4) الفروق اللغوية/109.
(5) الخصائص 390/2، وكشف المشكل/32.
(6) الخصائص 240/2.
(7) شرح المراح/41، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت855هـ)، تح: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، 1990م، وكشاف اصطلاحات الفنون 115/3.

"أغلب وأقوى"[1]، و"أقوى"[2]، و"أحسن وأقوى"[3] و"يقوى"[4].

و "هذا مذهب قويّ"[5]، و"جائز قويّ"[6]و "جيد قويّ"[7]، و"أقوى وأكثر"[8]، و"أعرب وأقوى في الحجَّة"[9] و"أقوى في الجواز"[10] و"أقوى في قياس العربية"[11] و"اختاروا الأقوى"[12] و"أقوى وأشهر"[13].

ومن أمثلة حكم (الأقوى) ما قاله سيبويه(ت180هـ) في مسألة إلغاء عمل أفعال القلوب إذا تأخرت أو توسطت: "فإن ألغيت قلت: عبدُ اللهِ أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرَى أبوك وكلّما أردت الإلغاء فالتأخيرُ أقوى وكلّ عربيّ جيد"[14].

أي: "إن الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه حين تتوسط"[15] ويعلل سيبويه سبب قوة التأخير بقوله: "وإنّما كان التأخير أقوى؛ لأنّه إنّما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثمّ يدركه

(1) الكتاب 17/1.
(2) المصدر نفسه 36/1، 87، 88، 101، 105، 119، 120، 125، 137، 146، 147، 174، 263، 310، 440، 17/2، 158، 164، 389، 410، 277/3، 284، 351، 463، 470، 516، 523، 622، 32/4، 54، 127، 128، 137، 334، 380، 404، 415، 458.
(3) المصدر نفسه 170/1، 228، 51/2.
(4) المصدر نفسه 195/1، 230/3، 319/4، 322، وشرح الكافية 71/1، 306، 167/2.
(5) الكتاب 417/1، المقتضب 183/3، 223، 384، وشرح الكافية 306/1، 263/2.
(6) الكتاب 16/2، شرح الجمل 24/1، 296، 297، 341.
(7) الكتاب 137/3.
(8) المصدر نفسه 389/3.
(9) معاني القران للفراء 14/1.
(10) المصدر نفسه 311/1.
(11) المصدر نفسه 281/3.
(12) شرح الكافية 67/1، 85، 94، 134، 286، 411، 413، 430، 41/2، 43، 167، 229، 305، 332، 361.
(13) المصدر نفسه 308/1، وكشف المشكل/30، 31، 32، والأشباه والنظائر 60/2.
(14) الكتاب 119/1.
(15) هامش المصدر نفسه/الصحيفة نفسها.

الشكّ"[1].

ويقول مقوّيا مذهب يونس(ت182هـ): "وزعم يونس أن أبا عمرو كان يقول: داري من خلفِ دارك فرسخان، فشبهه بقولك: دارُك منِّي فرسخانِ؛ لأنَّ خلف ههنا اسم، وجعل من فيها بمنزلتها في الاسم وهذا مذهبٌ قويٌّ"[2].

ويقول الفراء(ت207هـ) في إعمال (ما) الحجازية في قوله تعالى: (مَا هَذَا بَشَراً)[3] "نصبت بشرا؛ لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلاّ بالباء، فلمّا حذفوها أحبُّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك؛ ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا ... وأمّا أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية"[4].

حكم الحق

الحق لغة:

"نقيض الباطل ... والحق الثابت والواجب ... والحقّ من أسماء اللـه الحسنى.. والحق اليقين بعد الشك"[5] والحق: "الصواب والصحيح"[6].

الحق اصطلاحا:

هو: "الحكم المطابق للواقع"[7] النحوي، الذي يقضي باتباع الفصيح من التراكيب والمستعمل من لهجات العرب.

ورد حكم (الحق) في تراث الرضي (ت 686هـ) فاستعمله بصيغة الجملة الاسمية بقوله: "وهو الحقّ" ومع ذلك فقد وردت مادة (ح، ق، ق) عند النحاة بدلالة تختلف عمّا سبق فاستعملها ابن جني(ت392هـ) بصيغة (التحقيق) وهو معنى

(1) المصدر نفسه 120/1.
(2) المصدر نفسه 417/1.
(3) يوسف/31.
(4) معاني القران42/2.
(5) لسان العرب(حقق) 122/2.
(6) نظرات في أخطاء المنشئين119/1، للشيخ محمد جعفر الكرباسي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1403هـ - 1983م.
(7) جامع العلوم 47/2.

من معاني (لا) العاطفة إذ يقول: "ومعنى (لا) التحقيق للأوّل والنفي عن الثاني تقول: قام زيدٌ لا عمروٌ"[1]، وينسب لكلمة (حقيق) فيقال: (حقيقي) وهو من مصطلحات النعت؛ لأنَّ النعت حقيقي وجامد[2] ويرد حكم (الحق) عند النحاة بمعناه اللغوي أي: بمعنى: الصحيح والصواب يقول المبرد(ت285هـ): "حق كل مبني أن يسكن أخره"[3].

ويقول ابن السراج(ت316هـ): "الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف"[4].

ومن أمثلة استعماله عند الرضي(ت686هـ) بمعنى الحكم المطابق للواقع النحوي قوله: "واعلم أن مذهب النحاة أن باب (غلامي) مبني لإضافته إلى المبني، وخالفهم المصنف...لأنه عده من قسم المعرب المقدر إعرابه وهو الحق، بدليل إعرابه نحو غلامه، وغلامك، وغلاماي"[5].

ويقسم الرضي الكلام النحوي على عمد وفضلات وتختص العمد بالرفع، ويحكم عليها بقوله: (وهو الحق) " وأما من قال، وهو الحق: أن الرفع علامة العمد فاعلة كانت أولا، والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت أولا"[6]، وورد حكم (وهو الحق)، بهذا المعنى عنده كثيرا لا يسع المقام لذكرها جميعا يكتفي الباحث بما ذكر لترادف الدلالة فيها[7].

حكم القريب

القريب لغة:

" القرب: نقيض البعد، قرب الشيء بالضم يقرب قربا وقربانا أي: دنا فهو

(1) اللمع في العربية /71، تح: د. سميح أبو مغلي، دار مجدولاي للنشر، عمان، 1988م.
(2) حاشية الصبان 82/3، وحاشية الخضري 119/2.
(3) المقتضب 2/2.
(4) الأصول في النحو 52/1، 53.
(5) شرح الكافية 82/1.
(6) المصدر نفسه 256/1.
(7) المصدر نفسه 42/1، 46، 82، 135، 153، 256، 305، 69/2، 86، 400.

قريب"[1] فالقريب نقيض البعيد، والقرب يكون في الدنو وفي غيره؛ لأن" الدنو يكون في المسافة بين شيئين تقول: داره دانية ومزاره دان، والقرب عام في ذلك وفي غيره تقول: قلوبنا تتقارب، ولا تقول تتدانى"[2].

القريب اصطلاحا:

استعمل النحاة هذا الحكم بتراكيب مختلفة فلقد ورد عندهم مادة(قرب) بوصفها مصطلحا من المصطلحات النحوية وبابا من أبواب النحو ويسمى (أفعال المقاربة) وهي " أفعال ناقصة تدخل على المبتد والخبر فتنسخ حكمهما كما تفعل كان وأخواتها، وهي موضوعة لدنو الخبر رجاءً أو حصولا أو أخذا فيه، وعددها ثلاثة: كاد وكرب وأوشك"[3].

وتستعمل مادة (قرب) عند النحاة بمعنى (التقريب) والتقريب: "أحد المعاني التي يأتي لها كل من الحرفين: كأن: وهي حرف ناسخ من أخوات (أن) وأصل معناه التشبيه ولكنه يأتي للتقريب في رأي الكوفيين...والحرف الثاني الذي يأتي للتقريب (قد)..."[4].

ومن أمثلة استعمالهم لمادة (ق، ر، ب) قولهم: "أقرب"[5]، و" أولى وأقرب"[6]، و" هو قريب"[7] يقول سيبويه في جواب اسم الاستفهام (كيف): "ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحت؟ فيقول: صالح، وفي من رأيت فتقول: زيد، كأنه قال: أنا صالح ومن رأيت زيد والنصب في هذا الوجه؟ لأنه الجواب، على

(1) لسان العرب(قرب) 220/5.

(2) الفروق اللغوية/328.

(3) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/184، ومعجم النحو /282، عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، بيروت، 1403هـ - 1982م.

(4) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/185.

(5) الكتاب 37/1، 82، 84، 90، 188، 28/2، 418، 193/3، 418، 448، 544، 545، 128/4، 444، 449، وشرح الجمل 297/1، وشرح الكافية 50/1، 85، وكشف المشكل /228، 232.

(6) الكتاب 270/1، والأصول في النحو 249/3، 250.

(7) شرح الجمل 306/1، وشرح الكافية 90/1، 244، 83/2، 322.

كلام المخاطب وهو أقرب إلى أن تأخذ به"[1].

ويعلل الشيخ حيدرة اليمني (ت 599هـ) عمل الصفة المشبهة عمل فعلها الذي اشتقت منه بقوله: "والأقرب عندي أنها عملت لاشتقاقها ونيابتها عن الفعل، وتضمّن الضمير"[2].

ويقول الرضي(ت686هـ): "واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معا سبب كونها فضلة، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة"[3].

وبعد هذا يمكن أن يقال: **إن القريب من التراكيب هو الداني من مستوى الفصاحة شريطة كونه جاريا على قواعد اللغة المستقاة من الاستقراء لكلام العرب.**

حكم الأمثل

الأمثل لغة:

"الأمثل: الأفضل.. فلان أمثل من فلان أي: أفضل منه وأدنى إلى الخير"[4] فالأمثل: الأفضل والادنى.

الأمثل اصطلاحا:

استعمل النحاة هذا الحكم ولكنه قليل موازنة بغيره من الأحكام وهو من أحكام القبول الترجيحيَّة يقول سيبويه (ت180هـ) تحت "هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازى بها حروف الجرِّ لم تغيّرها عن الجزاء"[5] فإن قلت بمن تمرر أمرر، أو بمن تؤخذ أوخذ فهو أمثل، وليس بحدِّ الكلام؛ وإنما كان هذا أمثل لأنه قد ذكر الباء في الفعل الأوّل، فعُلِمَ أن الآخر مثله لأنه ذلك الفعل"[6].

وجاء حكم الأمثل في تراث الأخفش (ت215هـ) وهو يبين معنى حرف

---

(1) الكتاب 418/2.
(2) كشف المشكل/110.
(3) شرح الكافية 50/1.
(4) لسان العرب(مثل) 14/6.
(5) الكتاب 79/3.
(6) المصدر نفسه 82/3، ويرد حكم الأمثل عنده 136/2، 464/4.

العطف (أو): "(أو) إنما يخبر فيه عن أحد الشيئين وأنت في (أو) بالخيار إن شئت جعلت الكلام على الأوّل وإن شئت على الآخر، وأن تحمله على الآخر أقيس لأنَّك إن تجعل الخبر على الاسم الذي يليه الخبر فهو أمثل من أن تجاوزه إلى اسم بعيد منه"[1].

ويقول ابن جني (ت392هـ) وقد أطلق حكم (الأمثل) على مذهب سيبويه في مسألة الفصل بين المتضايفين في مثل قول الأعشى:

إلاَّ بُداهةَ أو عُلا لةَ قارحٍ نَهدِ الجُزَارَه[2]

"ومذهب سيبويه فيه الفصل بين (بُداهة) و(قارح) وهذا أمثل عندنا من مذهب غيره فيه"[3].

وتقول إحدى الباحثات في سبب إطلاق ابن جني حكم الأمثل على رأي سيبويه: "إنَّ المعيار الذي اعتمد عليه ابن جني في عَدِّ مذهب سيبويه أمثل المذاهب هو المعنى، وذلك لأنَّ (علالة) و(بداهة) يقتضيان الإضافة إلى (قارح) اقتضاءً واحدا، لذا نزلتا منزلة الاسم الواحد المضاف إلى (قارح)، وكأنَّه جعل (العلالة) و(البداهة) لفظا واحدا، يوحي أنَّ الخيلَ التي تُمتطى دائمة البدء في الجري، متواصلة في جريها إلى العدوِّ، وهذه كناية عن عظمة عدد الفوارس التي تمتطيها فالجيش عرمرم، يبدأ ولا ينتهي ابتداؤه.

أمَّا بقية جريه فيكون عند قتال العدوّ، فهو في حالة مستمرة من المدد، وهذا معنى جميل لا يمكن تحصيله عند الأخذ بمذهب المبرد الذي يقضي بأن الاسمين

---

(1) معاني القران /67، وينظر: 71.

(2) البيت في ديوان الأعشى 153، 161، تح: محمد محمد حسين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1974م، وسر صناعة الإعراب 298/1، لابن جني (ت392هـ)، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1428هـ - 2007م، وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب/148، للشنتمري (ت476هـ) تح: زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1992م.

(3) الخصائص 278/2.

(بداهة) و(علالة) مضافان حذف المضاف إليه من الأول لبيانه في الثاني"[1].

حكم الأبين

الأبين لغة:

"بان الشيء بَيانا: اتَّضَح، فهو بَيِّنٌ"[2] والأبين: "الأفصح فلان أبين من فلان أي: أفصح منه وأوضح كلاما"[3] ومن هنا نسمِّي البيان بعلم البيان "البيان: الفصاحة واللَّسن، وكلام بَيِّن فصيح"[4].

الأبين اصطلاحا:

وهو أحد أحكام التقويم النوعي التي تعنى بوضوح التركيب وفصاحته حتى يبلغ حدّ البيان يقول سيبويه(ت180هـ): "... وإن شئت قلت: سِيرَ عليه السَّيرُ، كما قلت: سِيرَ عليه سَيرٌ شديدٌ وإن وصفته كان أقوى وأبين، كما كان ذلك في قوله: سِيرَ عليه ليلٌ طويل ونهارٌ طويلٌ"[5].

ولقد جاء حكم (الأبين) عند الفراء (ت207هـ) لقراءة أهل البصرة في قوله تعالى: (قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ(84) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (85) قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (86) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (87) قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (88) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ(89))[6].

"هذه لا مسألة فيها؛ لأنَّه قد استفهم بلام فرجعت في خبر المستفهم، وأمّا الأخريان فإنّ أهل المدينة وعامة أهل الكوفة يقرؤونها (للهِ)، (للهِ) وهما في قراءة أبيّ كذلك (للهِ) (للهِ) (للهِ) ثلاثهن وأهل البصرة يقرؤون الأخريين (اللهُ) (اللهُ) وهو في العربية أبين؛ لأنّه مردود مرفوع، ألا ترى أن قوله: (قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ)مرفوع

(1) ابن جني ناقدا لغويا(أطروحة دكتوراه)، 56.
(2) لسان العرب (بين) 283/1.
(3) المصدر نفسه 284/1.
(4) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(5) الكتاب 232/1، وينظر حكم الأبين عند سيبويه 125/1، 126/4، 177، 179، 181.
(6) المؤمنون/84، 85، 86، 87، 88، 89.

لا خفض فيه فجرى جوابه على مبتدئه وكذلك هي في قراءة عبد اللـه (اللهُ) (اللـه) والعلة في إدخال اللام في الأخريين في قول أبيّ وأصحابه أنَّك لو قلت لرجل: مَن مولاك؟ فقال: أنا لفلان، كفاك من أن يقول: مولاي فلان. فلمّا كان المعنيان واحدا أُجري ذلك في كلامهم"[1]، و"قرأ البصريان[2] بإثبات ألف الوصل قبل اللام ... وقرأ الباقون (لله) بغير ألف.. وكذا رسماً في مصاحف الحجاز والشام والعراق"[3].

و جاء حكم الأبين في تراث النحاة كثيرا وهو بمعنى الأفصح والأوضح وفيما ذكرنا قدر كفاية وهو مرتجى بأن يحلَّ نزاع القوم في هذا الحكم.[4]

حكم الواضح

الواضح لغة:

"وضَحَ الشيء يضَح وضوحاً: أي بان"[5] فالواضح البين.

الواضح اصطلاحا:

وهو: "أن ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه"[6] أو هو: "رفع الاحتمال الحاصل في المعرفة نحو: زيدٌ التاجر، أو الرجل التاجر، فإنّه كان يحتمل التاجر وغيره، فلمّا وصفته به رفعت احتمال غيره"[7].

وقد استعمل النحاة حكم (الواضح) بصيغة (إيضاح) يقول ابن عقيل (ت 769هـ) في تعريفه لعطف البيان: "هو التابع الجامد المشبّه للصفة: في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله"[8]. فلقد استعمله للبيان والظهور في الدلالة النحوية.

(1) معاني القران 240/2، وينظر حكم الأبين عنده في 12/1، 29، 50، 139، 151، 87/2، 360، 205/3، 221، 228.

(2) البصريان: أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب.

(3) الكشاف 194/3، 195، والبحر المحيط 386/6، والنشر في القرآت العشر 246/2، 247.

(4) ينظر: معاني القران للأخفش/217، المقتضب 131/2، 177، 242، 263، 73/3، 214، 191/4، 194، شرح الكافية 268/2.

(5) لسان العرب (وضح) 452/6.

(6) كشاف اصطلاحات الفنون 288/4.

(7) المصدر نفسه 289/4.

(8) شرح ابن عقيل 218/2.

ومن أمثلة (الواضح) ما قاله المبرد (ت 285هـ) في: "هذا باب الحروف التي تكون استفهاما وخبرا"[1] واعلم أنَّ حروف الاستفهام مختلفة المعاني مستوية في المسألة ... تقول: أيُّ أصحابك زيدٌ ضَرَبَهُ؟ فالتقدير: أيُّ أصحابكَ واحدٌ ضَرَبَهُ زيدٌ؟ لأنَّ قولك: (زيدٌ ضربه) في موضع النعت[2]، وإن شئت كان قولك: زيدٌ ضربه خبرا لأيّ وهو أوضح وأحسن في العربية"[3].

ويقول أيضا في علة امتناع دخول اللام المزحلقة على خبر (أنَّ) المؤوّلة بفاعل: "وكذلك: بلغني أنَّك منطلق لا يجوز أن تدخل اللام فتقول: بلغني أنَّك لمُنطلق؛ لأنَّ (إنَّ) وصلتها الفاعل، واللام تقطع ما بعدها فلو جاز هذا لقلت: بلغني لذاك فهذا واضح بيِّن جدا"[4].

حكم الأعجب

الأعجب لغة:

"العجب: النظر إلى شيءٍ غير مألوفٍ ولا معتاد.. وأعجبه الأمر حمله على العجب منه ... فأعجبها ذلك: أي كسبها عجبا"[5] "وقصة عجب وشيءٌ معجب إذا كان حسنا جدا"[6] و"التعجب أن ترى الشيء يعجبك، تظنه أنَّك لم تر مثله"[7].

الأعجب اصطلاحا:

هو " تصور استحقاق الشخص رتبة لا يكون مستحقا لها"[8] فهو: استحقاق التركيب رتبة وأوّل يتوقع استحقاقها.

---

(1) المقتضب 294/2.
(2) يلاحظ أنَّ المبرّد البصري استعمل مصطلحا كوفيا وهو النعت، وهذا فيه دلالة على أنَّ مصطلح (النعت) مصطلح بصريّ، أو هو مظهر من مظاهر تأثر المصطلحات الكوفية بالبصريين.
(3) المقتضب 294/2.
(4) المقتضب 346/2.
(5) لسان العرب (عجب) 260/4.
(6) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(7) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(8) التعريفات/150، وكشاف اصطلاحات الفنون 190/3.

ما ورد حكم (الأعجب) عند سيبويه إذ حكم به على رأي لشيخه الخليل فقال: "وقول الخليل أعجب إليّ"[1]، واستعمله الفراء من بعده فإذا أراد أن يرجّح تركيبا على آخر قال: "أعجب إليّ"[2] أو "الأوّل أعجب"[3] وإذا كان هناك أكثر من وجه قال: "أعجب الوجوه إليّ"[4].

ويقول في إعراب كلمة (جزاء) من قوله تعالى: **(وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا)**[5] "رفعت الجزاء بإضمار (لهم) كأنَّك قلت: فلهم جزاء السيئة بمثلها... وإن شئت رفعت (الجزاء) بالباء في قوله: **(فجزاء سيئةٍ بمثلها)** والأوّل أعجب إليّ"[6].

ويقول أيضا في قراءة قوله تعالى: **(وءاتاكم مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ)**[7] "تضيف (كلّ) إلى (ما) وهي قراءة العامّة.

وقد قرأ بعضهم[8] **(وءاتاكم من كلّ ما سألتموه)** وكأنَّهم ذهبوا إلى أنّا لم نسأل الله عز وجل شمسا ولا قمرا ولا كثيرا من نعمه، فقال: وآتاكم من كلّ ما لم تسألوه فيكون (ما) جحدا والوجه الأوّل أعجب إليّ؛ لأنَّ المعنى - والله أعلم - آتاكم من كلِّ ما سألتموه لو سألتموه، كأنَّك قلت: وآتاكم كلَّ سؤلكم، ألا ترى تقول للرجل لم يسأل شيئا: والله لأعطينك سؤلك ما بلغته مسألتك وإن لم تسأل"[9].

---

(1) الكتاب 366/4.

(2) معاني القران 418/1، 461، 78/2، 275، 301.

(3) المصدر نفسه 275/2.

(4) المصدر نفسه 296/2، 85/3، 244.

(5) يونس/27.

(6) معاني القران 461/1.

(7) إبراهيم/34.

(8) وهي قراءة: ابن عباس والضحاك والحسن، ومحمد بن علي الباقر (عليه السلام)، وجعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) وعمرو بن فائد، وقتادة، وسلام ويعقوب ونافع/ البحر المحيط 416/5.

(9) معاني القران 77/2، 78.

ولقد استعمل الرضي (ت686هـ) حكم (الأعجب) بدلالته اللغوية، وهو وجود شيء غير مألوف ولا معتاد، في مسألة إعراب الضمير المنفصل بعد المتصل توكيدا ام بدلا "وقال النحاة: إنَّ المنفصل في نحو: ضربتُك أنت تأكيد، وفي ضربتك إيَّاك بدل، وهذا عجيب فإنَّ المعنيين واحد وهو تكرير الأوّل بمعناه، فيجب أن يكون كلاهما تأكيدا لاتحاد المعنيين، والفرق بين البدل والتأكيد معنويّ كما يظهر في حدّ كل منهما وقال الزمخشري في: مررتُ بك بك: إنَّ الثاني بدل وهذا أعجب من الأوّل، إذ هو صريح في التكرير لفظا ومعنا فهو تأكيد لا بدل"[1].

حكم الأحبُّ إليّ

الأحبّ لغة:

"الحبُّ: نقيض البغض، والحُبُّ: الوداد والمحبّة"[2] وقيل: إن "المحبّة تجري على الشيء، ويكون المراد به غيره ... فإنَّ المحبَّة هي الإرادة"[3] ويكون "الحبّ فيما يوجبه ميل الطباع والحكمة جميعا"[4] وبعد ذلك فمعنى قولهم: أحبّ إلي: أودّ إرادة، وأميل له، وألذ له.

الأحبّ اصطلاحا:

ورد هذا الحكم في تراث النحاة وفي مصنفاتهم النحوية بوصفه حكما من أحكام التقويم النوعي، ويراد به: **ميل الحسِّ اللغوي والنحوي إلى تركيب ما لأسباب يفرضها الاستعمال والقواعد التي تعارف عليها النحاة.**

يقول سيبويه(ت180هـ) في: "هذا باب يختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأة مبنيّا عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات"[5] وذلك قولك: الحمدُ للهِ، والعجبُ لكَ، والوَيلُ لكَ، والتُّرابُ لكِ والخيبةُ لك وإنما استحبُّوا الرفعَ فيه لأنَّه صار معرفةً وهو خبرٌ فقوي في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل والذي

(1) شرح الكافية 381/2.
(2) لسان العرب (حبب) 6/2.
(3) الفروق اللغوية/125.
(4) المصدر نفسه/126.
(5) الكتاب 328/1.

تعلم، لأن الابتداء إنما هو خبرٌ، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام"[1].

و ورد حكم (الأحبّ) كثيرا عند الفراء (ت207هـ) بمعنى الأحسن والأكثر قربا من الصحة اللغوية ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في توجيه قوله تعالى: **(فَظَلَّتْ أَعنقهم لَهَا خَاضِعِينَ)**[2] فيقول: "والفعل للأعناق فيقول القائل: كيف لم يقل: خاضعة وفي ذلك وجوهٌ كلُّها صواب أوّلها أن مجاهدا جعل الأعناق الرجال الكبراء فكانت الأعناق هاهنا بمنزلة قولك: ظَلَّت رؤوسهم رؤوس القوم وكبرائهم لها خاضعين للآية والوجه الآخر أن تجعل الأعناق الطوائف، كما تقول: رأيتُ النَّاسَ إلى فلانٍ عنقا واحدة فتجعل الأعناق الطوائف العُصَبَ وأحبُّ إليّ من هذين الوجهين في العربية أن الأعناق إذا خضعت فأربابها خاضعون فجعلت الفعل أوّلا للأعناق ثم جَعَلت (خاضعين) للرجال"[3].

ويقول المبرد (ت285هـ) وهو يعارض ويرجح بين قول سيبويه وقول الخليل حتى يقول: "وقول الخليل أحبُّ إلينا"[4].

حكم الأسهل

الأسهل لغة:

"السَّهلُ: نقيض الحَزن ... والسُّهُولة: ضِدّ الحُزُونة ... والسَّهلُ: كلّ شيءٍ إلى اللينِ وقِلّةِ الخشونة ... وقد سَهُلَ سُهولة وسَهَّله: صَيَّره سهلا وسهل الله عليك الأمر ولك أي حَمَل مؤونته عنك وخفَّف عليك"[5].

الأسهل اصطلاحا:

الأسهل: "خلو اللفظ من التكليف والتعقيد والتعسف في السبك"[6]، ولقد

(1) الكتاب 328/1، وينظر: المصدر نفسه 372/3، 448، 549 ففيها ورد حكم (الأحبّ).

(2) الشعراء/4.

(3) معاني القران 276/2، 277، وورد هذا الحكم عنده 293/2، 294، 350، 354، 384، 413، 21/3، 25، 113، 143، 233، 241، 256.

(4) المقتضب 151/1.

(5) لسان العرب (سهل) 358/3.

(6) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

استعمله النحاة بمعناه عند أهل البديع "فالذوق السليمُ هو العُمدَةُ في معرفة حُسن الكلمات وسلاستها وتمييز ما فيها من وجوه البشاعة ومظاهر الاستكراه؛ لأنَّ الألفاظ أصواتٌ، فالذي يطربُ لصوت البُلبل، وينفر من أصوات البوم والغربان ينبو سمعه عن الكلمة إذا كانت غريبةً متنافرة الحروف"[1].

يقول سيبويه (ت180هـ) في مسألة العطف بـ (أو) ومجيء الفعل المضارع بعدها مرفوعا على الابتداء في مثل قول الشاعر:

إن تركبوا فركوبُ الخيل عادَتُنا   أو تنزلون فإنّا معشرٌ نُزُلُ[2]

"وسألت الخليل ... فقال: الكلام هاهنا على قولك يكون كذا أو يكونُ كذا، لما كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابق شيئا وأمَّا يونس فقال: أرفعُه على الابتداء كأنَّه قال: أو أنتم نازلون ... وقول يونس أسهل"[3].

ويقول الشنتمري (ت 476هـ) شارحا هذا القول: "ذكر سيبويه عن الخليل أنَّ هذا محمول على المعنى، كأنَّه قال: أتنزلون أو تركبون، وذكر عن يونس أنه يرفعه على الابتداء، كأنَّه قال: أو أنتم تنزلون وجعل قول يونس أسهل، وفيه قول ثالث هو أسهل من هذين القولين، وهو أن تقدّر في موضع (أن تركبوا) (إذا تركبوا)؛ لأنَّ (أن) و(إذا) متقاربان في المعنى وإن اختلف عملهما، فإذا قدّرنا: أن تركبوا بمعنى: إذا تركبون عطفنا أو تنزلون عليه في التقدير"[4].

ومن الأمثلة على حكم (الأسهل) ما ذكره الفراء(ت207هـ) في مسألة دخول (لام) التوكيد على اسم (إنَّ) المؤخر (اللام المزحلقة) في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾[5] "اللام التي في (مَن) دخلت لمكان (إنَّ) كما تقول: إنَّ فيها

(1) البلاغة الواضحة/ 5، د. علي الجارم، ومصطفى أمين، مؤسسة الصادق، طهران، ط1، 1377هـ

(2) البيت للأعشى في ديوانه/48، وشرح شواهد المغني/326، للسيوطي (ت911هـ)، مكتبة الحياة، بيروت، 1966م.

(3) الكتاب 51/3.

(4) النكت 378/1، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ - 2005م.

(5) النساء/72.

لأخاك، ودخلت اللام في (لَيُبَطِّئَنَّ) وهي صلة (لمن) على إضمار شبيه باليمين كما تقول في الكلام: هذا الذي لَيَقُومَنَّ وأرى رجلا لَيَفعَلَنَّ ما يريد واللام في النكرات إذا اوصلت أسهل دخولا منها في من وما والذي؛ لأنَّ الوقوف عليها لا يمكن"[1].

ويقول المبرد(ت285هـ) في (كان التامة): "... فلو كان: إنَّ زيدا كان أخوك كان أسهل"[2].

ويلاحظ من هذه الأمثلة وغيرها أنَّ حكم (الأسهل) عند النحاة أخذ مجال اليسر واللين في الفهم إلى ذهن المتلقي، فهم ينشدون التراكيب التي تبتعد عن التعقيد وتخلو من التكلف.

حكم الجائز

الجائز لغة:

"جزت الطريق، وجاز الموضع ... سار فيه وسلكه، وأجازه خلّفَهُ وقطعه، وأجازه: أنفذه"[3]

ولقد تطورت دلالة (جوز) وأصبحت تعني: "جواز الشيء وعدم منعه، ومنه الجواز النحوي، والجواز الشرعي، الذي يعني في عرف الفقهاء: الأمر المباح"[4].

الجائز اصطلاحا:

هو: "جملة التراكيب الفرعية المستعملة او الممكنة الناتجة عن الخصائص النوعية والدلالية والتوزيعية للكلمات، وهي إمكانيات تعبير توفرها اللغة لمستعمليها"[5]، أو هو: "الذي يكون تجاوزا أسلوبيا للتراكيب المعيارية إلاّ أنَّه له صلة عميقة بنظام اللغة"[6].

---

(1) معاني القران 275/1، ولقد ورد حكم الاسهل عنده 281/1، 310.

(2) المقتضب 119/4.

(3) لسان العرب (جوز) 486/1.

(4) الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى/25، د. مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، جامعة قاريونس، بنغازي، (د، ت).

(5) الجائز في كتاب سيبويه مدخل لدراسة المصطلح النحوي ومعانيه/ 6، د. علي العشي/ مجلة المورد العدد الأول 1420هـ - 2000م.

(6) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

أو هو: "أن تتعاقب أو تتبادل حركتان إعرابيتان أو أكثر على كلمة بعينها في أسلوب معين متحد التركيب أو المعنى، ولا ينتج عن تغير الحركة الاعرابية تغير في معنى الأسلوب غالبا"[1] أو هو: "أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام وطرق[2] الانتحاء بها وهو قسيم الوجوب والشذوذ والامتناع والاضطرار"[3] أو هو" إباحة الوجه النحوي، أو الصرفي، أو اللغوي بعامة دون وجوب، أو امتناع"، "وهذا يقتضي ثنائية الوجوه او تعددها في المسألة الواحدة خلاف الوجوب الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا يتعدّاه"[4].

"فكان ذلك إيذانا بتعدد الأوجه الإعرابيَّة وإقرار قواعد فرعية تنحرف عن القاعدة الأصلية ... فهو باب دخل منه خلاف كبير وجدل كثير"[5].

ويرى د. مراجع عبد القادر: "إنَّ الدارس للنحو العربي في مؤلفاته القديمة والحديثة يلحظ تناقضا فاضحا وتباينا واضحا لدى النحاة في الاعتداد بهذه الظاهرة ورفض بعض أساليبها وردها فهم من ناحية قد توسعوا في استخدام مصطلح الجواز حتى دعاهم ذلك إلى تحكيم القياس العقلي المنطقي ومن ناحية أخرى نراهم قد رفضوا بعض الجوازات النحوية مع توفر السماع فيها والرواية عن العرب"[6] و"الجواز النحوي في عمومه كأيّ حكم من الأحكام من حيث الإجماع عليه أو مخالفته"[7].

ولقد استعمل النحاة مادة (ج، و، ز) بصيغتين هما:

- صيغة الاسم.
- صيغة الفعل.

(1) الجواز النحوي/23، 24.
(2) كذا وردت والصحيح طرائق.
(3) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ 59.
(4) المصدر نفسه / 60.
(5) أصول النحو العربي/34، محمود أحمد نحلة، وينظر: أثر القراءات القرانية في تطور الدرس النحوي/ 26، د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1987م.
(6) الجواز النحوي/26، 27.
(7) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/60.

فمن الأولى ما جاء منفردا مثل: "جائز"[1]، و"جواز"[2] ومنه ما جاء مقترنا بأحد أحكام القبول الأخرى ومنها: "جائز قويّ"[3]، و"جائز جيد"[4] و"جائزحسن"[5] و"جائز عربيّ"[6].

ومن أمثلة استعمالهم للصيغة الفعلية ما عُبِّرَ عنه بصيغة الفعل الماضي مثل: "جاز"[7] و"استجازوا"[8] و"استجيز"[9] والمضارع مثل: "يجوز"[10] و"قد يجوز"[11] و"إنما يجوز"[12] و"كما يجوز"[13]وغيرها مما ورد في كتب النحاة[14].

(1) الكتاب 97/1، 107، 224، ومعاني القران للفراء 7/1، 97، 109، 115، 144/2، 80/3، 98، 307، والمقتضب 161/1، 206.

(2) الكتاب 100/1، ومعاني القران للأخفش/21، 57، 64، 137 وكشف المشكل/73، 121، 130، 199، 208، والأمالي النحوية/165، 223، 287، وشرح الجمل 262/1، 299، وشرح الكافية 89/1، 195، 419.

(3) الكتاب 228/1، 14/2، 15، 16.

(4) المصدر نفسه 73/2، 47/3، 64/4، 2288، ومعاني القران للأخفش/69.

(5) الكتاب 310/2، 312، 46/3، 249، 250، ومعاني القران للفراء 6/1، 33، 305/2، ومعاني القران للأخفش/158، 212، 229، والمقتضب 209/1، 140/2، 148، 311، 314، 3/ 42، 98، 111، 293، 74/4.

(6) الكتاب 440/1، 73/2، 47/3، 64/4، ومعاني القران للفراء 210/1.

(7) الكتاب 337/1، 112/2، 361، 289/4، 395، 457، وشرح الكافية 418/1، 62/2.

(8) معاني القران للفراء 90/1، 12/2، 139، 226/3.

(9) المصدر نفسه 176/1، 217/2.

(10) المقتضب 80/2، 303، 343، 356، 147/3، 169، 300.

(11) المصدر نفسه 128/1، 85/2، 133، 134، 247، 60/3، 184، 51/4، 104، 187.

(12) كشف المشكل/106، 199، 208.

(13) الأمالي النحوية/138، وشرح الجمل 299/1، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ 139، لابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة دار الهجرة، قم - إيران، ط3، 1414هـ

(14) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف/101، لأبي إسحاق الزجاج (311هـ)، تح: هدى محمد قراعة، القاهرة، 1391هـ - 1971م، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني/222، (رسالة ماجستير)، تح: عبد المحسن خلوصي، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1974م، والتبيان في إعراب القران 35/2، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة

ومن أمثلة حكم (الجائز) ما جاء عند سيبويه(ت180هـ) في مسألة المستثنى بـ(إلاّ) إذا كان الكلام منفيا والمستثنى منه مذكورا والمستثنى من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى أن يكون بدلا من الضمير المستكن في الفعل، "وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيت أحدا يقول ذاك إلاّ زيدٌ ورفعت فجائز حسن"[(1)].

ويقول الشيخ حيدرة اليمني(ت599هـ) في نصب المفعول معه بعد الاسم الظاهر، أو عطفه عليه فكلاهما جائز "متى جاء بعد ظاهر جاز نصبه على أنه مفعول معه وجاز اتباعه الأوّل على أنَّ الواو عاطفة، وقال الجميع: جاء زيدٌ وعمرو وعمراً، ورأيت زيدا وعمرا، ومررت بزيد وعمرو وعمرا"[(2)].

ويقول أيضا في إطلاقه حكم (الجائز) في تقديم الحال على عاملها: "وأمَّا الجائز فإنَّ العامل في الحال متى كان فعلا متصرفا أو ما أشبه المتصرف من أسماء الفاعلين والمفعولين، جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه وهو الأصل، مثال ذلك كله: جاء زيد راكبا، وجاء راكبا زيدٌ، وراكبا جاء زيدٌ"[(3)].

ويقول الرضي (ت686هـ) في نيابة المنصوب لسقوط الجار إنَّ الوجه الجواز "ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار، كما في: أمرتُكَ الخيرَ[(4)]، والوجه الجواز، لالتحاقه بالمفعول به الصريح"[(5)].

=
عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1976م.

(1) الكتاب 312/2.

(2) كشف المشكل/121.

(3) كشف المشكل/129.

(4) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه/63، صنعه: هاشم الطعان، بغداد، 1970م وتمامه هو:

أمرتُكَ الخيرَ فافعَل ما أمِرتَ به   فقد تركتك ذا مالٍ وذا نسب

(5) شرح الكافية 194/1، 195.

أسباب الجواز:

لحكم (الجائز) أسباب كثيرة منها تعدد لهجات العرب والقراءات القرآنية، والمدارس النحوية، وآراء العلماء الذين ينفردون بإجازة تركيب ما على آخر، والضرورات الشعرية والأمثلة على ذلك كثيرة نكتفي بإيراد بعض منها ومما جاء عندهم قولهم:

"وإنما يجوز في الشعر"[(1)] و "لا يجوز إلا في موضع الاضطرار"[(2)] و"قد يجوز في سعة الكلام"[(3)] "ويجوز للمضطر"[(4)] و"لجاز في قياس النحو"[(5)] و"لجاز ولا أعلمها إلا لغة"[(6)] و"جائزة عند البصريين"[(7)] و"القول الذي نختار ونزعم انه لا يجوز غيره"[(8)] و"غيره يجيز"[(9)] و"البصريون يجيزون على قبح"[(10)].

و"قد أجازه كثير من البصريين"[(11)]و" قد أجاز قوم كثير"[(12)]، و" هذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس غيره"[(13)] و" كان سيبويه يجيز"[(14)] لم يجز إلا على مذهب الكسائي"[(15)] و"هو جائز عند سيبويه"[(16)]، و" جوز الكوفيون

(1) الكتاب 135/1، 154/2، 305، 379.
(2) المصدر نفسه 516/3، 517.
(3) المصدر نفسه 51/2، 269/3.
(4) المقتضب 101/1، 166، 16/2.
(5) المصدر نفسه 165/3، والإيضاح في شرح المفصل 285/1، 305، 367.
(6) معاني القران للأخفش/29.
(7) المقتضب 81/2.
(8) المصدر نفسه 154/2.
(9) المصدر نفسه 362/2.
(10) المصدر نفسه 56/3.
(11) المقتضب 122/3.
(12) المصدر نفسه 259/3.
(13) المصدر نفسه 312/3.
(14) المصدر نفسه 315/4.
(15) كشف المشكل/106.
(16) الامالي النحوية /138.

وبعض البصريين"[1]، و" يجوز عند الاخفش والفراء"[2]، و" أجاز غير سيبويه"[3]، و"بعض الكوفين يجوز"[4]"، وقياس الاخفش جوازها"[5]، "أجاز ابن هشام وثعلب"[6].

ومن أسباب الجواز أصل (القياس)؛ لأنَّ القياس هو من أصول النحو العربي التي يستنبط منها النحاة قواعدهم النحوية، وحكم الجائز باب كبير أدخل منه قواعد قياسية كثيرة، يقول د. مراجع عبد القادر: "والجوازات النحويَّة مجال خصب استغله النحاة لغرض أساليب قياسية لم يرد بها الاستعمال وإن كان لها نظير ومشابه في كلام العرب"[7].

ومن أمثلة القياس المؤدي إلى حكم الجواز قول النحاة في مسألة اجتماع الاسم واللقب وهما مفردان في أسلوب إضافة اللقب إلى الاسم مثل هذا سعيدُ كرز[8]، وقد أجاز الزجاج اتباع اللقب للاسم في إعرابه في كلِّ حالاته: الرفع والنصب والجر فنقول سعيدٌ كرز وسعيدا كرزا وسعيدٍ كرزٍ، وسبب ذلك هو الجواز إذ يقول:

"فهذا كلام العرب، ويجوز أن تجعل اللقب بدلاً من الاسم فتقول: هذا زيدٌ قفةُ يا هذا، وهذا قياس وليس من كلام العرب إنمَّا تقول العرب: هذا قيسُ قفةَ وسعيدُ كرزٍ"[9].

وبعد هذه الأسباب التي أدت إلى حكم الجواز أودّ الإشارة إلى مسألة قد ذكرها الدكتور مراجع عبد القادر في مسألة كون الضرورة الشعرية بسبب الجواز إذ

(1) شرح الكافية 89/1.
(2) المصدر نفسه 200/1.
(3) المصدر نفسه 287/1.
(4) المصدر نفسه 351/1.
(5) المصدر نفسه 378/1.
(6) المصدر نفسه 338/2.
(7) الجواز النحوي/31.
(8) ينظر: شرح شذور الذهب /139.
(9) ما ينصرف ومالا ينصرف/101.

يقول: "استخدم سيبويه الفعل "يجوز" المقرون غالبا بقد في كتابه للدلالة على إجازة أسلوب معين في الشعر وعدم إجازته في الكلام وحال السعة أو في النثر يقول مثلا "ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام"، ويقول: "وقد يجوز على ضعفه في الشعر"، وغيرها من الأمثلة التي أكثر منها سيبويه للدلالة على الضرورة الشعرية عن طريق تعبيره بالفعل (يجوز) المقرون بـ(قد)، وهذا التعبير عن الضرورة الشعرية يكاد يكون قاصراً على سيبويه وحده، فلم أر من استعمله بعده كما أنَّ التعبير عن اللهجة بلفظة الجواز أو الإجازة قليل في مصنفات النحاة"[1].

ويرى الباحث أنَّ هذا الكلام تنقصه الدقة والاستقراء لأننا نجد أنَّ الدكتور علي العشي قد بَيَّن دلالات استعمال سيبويه عبارة "قد يجوز" ووضعها في أربعة محاور قائلا: "تفيد (قد) عند ابن هشام التوقع وهي عند سيبويه حرف يكون بمنزلة (ربما)، وتفيد كذلك التقليل ولعله أهم المعاني لأنَّه عميق الصلة بالسياقات التي استعملت فيها (قد) مع الفعل (جاز) في المضارع إلاّ أنَّ المعاني النحوية كانت هي الأساس وسنقوم بعرض أبرزها:

1- تحليل حالة جواز ممكنة يحسن تجنبها لما فيها من التباس دلالي.
2- تحليل حالة جواز ممكنة نظريا قياساً على تراكيب اختلفت العرب في استعمالها.
3- وصف الخصائص الدلالية والتوزيعية لبعض الأدوات وعلاقتها بنظام اللغة وما يتفرع عن ذلك من تراكيب مستعملة.
4- رأى سيبويه في بعض الحالات الجائزة في الشعر وعلاقتها بنظام اللغة ... يمكن أن تكون بقايا من حالات لغوية قديمة تجاوزتها العربية في عصر سيبويه لكنها بقيت شاهدا على هذا التطور اللغوي وهذه الحالات قد صنفها سيبويه ضمن الجوازات الشعرية وعدها قبيحة أو ضعيفة بل إنّه قد وصف بعضها بالخطأ.

---

(1) الجواز النحوي/44، 45.

يقول سيبويه: "ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام"[1] إنّ القضية تتعلق بالفعل المتعدي الذي يكون مسبوقا باسم سواء كان هذا الاسم مبتدأ مرفوعا أو مفعولا به منصوبا فهذا الفعل قد ورد مشتملا على ضمير يعود على الاسم السابق كما استعمل مجردا من الإضمار وهذا عرض للحالات المستعملة.

الاسم المنصوب:

1- ضربت زيدا: كلاهما عربي جيد.
2- زيداً ضربتُ.
3- زيداً ضربته: جائز وانما نصبه على اضمار فعل هذا يفسره.

الاسم المرفوع:

1- زيدٌ ضربته (مبتدأ وخبر) وهو حسن.
2- زيدٌ ضربت ضعيف في الكلام وقد يجوز في الشعر.

وقد ورد هذا الاستعمال في شعر سمع من العرب، إنَّ هذه الحالات تدلّ على أنَّ اللغة العربية لما وصفها النحاة كانت تنزع إلى استعمال الضمير إذا تقدم الاسم الفعل سواء كان هذا الاسم منصوبا أو مرفوعا، إنَّ الجائز بحسب هذه الحالة قد يشتمل على تراكيب تاريخية إلاّ أنَّ سيبويه صنَّفها ضمن حالات الجواز لأنَّ نظره في اللغة كان قائما على أسس المنهج الآني"[2].

أمَّا ما ذهب إليه د. مراجع عبد القادر من كون التعبير عن الضرورة بحكم (الجواز) مقصورا على سيبويه ولم يستعمله أحد بعده فناقص الاستقراء يقول الأخفش (ت215هـ): "وهذا لا يكاد يعرف وهو في الشعر جائز"[3]، و"قد يجوز في الشعر وهو في القياس صحيح"[4].

---

(1) الكتاب 80/1، 81.

(2) الجائز في كتاب سيبويه(مقال) /7، 8، والمنهج الآني هو المنهج الذي تبناه دوسوسير.

(3) معاني القران /57.

(4) المصدر نفسه/172.

ويقول المبرّد (ت 285هـ): "ولكن إذا اضطرّ شاعر جاز"[1].
و "ما لا يجوز فيه إلاّ النصب إلاَّ أن يضطر شاعر"[2]، و"إن اضطرّ شاعر جاز"[3] و"النحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطرّ"[4]، و"لا يجوز ... إلاّ ضرورة في الشعر"[5]، ويقول ابن عصفور(ت669هـ) و"لا يجوز إلاّ في الضرورة"[6] ... وغيرها كثير.

حكم الصالح

الصالح لغةً:

"الصلاح: نقيض الفساد ... والصالح: هو الخالص من كلّ فساد"[7] والصلاح: "هو الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة ويكون في الضرّ والنفع ... والصلاح: التغير إلى استقامة الحال"[8] أو هو: "ما يتمكن به من الخير، أو يتخلص به من الشرّ"[9].

الصالح اصطلاحا:

هو ما كان دون الحسن[10] أو هو: "أعم من ان يكون للاحتجاج أو للاعتبار، فما ارتقى إلى الصحَّة، ثمّ إلى الحسن فهو بالمعنى الأوّل، وما عداها فهو بالمعنى الثاني وما قصر عن ذلك فهو الذي فيه وهن شديد"[11].

استعمل النحاة مادة (ص، ل، ح) في أكثر الأحيان بصيغة الفعل الماضي

---

(1) المقتضب 166/1.
(2) المقتضب 16/2.
(3) المصدر نفسه 75/2.
(4) المصدر نفسه 132/2.
(5) كشف المشكل /147.
(6) شرح الجمل 21/1، 51، 130، 164، 172، 175، 187.
(7) لسان العرب (صلح) 60/4.
(8) الفروق اللغوية/222.
(9) المصدر نفسه/223.
(10) كشاف اصطلاحات الفنون 22/3.
(11) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

(صلح)، وبصيغة الفعل المضارع (يصلح) و(تصلح)، أمَّا استعمالهم لصيغة الاسم فقليل نادر ومن أمثلة استعمالهم لحكم الصالح بصيغة الفعل ما ذكره الفراء(ت207هـ) في مسألة إنابة المصدر الصريح مناب الفعل الذي اشتقَّ منه، وهذه المسألة قد أجمع عليها النحاة من القدماء والمحدثين[1].

يقول الفراء في قراءة من قرأ قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلهِ)[2] " ... فأمَّا مَن نصب فإنه يقول: (الحمد) ليس باسم إنما هو مصدر يجوز لقائله أن يقول: أحمد اللهَ، فإذا صلح مكان المصدر (فعل، أو يفعل، جاز فيه النصب)؛ من ذلك قوله تبارك وتعالى: (ضَرْبَ الرِّقَابِ)[3] يصلح مكانها في مثله من الكلام أن يقول: فاضربوا الرقاب"[4].

ويقول في إعراب اسم الإشارة (ذلك) من قوله تعالى: (ذَلِكَ الكتاب لا رَيْبَ فِيهِ)[5] "يصلحُ فيه (ذلك) من جهتين، وتصلح فيه (هذا) من جهة فأمَّا أحد الوجهين من (ذلك) فعلى معنى هذه الحروف يا أحمدُ ذلك الكتاب الذي وعدتك أن أوحيه إليك، والآخر أن يكون (ذلك) على معنى يصلح فيه (هذا)؛ لأنَّ قوله: (هذا) و(ذلك) يصلحان في كلِّ كلام إذا ذكر ثمّ أتبعته بأحدهما بالإخبار عنه"[6]، ولقد ورد حكم الصالح عند النحاة في مواطن مختلفة لا يسع المقام بذكرها[7].

---

(1) ينظر: الكتاب 312/1، والأصول في النحو لابن السراج 137/1، وشرح الكافية 470/3، والمساعد على تسهيل القوائد، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك 434/2، وارتشاف الضرب 1360/3، والتصريح 330/1، ومعاني النحو 127/3، ومعجم النحو/
346.

(2) الفاتحة /2.

(3) محمد/4.

(4) معاني القران 3/1.

(5) البقرة/2.

(6) معاني القران 10/1.

(7) ينظر: المصدر نفسه 22/1، 23، 45، 63، 120، 123، 52/2، والمقتضب 146/2، 218، 349، 101/3، 110، وكشف المشكل/90، والامالي النحوية /124، وشرح الجمل 1/
306، وشرح التسهيل 241/3/ 243.

حكم الصواب

الصواب لغة:

"ضد الخطأ، وصوّبه: قال له أصبت، وأصاب: جاء بالصواب[1] والصواب يعني: "السداد"[2].

الصواب اصطلاحا:

هو: "ما يطلق على الكلام إذا كان حسنا"[3] أو هو: "الأمر الثابت الذي لا يسوغ إنكاره"[4] ويستعمل "بمعنى الأولى في مقابله غير اللائق، وتارة بمعنى الحق في مقابلة الخطأ"[5].

استعمل النحاة مادة (ص، و، ب) بصيغة الاسم لا غير منفرد مرّة، ومقترنا بأحد أحكام القبول مرّة أخرى ومن أمثلة ذلك قولهم: "هو القياس والصواب"[6]، و"مستقيم صواب"[7] و"صواب كثير"[8]، و"كان صوابا حسنا"[9]، و"كل جائز صواب"[10]، و"إنَّ الصواب المختار"[11].

يقول الفراء(ت207هـ) في تذكير كلمة (قريب) من قوله تعالى: (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)[12] للتفريق بين القرابة في النسب، والقرب من المكان: "ذكرت (قريبا)؛ لأنَّه ليس بقرابة في النسب ... ورأيت العرب تؤنث

(1) لسان العرب(صوب) 83/4.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون 9/3.

(3) الفروق اللغوية/51.

(4) جامع العلوم 270/2، والتعريفات/138، وكشاف اصطلاحات الفنون 9/3.

(5) كشاف اصطلاحات الفنون 9/3.

(6) الكتاب 472/3، والمقتضب 178/1، 200/3.

(7) معاني القران للفراء 33/1.

(8) المصدر نفسه 80/1، 83/2.

(9) المصدر نفسه 381/1.

(10) المصدر نفسه 110/3.

(11) المقتضب 118/3.

(12) الأعراف/56.

(القريبة) في النسب لا يختلفون فيها؛ فإذا قالوا: دارك منّا قريب، أو فلانة منك قريب في القرب والبعد ذكّروا وأنّثوا وذلك أنَّ القريب في المعنى وإن كان مرفوعا فكأنّه في تأويل: هي من مكان قريب فجعل القريب خلفا من المكان كما قال تبارك وتعالى: **(وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ)**[1] وقال: **(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً)**[2]، ولو أنّثَ ذلك فبنى على بَعُدَت منك فهي بعيدة، وقَرُبت فهي قريبة كان صوابا حسنا"[3].

ويقول الأخفش (ت215هـ) في قراءة قوله تعالى: **(وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ)**[4] "وقال بعضهم: (يُغَلُّ) وكلّ صواب والله أعلم؛ لأنَّ المعنى (أن يخون) أو (يُخانَ)"[5].

وذكر المبرّد (ت285هـ) أنَّ الصواب المختار في قوله: "وإن أخبرتَ عن (الدراهم) فإنَّ الصواب المختار في ذلك أن تقول: المعطى أنا زيدا إيَّاه، والمعطى هو إيَّاه درهمٌ"[6].

حكم الصحيح

الصحيح لغة:

"الصِّحَّةُ: خلاف السُّقم ... والصحيح: البريءُ من كلِّ عيب وريب"[7].

الصحيح اصطلاحا:

هو: "ما كان مؤلفا ومنظوما على سَنَفٍ لا يحتاج معه إلى غيره"[8]، أو هو: "ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه على حدّ الصحيح من

(1) هود/83.
(2) الأحزاب/63.
(3) معاني القران 380/1، 381.
(4) آل عمران /161.
(5) معاني القران/149.
(6) المقتضب 118/3.
(7) لسان العرب (صحح) 15/4، 16.
(8) الفروق اللغوية/51.

الحديث"[1]، أو هو: "إبعاد المزيّف الملفق من اللغة"[2].

ولقد استعمل النحاة مادة (ص، ح، ح) بوصفه حكما من أحكام القبول منفردا مرة، ومقترنا بأحد أحكام القبول مرّة أخرى، والذي يلحظ على هذا الحكم أنَّه ورد بصيغة الاسم ولم يرد بصيغة الفعل إلاّ لماما وإذا ورد بصيغة الفعل ورد منفيا من مثل (لا يصح) ومن أمثلة استعمالهم حكم (الصحيح) قولهم: "وهو الصحيح"[3]، و"ذلك الاختيار والقول الصحيح"[4]، و"أصحّ"[5]، و"كلام صحيح موثوق به"[6] و"الصحيح المشهور"[7] و"أصح وأفصح"[8].

يقول الأخفش (ت215هـ)في إضافة اسم الفاعل المشتق من العدد إلى ما قبله: "... ومن قال: (ثالثَ اثنينِ) دخل عليه أن يقول: ثاني واحدٍ، وقد يجوز هذا في الشعر، وهو في القياس صحيح"[9] وفي هذا يقول ابن مالك (ت672هـ):

وإن ترد جَعلَ الأقلّ مثل ما ... فوقُ فحُكمَ جاعلٍ له احكُمَا[10]

أي: "وإن ترد بفاعل - المصوغ من اثنين فما فوقه - جعل ما هو أقلُّ عددا مثل ما فوقه، فاحكم له بحكم جاعل: من جواز الإضافة إلى مفعوله وتنوينه ونصبه"[11].

ويرى الشيخ حيدرة اليمني (ت599هـ) انَّ الفعل المضارع المبدوء بحروف

---

(1) لمع الأدلة /53، ومعجم مصطلحات الحديث / 25.

(2) مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب/85.

(3) كشف المشكل /12.

(4) المصدر نفسه /65، 68، 92.

(5) الأمالي النحوية /212، 316.

(6) شرح الكافية 43/1، 368.

(7) المصدر نفسه 45/1.

(8) المصدر نفسه 76/2، 115.

(9) معاني القران/172.

(10) شرح ابن عقيل 414/2.

(11) المصدر نفسه 415/2، 416.

(نأيت) يرفع بعامل معنوي، ووقوعه موقع الاسم: "وأمَّا بِمَ يُعرب الفعل المستقبل؟ فهو يُعربُ بعاملين: أحدهما معنوي، والآخر لفظي، فالمعنوي: يعمل بالرفع في كلّ فعل في أوّله إحدى الزوائد الأربع مالم يدخل عليه ناصب، أو جازم، ولم يكن معه نون تأكيد خفيفة ولا شديدة، ولا نون جماعة المؤنَّث؛ لأنَّه يبنى مع هذه النونات الثلاث، وذلك المعنوي هو وقوع الفعل موقع الاسم في الصفة والخبر والحال، هذا هو الوجه الصحيح المختار"[1].

ويقول ابن مالك (ت672هـ) في حرف النداء (الهمزة) ودلالته على نداء القريب: "وكون الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد هو الصحيح؛ لأنَّ سيبويه أخبر بذلك رواية عن العرب، ومن زعم أن (أي) كالهمزة في الاختصاص بالقرب لم يعتمد في ذلك إلاّ على رأيه، والرواية لا تعارض بالرأي، وصاحب هذا الرأي هو المبرد، وتبعه كثير من المتأخرين"[2].

حكم المستقيم

المستقيم لغة:

"الاستقامة: اعتدال الشيء واستواؤه"[3].

المستقيم اصطلاحا:

هو: "ما كان على القصد سالما من اللحن"[4] أو هو: "الذي تمَّ فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات والتركيب والدلالة"[5]، ولقد جاء استعمالهم لحكم (المستقيم) بصيغتين: صيغة الاسم من قبيل "مستقيم"، وصيغة الفعل الماضي والمضارع (استقام)، و(يسقيم).

(1) كشف المشكل/92.
(2) شرح التسهيل 243/3.
(3) لسان العرب (قوم) 346/5.
(4) النكت 34/1.
(5) التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية/42.

ومن أمثلة استعمالهم: "مستقيم ليس فيه نقض"[1] و"قد يحسن ويستقيم"[2] و"مستقيم صواب"[3]، و"قد يستقيم"[4]، و"هذا مستقيم"[5]، و"حسن مستقيم"[6].

يقول سيبويه(ت180هـ) في مسألة وقوع الأمر خبرا عن المبتدأ: "وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبدُ اللهِ فاضربه، إذا كان مبنيا على مبتدأ مظهر أو مضمر"[7].

ويقول الأخفش (215هـ) في إعراب كلمة (شتى) من قوله تعالى ﴿أَزْوَاجاً مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى﴾[8] "يريد أزواجا شتَّى من نباتٍ، أو يكون النبات هو شتَّى كلّ ذلك مستقيم"[9] أي: إنَّ شتى صفة لأزواج فهو مستقيم أو تكون شتى صفة للنبات فهو مستقيم أيضا[10].

(1) الكتاب 31/1، 84/3.
(2) المصدر نفسه 138/1.
(3) معاني القران للفراء 33/1.
(4) المصدر نفسه 412/1، ومعاني القران للأخفش /181، 250.
(5) الأمالي النحوية/113، 133.
(6) المصدر نفسه/144.
(7) الكتاب 138/1.
(8) طه/53.
(9) معاني القران /250.
(10) الكشاف للزمخشري 67/3، وإعراب القران الكريم وبيانه 687/4.

الفصل الثاني
الأحكام النحوية المردودة

توطئة عن أحكام الرّد عند النحاة.

المبحث الأوّل: المردود ردّا غير قطعي

المبحث الثاني: المردود ردّا قطعيا

توطئة

تعرض الباحث في الفصل الأول لأحكام القبول وبَيَّن فيه ألفاظ الأحكام التي تعبر عن المقبول وتقسيمها إلى أحكام نوعيَّة وأحكام كميَّة، وأحكام الفصل الأول المقبولة منها ما له ضدّ في أحكام الردّ، ومنها ما ليس له ضدّ فالكثير ضدّه القليل، والجيّد ضدّه الرديء والحسن ضدّه القبيح، والقويّ ضدّه الضعيف والقريب ضدّه البعيد، والجائز ضدّه الممنوع، والمحال ضدّه المستقيم.

ومنها ما ليس له ضدّ كالقياس، والحدّ، والباب والأصل، والواجب، والمطرّد، والغالب، والوجه، ولقد عمل النحاة على إصدار حكم (المنكر) وهو نفي هذه الأحكام إذا أراد النحويّ ردّ التركيب ورفضه، وبيان عدم قبوله من قبيل: ليس بقياس وليس الوجه ولا يطرد.. الخ، وعمل النحاة أيضا على ردّ التراكيب النحوية ردًا يقسم على قسمين رئيسين:

- القسم الأوّل هو: الأحكام المردودة ردّا غير قطعي.
- القسم الثاني هو: الأحكام المردودة ردّا قطعيا.

واستعمل النحاة التصريح بحكم الرّد أو الكناية عنه بأحد أساليبهم التي سيتعرض البحث لها في هذا الفصل، ويجدر بنا أن نقف على حدّ المردود لغة واصطلاحا ومعرفة أقسامه وعلله حتى يتكشف لنا ما المراد من أحكامهم.

المردود لغة:

"الرَّدُّ: صَرفُ الشيء ورجعُهُ ... وردَّه عن الأمر، وَلَدَّهُ، أي: صَرفه عنه برفق"[1] والمردود هو "خلاف المقبول"[2].

المردود اصطلاحا:

استعمل النحاة حكم (المردود) بمعنى (غير المقبول) أو بمعناه اللغوي: وهو الصرف. يقول المبرّد (ت285هـ) في مجيء حرف العطف (أو) بمعنى (بَل) في مثل

---

(1) لسان العرب (ردد) 57/3.
(2) الفروق اللغوية / 241.

قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)[1].

"فإنَّ قوما من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة (بَل)، وهذا فاسد عندنا من وجهين: أحدهما: أنَّ (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بَل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، وكنت تقول: ضربتُ زيدا أو عمرا، وما ضربتُ زيدا أو عمرا على غير الشكِّ، ولكن على معنى (بَل) فهذا مردود عند جميعهم"[2].

ويقول الرضي(ت686هـ) في مسألة وقوع (إلاَّ) استثناء، أو على تقدير (إنّ): "ومذهب سيبويه جواز وقوع (إلاَّ) صفة مع صحَّة الاستثناء، قال: يجوز في قولك: ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ أن تكون (إلاَّ زيدٌ) بدلا، وصفة وعليه أكثر المتأخرين، تمسكا بقوله:

وكلَّ أخٍ مفارقُهُ أخوهُ   لعَمرُ أبيك إلاَّ الفرقدانِ[3]

... وقال الكسائيّ: تقدير البيت: إلاّ أن يكون الفرقدان وهو مردود؛ لأنَّ الحرفَ الموصول لا يحذف إلاَّ بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع"[4].

فهذا مثال يوضح معنى المردود عند النحاة بوصفه مصطلحا جامعا لأحكام الرد القطعي وغير القطعي بنوعيه، وهنا مسألة يودّ الباحث أن يشير إليها وهي أن الدكتور سعيد جاسم الزبيدي أوردها في قوله: "هناك ألفاظ انفرد بها نفر من النحاة يتجلى الرد القاطع فيها إلا أنها لم تتكرر"، وذكر منها (المرفوض) لدى الفراء، و(المردود) لدى المبرد، والحقيقة إنهما لم ينفردا بهذين اللفظين فكان غيرهما الكثير من النحاة من أطلقه على التراكيب النحوية.

(1) الصافات/147.
(2) المقتضب 304/3.
(3) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه / 178.
(4) شرح الكافية 162/2، 163.

المبحث الأول

(المردود ردّا غير قطعي)

الأحكام المردودة ردّا غير قطعي قد يري القارئ لعنوان هذا المبحث تناقضا لأول وهلة، والحقيقة أنَّه ليس بمتناقض لأنَّ علماء النحو أطلقوا أحكام الردِّ على بعض التراكيب والأساليب واللغات يفهم منها عدم جواز النطق بها والسير على منوالها.

ولهذا أطلق عليها النحاة أحكام الردّ، ولكنَّهم لم يجزموا بالردّ فيها فيقولون: "وهو قبيح وهو على قبحه جائز"، أو "قليل وهو القياس" و"هو جائز في ضرورة شعر أو في نادر كلام" وما شاكل ذلك، ولقد أطلق الدكتور سعيد جاسم الزبيدي على هذه الأحكام (المصطلحات المتفاوتة)[1] والصحيح أنَّها لا تفاوت فيها لأنَّ التفاوت في اللغة يعني: ((الاختلاف والاضطراب))[2] وهذا يجافي واقع هذه الأحكام ودلالتها، فهي مقبولة أو مردودة، والمردودة ردّا غير قطعي فيه وجه للقبول، أو مردودة ردّا قطعيا لا يقبل بأي حال وبأيِّ شكل من الأشكال.

حكم القبيح

القبيح لغة:

"القُبحُ: ضدّ الحُسنُ يكون في الصورة والفعل وهو نقيض الحُسنُ عامّ في كلِّ شيء"[3].

القبيح اصطلاحا:

هو: "ما تزجر عنه الحكمة وليس فيه معنى المقدار"[4] أو هو: "ما يكون

---

(1) القياس في النحو العربي/154.
(2) لسان العرب(فوت) 168/5.
(3) لسان العرب(قبح) 187/5.
(4) الفروق اللغوية/ 226.

متعلق الذمِّ في العاجل والعقاب في الآجل"[1] أو هو: "ما كان منافرا للطبع ... أو ما خالف الغرض أو ما فيه مفسدة ... أو ما كان ضدّا لصفة الكمال"[2].

وحكم (القبيح) لم يكن ذا حدود واضحة في نظر النحويين القدماء ولكنهم استعملوه وأطلقوه على التراكيب التي لا ترقى لمستوى الحسن في نظرهم، والقبيح على علاته مصطلح استعمله النحاة إذ يقول د. الحلواني: إنَّ سيبويه "نفسه يجيز أن يستعمل القبيح في بعض الأحيان"[3].

ويرى د. المخزومي أنّ حكم (القبيح) من الأحكام التي ذكرها الخليل، ولا يتعرض لنقد التراكيب وإطلاق مثل هذه الأحكام إلاّ عقليَّة ناقدة وقفت على دقائق الأمور كعقلية الخليل[4].

أمّا د. أحمد سليمان ياقوت فيعدُّ حكم (القبيح) من ملامح المنهج الوصفي عند النحاة وعلى الأخصِّ سيبويه فيظهر هذا المنهج واضحا في أثناء كتابه وفي أبوابه النحويَّة[5].

أساليب التعبير عن حكم (القبيح):

استعمل النحاة طريقتين رئيستين في التعبير عن حكم (القبيح):

- الأولى بصيغة الاسم.
- والثانية بصيغة الفعل.

فمن الأولى جاء استعمالهم بثلاث صيغ: (فعيل) مثل: (قبيح، وقبيحة، و(أفعَل) مثل: (أقبح) و(فُعل) مثل: (قبح)، ومن الثانية استعمالهم صيغة الفعل الماضي المضموم العين بزنة (فَعُل) كـ (قَبُحَ) ومزيده مثل: (استقبح، وقبّح) وبصيغة الفعل المضارع مثل: (يقبح، ويستقبح، وتستقبح).

---

(1) التعريفات/173.
(2) كشاف اصطلاحات الفنون 524/1.
(3) المفصل في تاريخ النحو العربي/221.
(4) الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه/236، 237، 238، مطبعة الزهراء، بغداد، 1960م.
(5) الكتاب بين المعيارية والوصفية/43، 44، 54، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1989م.

و استعمل النحاة مادة (ق، ب، ح) منفردا في إطلاقهم الحكم، أو مقترنا بحكم آخر من أحكام الرّد القطعي أو غير القطعي ومن الأمثلة على ذلك قولهم: "يقبح"[1]، و"قَبُح"[2]، و"جائز وهو قبيح"[3]، و"قبح ولم يجز"[4]، و"أقبح"[5]، و"قبيحة"[6]، و"مع قُبحه"[7]، و"يضعف تركها ويقبح"[8]، و"كان قبيحا"[9]، و"قبيح ضعيف"[10] و"قبح كما كان ذلك محالا"[11] و"استقبح"[12] و"يستقبح"[13]، و"استقبحوا"[14].

و"يقبح جدا"[15] و"كان قبيحا خبيثا"[16]، و"ذلك قبيح وهو جائز"[17]، و "فيه

(1) الكتاب 21/1، 101، 125، 136، 142، 227، 252، 108/2، 153، ومعاني القرآن للفراء 52/1، ومعاني القرآن للأخفش/73، 277، والمقتضب 95/3، 349/4، وشرح الجمل 445/1، 481، وشرح الكافية 418/1، 426، 328/2.

(2) الكتاب 76/1، 99، 247، 310، 146/2، 236، 281، 287، 15/3، 66، 88.

(3) المصدر نفسه 80/1، 135، 154/2، 352/3.

(4) المصدر نفسه 99/1، 361، 122/2.

(5) المصدر نفسه 107/1، 361، 111/3، ومعاني القرآن للأخفش/ 74، 206، والمقتضب 176/2، 87/3، وشرح الجمل 224/1، 401، وشرح الكافية 259/1، 418، 179/2.

(6) الكتاب 107/1، 252، ومعاني القرآن للفراء 184/2، ومعاني القرآن للأخفش/134، 280.

(7) الكتاب 132/1.

(8) المصدر نفسه 136/1.

(9) المصدر نفسه 277/1.

(10) المصدر نفسه 262/1، 361، 434، 154/2، 151/3، ومعاني القرآن للأخفش/121.

(11) الكتاب 277/1، وشرح المفصل 2/ 85، 5/ 94، 7/ 68.

(12) الكتاب 120/2.

(13) المصدر نفسه 127/2.

(14) المصدر نفسه 128/2، 317، 396، 60/3، 165، ومعاني القرآن للفراء 29/1، وشرح الجمل 301/1، وشرح الكافية 259/1.

(15) الكتاب 328/3، وشرح الكافية 264/2.

(16) الكتاب 502/3، المسائل العسكريات /124، 129، ومغني اللبيب225/1.

(17) معاني القرآن للفراء 128/1.

قبح"[1]، و"هي قبيحة قليلة"[2].

ويتناول الباحث في هذا المبحث أحكام الرَّدِّ غير القطعي فقد جاء حكم (القبيح) ردّا للتراكيب النحوية ولكن هذا الردّ فيه شيء من القبول ومن الأمثلة على ذلك قولهم: "فجائز وهو قبيح"[3]، و"قبيح إنَّما يجوز في الشعر"[4]، و"قبيح، وهو ضعيف وهو في الشعر جائز"[5]، و"ذلك قبيح وهو جائز"[6]، و"فيه قبح"[7]، و"هي قبيحة قليلة"[8]، و "هو جائز على قبحه"[9]، و"يجوز النصب وإن كان قبيحا"[10]، و"هو قبيح وهو على قبحه جائز"[11] و"قد يجوز هذا فيه على قبح"[12] و"كان أسهل وهو مع ذلك قبيح"[13] و"قبيح لا ممتنع"[14] و"جُوز على قبح"[15] و"من السماعي القبيح"[16].

يقول ابن السراج(ت316هـ): "... فأمَّا إذا قلت: قائمٌ زيدٌ، فأردت أن ترفع زيدا بـ(قائم) وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه... الخ"[17].

---

(1) المصدر نفسه 252/1، 55/3.
(2) المصدر نفسه 184/2، ومعاني القرآن للأخفش/30، 60، 280، وارتشاف الضرب 547/2.
(3) الكتاب 80/1.
(4) المصدر نفسه 135/1.
(5) المصدر نفسه 154/2.
(6) المصدر نفسه 128/1.
(7) كشف المشكل /138.
(8) معاني القرآن للأخفش /30، 60، 280.
(9) المقتضب 214/1، 210/3، 211.
(10) المصدر نفسه 22/2، 50.
(11) المصدر نفسه 212/3.
(12) المقتضب 6/4.
(13) المصدر نفسه 119/4.
(14) شرح الكافية 41/2.
(15) المصدر نفسه 321/2.
(16) المصدر نفسه 328/2.
(17) الأصول في النحو 60/1.

إن كان الوصف مبتدأ، فإنه يكتفي بفاعله الذي يسدُّ مسدّ الخبر، بشرط ان يعتمد على نفي أو استفهام، وهذا مذهب جمهور البصريين[1]، ولم يشترطه الكوفيون والأخفش[2] يقول ابن الناظم (ت686هـ): "إنَّ المبتدأ إما ذو خبر كزيد من قولك زيد عاذر، وأما وصف مسند إلى الفاعل أو نائبه كسار، ومكرم من قولك: أسارٍ هذان؟ وما مكرمٌ العمران، فهذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن الخبر، لشده شبهه بالفعل ولذلك لاً يحسن استعماله، ولا يطرد في الكلام حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل وهو الاستفهام، أو النفي ... أمَّا إذا لم يعتمد على الاستفهام، أو النفي كان الابتداء به قبيحاً، وهو جائز على قبحه"[3].

وهذا التجويز على قبح يراد منه عدم سد الباب بوجه الابتداء بالوصف إذا لم يعتمد على نفي أو استفهام، ولقد ذكر ذلك سيبويه من قبل قائلا: "زعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ"[4].

يقول السيرافي(ت368هـ): "يريد أنَّ قولك: قائمٌ زيدٌ قبيح إذا أردت أن تجعل قائم المبتدأ، وزيد خبره، أو فاعله وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرا مقدما"[5].

ويرى د. حميد الفتلي أن علة هذا الجواز عِلّة استغناء مرجحا رأي الأخفش والكوفيين قائلا: "وأرى أنَّ الوصف يقع مبتدأ من دون شرط الاعتماد على نفي أو استفهام وفاقا للأخفش والكوفيين؛ لأنَّ النفي أو الاستفهام ليسا من خصائص الفعل، بل هما للفعل والاسم فاعتماد الوصف عليهما ليس دليلا على أنَّه يقرب بهما من الفعل فكما يقع النفي والاستفهام في الفعل يقع في الاسم، وعدم اشتراط الكوفيين شيئا لإعمال هذا الوصف يعيد إلى الأذهان تقسيمهم الفعل إلى ماض ومضارع ودائم الذي يعنون به اسم الفاعل، والمفعول"[6].

(1) ينظر: شرح التصريح 192/1.
(2) ينظر: وهمع الهوامع 94/1.
(3) شرح ابن الناظم/105، 106.
(4) الكتاب 127/2.
(5) هامش الكتاب 2/ 127.
(6) العلل النحوية(أطروحة دكتوراه) /105، 106.

ويقول الدكتور مهدي المخزومي في هذا التقسيم أنه: "يؤيده الاستعمال وتؤيده النصوص اللغوية التي صدر عنها الكوفيون في مقالتهم بالفعل الدائم، كما يؤيده مذهب البصريين أنفسهم في إجراء فاعل ومفعول مجرى الفعل بكلٍّ ما له من خصائص إذا وقعا في سياق نفي أو استفهام"[1].

الحمل على أحسن الأقبحين:

عمل ابن جني(ت392هـ) على جعل حكم (القبيح) من أقسام الضرورة، فإذا تعارض التركيب اللغويّ بين مسألة قبيحة، وأخرى أقل قباحة منها حُمِلَ الكلام على أحسن الأقبحين، ونجده قد أفرد بابا لهذه المسألة تحت هذا: "باب في الحمل على أحسن الأقبحين"[2].

"اعلم أنَّ هذا موضع من مواضع الضرورة المُميَلة وذلك أن تُحضرك الحال ضرورتين، لا بدّ من ارتكاب إحداهما فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشا... مثل قولك: فيها قائما رجلٌ لمَّا كنت بين أن ترفع قائماً فتقدِّم الصفة على الموصوف - وهذا لا يكون - وبين أن تنصب الحال من النكرة - وهذا على قلّته جائز - حملت المسألة على الحال فنصبت"[3].

ومن أمثلة استعمالهم حكم (أحسن الأقبحين) ما قاله الرضي(ت686هـ) في حرف الاستفهام (هل): "هل زيداً ضربتَ؟ وعلى فعلية مقدّر فعلها مفسرا بفعل ظاهر، نحو: هل زيداً ضربته؟ والنصب هاهنا أحسن القبيحين"[4].

القبيح حكم تعليليّ:

عِلّة القبح هي: "استكراه وقبح لأمر من الأمور في العبارة، أو في الكلمة فيفرّون منها إلى ما يحسن ويستحبّ"[5]، ولقد وضع سيبويه(ت180هـ) أبوابا ورد

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه/119.
(2) المصدرنفسه 187/1.
(3) الخصائص 188/1.
(4) شرح الكافية 418/1، ومن أمثلة أحسن الأقبحين ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 80/2، الاشباه والنظائر 201/1، 202.
(5) دراسات في كتاب سيبويه/203، والعلل النحوية (أطروحة دكتوراه) /282.

فيها حكم (القبيح) حكما تعليليا ومنها قوله: "هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله"[1] و"هذا باب منه استكرهه النحويون، وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب"[2] و"هذا باب ما يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة"[3] و"هذا باب ما ينتصب لأنَّه قبيح أن يكون صفة"[4] و"هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله"[5].

ومن أمثلة القبيح التعليلي قول الفراء(ت207هـ): "... وكذلك (ما) و(أمَّا) تقول: ما هو بذاهب أحدُ وأمَّا هو فذاهب زيد، لقبح أما ذاهب فزيد"[6].

ومن أمثلة القبيح التعليلي قوله أيضا في صرف الاسم (ثمود) من قوله تعالى: **(وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً)**[7]، "وقد اختلف القرّاء في (ثمود) فمنهم من أجراه في كل حال[8]ومنهم من لم يُجره في حال ... ومنهم من أجرى (ثمود) في النصب، لأنها مكتوبة بالألف في كل القرآن إلا في موضع واحد. **(وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً)**[9] فأخذ بذلك الكسائي فأجراها في النصب ولم يجرها في الخفض ولا في الرفع إلا في حرف واحد: قوله **(أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلا بُعْداً لِثَمُودَ)**[10] فسألوه عن ذلك فقال: قرئت في الخفض من المُجرى وقبيح أن يجتمع الحرف مرتين في موضعين ثم يختلف، فأجريتُهُ لقربه منه"[11].

(1) الكتاب 307/1.
(2) المصدر نفسه 334/1.
(3) المصدر نفسه 396/1.
(4) المصدر نفسه 117/2.
(5) المصدر نفسه 122/2، 377.
(6) معاني القرآن 52/1.
(7) هود/61.
(8) يريد بالإجراء: الصرف أي: الجر والتنوين، ويقال: ممنوع من الإجراء أي: ممنوع من الصرف.
(9) الإسراء/59.
(10) هود/68، والآية في رسم المصحف(**أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ**)
(11) معاني القرآن 20/2، وينظر: معاني القرآن للكسائي/162، أعاد بناءه وقدّم له د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.

فحكم (القبيح) التعليلي ليس للفراء (ت207هـ) وإنما يعزوه الفراء إلى أستاذه الكسائي (ت189هـ) والسبب في ذلك: لأنَّ منهم من صرف (ثمود)؛ لأنها مكتوبة بالألف، أي: إنَّ الرسم القرآني ورد بالألف في كلِّ القرآن إلا في موضع واحد، وأخذ بذلك الكسائي أي: عمل على صرف (ثمود) منوّنة في حالة النصب، ولم يصرفها في الجرّ والرفع وهو عمل ذاتي لم يخضع لمقاييس القراءة، ولكنَّه أجراها أي: صرفها في حالتي النصب والجرّ في موضع واحد، والسبب في هذا الصرف لأنَّ كلمة (ثمود) قد تكررت في آية واحدة فقبح أن تجتمع كلمتان بمادتهما في موضع واحد ويختلف إعراب كلّ واحد منهما فلذلك صرف لقربه منه.

حكم الضعيف

الضعيف لغة:

"الضَّعف والضُّعفُ: خلاف القوّة، وقيل: الضُّعفُ: بالضمّ في الجسد، والضَّعفُ بالفتح في الرأي والعقل وقيل: هما معا جائزان في كلِّ وجه"[1].

الضعيف اصطلاحا:

هو: "ما يكون في ثبوته كلاما كـ(قُرطاس) بضمِّ القاف"[2] و"بين الشاذ والنادر عموما من وجه، فما خالف القياس، وقلَّ وجوده شاذا ونادرا، وما خالف وكان كثيرا شاذا فقط، وقلَّ ولم يخالف نادرا فقط، وإنَّ الضعيف مباين لهما"[3].

فقولهم: "مباين لهما" أي: يعتمد في ضعفه على الشذوذ والندرة: فالشاذ: ما كان مخالفا للقياس وإن كثر وجوده والنادر: لم يخالف القياس مع قلته، وما خالف وكان قليلا: فهو شاذ ونادر، أما الضعيف فيكون قليلا مخالفا للقياس فهو نادر من جهة قلته، وشاذ من جهة مخالفته[4].

أو هو "أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحويّ المشهور

---

(1) لسان العرب(ضعف) 126/4.

(2) مجموعة شرح الشافية 20/1، للجاربردي(ت746هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د، ت).

(3) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها، والاشباه والنظائر 263/1.

(4) الوجه الضعيف في النحو (رسالة ماجستير)، 10، 11، كريم عبد الحسين حمود الجعفري، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1999م.

فيما بين الجمهور وهو مخلّ بفصاحة الكلام"[1]، أي: "مخالفة الكلام للقياس النحوي كرجوع الضمير على متأخر لفظا ورتبة كقول حسان بن ثابت:

ولو أنّ مجداً أخلدَ الدهرَ واحداً   من الناسِ أبقى مجدُهُ الدَّهَر مطعمَا[2]

فالضمير في (مجده) راجع إلى (مطعم بن عدي) وهو متأخر في ترتيب البيت كما أنَّ رتبته التأخير لأنَّه مفعول به"[3].

لذلك قيل فيه هو: "ما انحطَّ عن درجة الفصيح"[4].

وحكم (الضعيف) من الأحكام البارزة في الدراسات الدينية وهي الحديثية والأصولية ولقد أكَّد كثير من الباحثين هذه المسألة والحديث الضعيف عند رجاله هو: "ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن"[5] أو "هو ما كان أدنى مرتبة من الحسن لأمر ما"[6].

ولقد استعمله اللغويون والنحويون بمعنى يقرب من معناه الحديثي وظاهره تأثر أحكام النحو بأحكام الحديث مسألة لا يمكن إنكارها فلقد ثبتت بالدليل القاطع[7].

أساليب التعبير عن حكم (الضعيف)

استعمل النحاة حكم (الضعيف) على طريقتين:

- الأولى منهما التصريح بمادة (ض، ع، ف).

---

(1) التعريفات/141، وشرح المراح/41، وكشاف اصطلاحات الفنون 115/3.

(2) البيت في مغني اللبيب 639/2، وابن عقيل 496/1، وشرح الاشموني 58/2.

(3) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب /129، مجدي وهبة وكامل المهندس، لبنان، 1979م، وجواهر البلاغة/11.

(4) الكليات 3/ 185.

(5) تدريب الراوي/59، للسيوطي(ت911هـ)، تح: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1329هـ - 1972م.

(6) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

(7) ينظر: علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة /165، للشيخ صبحي الصالح، مطبعة جامعة دمشق، ط2، 1383هـ - 1963م. ، والوجه الضعيف في النحو(رسالة ماجستير)، 11، والبناء الداخلي للمعجم العربي(رسالة ماجستير)، 109.

- والثانية الكناية عن هذا الحكم بلفظ يرادفه.

فمن الأولى استعمالهم هذه المادة بصيغتين صيغة الاسم، وصيغة الفعل الماضي والمضارع ومن أمثلتهم: "كان ضعيفا"[1]، و"في ضعف من الكلام"[2]، و"أضعف"[3] و"ضعيف قبيح"[4]، و"كان أضعف له له وأبعد"[5]، و"ضَعُفَ"[6] و"يضعف"[7].

و"قد يجوز على ضعفه"[8]، و"قبيح وهو ضعيف وهو في الشعر جائز"[9]، و"هو ضعيف خبيث"[10]، و"إلا قليلا ضعيفا"[11] و"ليس بحد الكلام وفيه ضعف"[12] و"هذه لغة ضعيفة لأن القياس أن تقول"[13] و"ضعيف جدا" و"يضعف المذهبين"[14] و"يضعف لقلة استعماله"[15] و"هو ضعيف قياسا واستعمالا"[16].

أمّا الكناية عن هذا الحكم فلقد جاء بأكثر من تعبير ومن هذه التعبيرات والاستعمالات قولهم: "لا تقوى"[17] و"ليس بقويّ في القياس"[18] و"الوجه

(1) الكتاب 21/1.
(2) المصدر نفسه 48/1.
(3) المصدر نفسه 259/1.
(4) المصدر نفسه 434/1.
(5) المصدر نفسه 125/2.
(6) المصدر نفسه 167/3.
(7) المصدر نفسه 125/1، 136.
(8) الكتاب 107/2.
(9) المصدر نفسه 154/2.
(10) المصدر نفسه 318/2، والمقتضب 231/3، وشرح الكافية 146/2.
(11) الكتاب 400/2.
(12) المصدر نفسه 81/3.
(13) المصدر نفسه 338/4، وكشف المشكل/269، وشرح الجمل 104/1.
(14) شرح الكافية 271/1.
(15) المصدر نفسه 178/2.
(16) المصدر نفسه 241/2.
(17) الكتاب 294/1.
(18) البيان في غريب إعراب القرآن 34/1، 35، لأبي البركات الانباري (ت577هـ)، تح: طه

=

الواهي"[1] و"الواهن"[2]، ويرى الباحث كريم عبد الحسين الجعفري[3] أنّ هذه الاستعمالات بمعنى حكم الضعيف لأكثر من وجه ومنها:

1- دلالة مادة (ض، ع، ف) تعني نقيض القوّة، فهو عند ما ينفي القوّة فماذا يريد غير الضعف؟

2- إنّ الدلالة اللغوية لكلمتي "الواهي" و"الواهن" هي الضعف[4] لذلك استعملها النحاة في مصنفاتهم كناية عن الضعف حتى لا يمل السامع تردد كلمة الضعف وهو يقرأ ما ذكروه.

واقتصر البحث على هذه الاستعمالات ولم يوسع دائرة الاستعمال وإدخال مصطلحات على زعم بعض الباحثين أنها بمعنى واحد فلقد جعل الدكتور الدجني التعبيرات من قبيل: "لا يجوز، لا تقول لم يحسن، ليس عربيا يقول، قبيح، قبيح ضعيف، محال، غلط لمعنى واحد مع صحة وضع مصطلح (لا يجوز) بدل كل هذه المصطلحات[5]، على حين يرى الباحث كريم عبد الحسين أن هذه الاستعمالات وغيرها كثير من أحكام الرد كلّها بمعنى الضعيف[6].

والحق خلاف ذلك فأنَّ لكل حكم دلالة غير الأخرى فمنها ما هو ردّ قطعي في الرفض، ومنها ما هو ردّ غير قطعي ومنها ما هو حكم كمي، ومنها ما هو حكم نوعي، هذا فضلا عن أنَّ أحكام القبول لها نقيض من أحكام الردّ وكلّ منها له دلالة تستند إلى معايير اتفق الدارسون عليها فهذا الحكم الذي نحن بصدده يمكن أن يقال في معاييره الآتي:

- مخالفة القياس.

=

عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1389هـ - 1969م.

(1) شرح المفصل 16/2.

(2) شرح ابن عقيل 35/4، 36.

(3) الوجه الضعيف في النحو (رسالة ماجستير) / 11.

(4) المصباح المنير (وهن)، للفيومي(ت770هـ)، المطبعة الأميرية، القاهرة، (د، ت).

(5) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي/ 170.

(6) الوجه الضعيف في النحو(رسالة ماجستير)13، 14، 15.

- انحطاطه عن درجة الفصيح.
- مراعاة الكثرة والقلة في التركيب.

وكذلك باقي الأحكام كالشاذ، والنادر والقليل والممنوع ... الخ.

يقول سيبويه(ت180هـ) تحت: "باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثمَّ يصير إلى أصله"[1] "لو قلت: ما زيدٌ منطلقا زيدٌ لم يكن حدَّ الكلام، وكان هاهنا ضعيفا، ولم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقا هو"[2].

أي: أنَّ الاسم الظاهر إذا احتجت إلى إعادته وتكراره في جملة واحدة ضعف إعادته بلفظه والأقوى والأختيار الكناية عنه بضميره[3].

ومن أمثلة الضعيف ما قاله أبو علي الشلوبين (ت 645هـ) في باب المضمر: "الضمير المتصل بالصفة إذا كان فيها الألف واللام نحو: الضاربه على خلاف في هذا أمنصوب هو أم مجرور؟ والأظهر النصب والجرّ وجه ضعيف"[4].

ويقول ابن عصفور (ت 669 هـ) في عود الضمير على الاسم الموصول وأنَّ حذفه ضعيف "والضمير العائد على الموصول إن كان مرفوعا وكان غير مبتدأ لم يجز حذفه ... فإن كان في صلة الألف واللام لم يجز حذفه إلاّ في ضعف من الكلام بشرط أن لا يؤدي حذفه إلى لبس"[5].

ولقد ذكر أبو حيَّان (ت 745هـ) أحوال الاسم بعد (لا) النافية للجنس إذا كرِرت وسقوط التنوين من المعطوف: "إذا سقطت (لا) الثانية رفع الثاني على الموضع أو نصب على اللفظ، وحكى الأخفش أن من العرب من يسقط التنوين من المعطوف فتقول: لا رجلَ امرأةَ على نيَّة (لا) وهي لغة ضعيفة"[6].

أمّا ما جاء من الكناية عن حكم (الضعيف) ما قاله سيبويه(ت180هـ): "زعم

---

(1) الكتاب 57/1.
(2) المصدر نفسه 62/1.
(3) هامش الكتاب 1/ 62.
(4) التوطئة/176، تح: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، 1973م.
(5) المقرب 60/1، 61.
(6) ارتشاف الضرب 1311/3.

الخليل أنَّ قولهم: لاهِ أبوك، ولقيته أمس إنَّما هو على: للهِ أبوك ولقيته بالامس ولكنَّهم حذفوا الجارّ والألف واللام تخفيفا على اللسان... ولا يقوى قول الخليل في أمس؛ "لأنَّك تقول: ذهب أمس بما فيه"[1].

ويقول أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) في توجيه قراءة قوله تعالى: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)[2] "بإثبات ياء (يتقي) وكلا الوجهين ليس بقويٍّ في القياس"[3].

و استعمل ابن يعيش (ت 643 هـ) حكم (الواهي) في ردِّه مذهب الفرّاء(ت207هـ) في أصل قولهم: (اللهمَّ) إلى أنّ أصلها: "يا الله أمَّنا بخير، إلاَّ أنَّه لما كثر في كلامهم واشتهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا كما قالوا: هلمَّ، والأصل: ها الم فحذفوا الهمزة تخفيفا وأدغموا الميم كما قالوا: ويلمَّه، والأصل: ويلٌ لأمِّه؛ وإنما حذفوا وخففوا وهو قول واهٍ جدا"[4].

ولقد ذكر ابن مالك (ت 672 هـ) حكم (الضعيف) وقد كنى عنه بلفظ (الواهي) في ألفيته في مسألة رفع جواب الشرط إذا كان فعل الشرط والجواب مضارعين:

وبعد ماضٍ رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن[5]

يقول ابن عقيل(ت769هـ): "إن كان الشرط مضارعا والجزاء مضارعا وجب الجزم فيهما ورفع الجزاء ضعيف"[6].

الضعيف حكم تعليلي:

جاء الضعيف عِلَّة لبعض التراكيب النحوية التي تحكمت فيها نظرية العامل وعِلَّة الضعف هي "عدم قوّة العامل على العمل لضعف فيه"[7]، ولقد استعملها

---

(1) الكتاب 162/2، 163، 164.
(2) يوسف/90.
(3) البيان في غريب إعراب القرآن 34/1، 35.
(4) شرح المفصل 16/2.
(5) شرح ابن عقيل 373/2.
(6) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(7) العلل النحوية (أطروحة دكتوراه) 281.

النحاة في مسألة عدم تقديم خبر (إنَّ) وأخواتها على اسمها إلاّ إذا كان ظرفا وأنَّ هذه الأحرف إذا نصبت اسما ورفعت خبرا فلا يجوز تقديم الخبر على الاسم، فإذا كان الخبر جارا ومجرورا، أو ظرفا جاز تقديمه كقولك: إنَّ فيها زيدا، وليت عندك بكرا[1].

وعلة ذلك أنَّه: "لا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها إلاّ إذا كان ظرفا نحو (ليت هنا غير البذي) أو مجرورا نحو (ليت فيها غير البذي، ..."[2] فالعلّة في ذلك هي ضعف (إنَّ) وأخواتها وعدم تصرفها فهي لم تبلغ مرتبة الأفعال في القوّة.

و استعمل سيبويه(ت180هـ) وأوائل النحاة (علة الضعف) في كثير من مواطن كتبهم ومصنفاتهم وهي عِلّة ذكرت في علمي النحو والصرف[3].

يقول ابن الورّاق (ت 381هـ): "فإن قيل: فما الذي منع من التقديم والتأخير؟ قيل له: ضعفها في أنفسها إذ كانت حروفا لا تتصرف في أنفسها، فإنما عملت بالتشبيه به فألزمت وجها واحدا"[4].

وممن اعتمد هذه العلة الزجاجي (ت 337هـ)، والجرجاني (ت 471هـ)، وابن الخباز(ت 639هـ)، وابن يعيش (ت 643هـ)، وابن عصفور (ت 669هـ) وابن الناظم (686هـ) وأبو حيان (ت 745هـ) وغيرهم.

يقول ابن يعيش في علة عدم جواز إعمال (لا) النافية للجنس إذا فصل بينها وبين اسمها فاصل: "لا يجوز أن ينصب بها مع الفصل؛ لأنَّ (لا) لا تعمل لضعفها إلاّ فيما يليها وإذا لم يجز إعمالها مع الفصل تعين أن يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولزم تكرارها"[5].

---

(1) كشف الخصاصة/75، لابن الجزري(ت833هـ)، تح: مصطفى أحمد النماس، 1983م.

(2) توضيح المقاصد 335/1.

(3) ينظر: الكتاب 117/2، وشرح الشافية 258/1، لرضي الدين الاستراباذي(ت686هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ط5، 2006م، و دراسات في كتاب سيبويه/209.

(4) علل النحو/190.

(5) شرح المفصل 11/2، وينظر: توجيه اللمع /159، لابن الخباز (ت 639هـ)، تح: فائز زكي محمد دياب، دار السلام، 2002م، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب / 287، لعلاء

الدين الأربلي (ت975هـ)، تح: حامد أحمد نيل، مطبعة السعادة، 1983م.

ومما يؤكد ذلك ما ذكره أبو حيان في علة عدم إعمالها قوله: "إذا فصل بين (لا) والاسم بطل عملها لأنَّ (لا) أضعف من (إنَّ)"[1].

ويستعمل ابن الناظم (ت686هـ)علة الضعف في إهمال (ما) الحجازية إذا تقدّم خبرها على اسمها إذ يقول: "لأنَّ (ما) عامل ضعيف، لا قوّة لها على شيء من التصرف، فلذلك لم تعمل حال تقدّم خبرها على الاسم إلاّ فيما ندر"[2].

حكم القليل

القليل لغة:

"القلَّة: خلاف الكثرة"[3] والقلة تقتضي نقصان العدد، يقال: قوم قليل، وقليلون، وفي القرآن: ﴿لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾[4] يريد أن عددهم ينقص عن عِدّة غيرهم، وهي نقيض الكثرة، وليست الكثرة إلا زيادة العدد"[5].

القليل اصطلاحا:

استعمل النحاة واللغويون حكم (القليل) قسما من أقسام جمع التكسير وقالوا فيه (جمع القِلّة) من ثلاثة إلى عشرة وله أربعة أبنية قياسية[6]، واستعملوه غرضا من أغراض التصغير، ويقصد به: به: "تقليل عدد ما يتوهم أنه كثير"[7] "وهو أيضا غرض من أغراض الفعل ومتعلقة يتأتى بإدخال قد عليهما"[8] و"التقليل عند القراء هو الإمالة"[9].

(1) منهج السالك/87.
(2) شرح ابن الناظم/146.
(3) لسان العرب (قلل) 312/5.
(4) الشعراء/54.
(5) الفروق اللغوية/266.
(6) مبادئ العربية في الصرف والنحو/82، رشيد الشرتوني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط3، 1923م.
(7) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/191.
(8) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(9) كشاف اصطلاحات الفنون 550/3.

وجاء حكم (القليل) عند النحاة بشكل مستفيض واستعملوا له طرائق مختلفة للتعبير عنه وهو في اصطلاحهم: "ما ينحصر وجوده على القياس على وجه القلة"[1]، و"استعمله المعجميون للدلالة على قلّة استعمال العرب له وعدم شهرته، مما يجعله خارجا عن معنى الفصاحة"[2].

والقليل في اللغة والنحو كثير جدا وذلك بشهادة العلماء ومنهم ابن جني(ت392هـ) قائلا: "ما يرد في هذه اللغة مما يضعف في القياس ويقل في الاستعمال كثير جدا وان تقصيت بعضه طال"[3].

و أفرد ابن جني(ت392هـ) بابا للقياس على القليل إذ يقول: "باب جواز القياس على ما يقلُّ، ورفضه فيما هو أكثر منه: هذا باب ظاهره - إلى أن تعرف صورته - ظاهر التناقض، إلا أنه مع تأمّله صحيح وذلك أن يقلّ الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنّه ليس بقياس"[4].

وهذا المنهج في القياس على القليل كان عند يونس(ت182هـ) من قبل يقول د. الحلواني وهو يتحدث عن مستويات اللغة عنده: "وبقي من هذه المستويات اللغوية ما كان يعده يونس قليلا، وهذا الضرب غير مرذول عنده إذا كان يراعي أصلا من أصول اللغة وكثيرا ما نراه يجيزه إذا صحَّ عنده نقله عن الفصحاء، ولقد رأيناه يقبل ثبوت ياء المتكلم في المنادى، ورفع المستثنى المتقدم، على الرغم من قلة استخدامها"[5].

أساليب التعبير عن حكم (القليل):

استعمل النحاة حكم (القليل) كثيرا مصرّحا به بمادة (ق، ل، ل)، وكنّوا عنه بألفاظ أخرى تؤدي معنى (القليل) أما التصريح بحكم (القليل) فقد شمل صيغتين الأولى صيغة الاسم، والثانية صيغة الفعل، منفردا مَرّة، ومقترنا بأحد أحكام التقويم

(1) شرح المراح /41.
(2) البناء الداخلي للمعجم العربي (رسالة ماجستير)/118.
(3) الخصائص 129/1.
(4) الخصائص 115/1.
(5) المفصل في تاريخ النحو العربي/ 223/1، 224.

النوعي مَرّة أخرى.

ومن أمثلة استعمالهم لحكم القليل بصيغة الاسم منفردا ومقترنا قولهم: "وهي قليلة"[1] و"قليل لا يكاد يعرف"[2]، و"هو قليل خبيث"[3]، و"هم قليل"[4] و"أقلّ"[5]، و"شاذ قليل"[6]، و"قليل رديء"[7]، و"ذلك قليل عزيز ليس بالأصل"[8]، و"هذا قليل يحفظ"[9] و"ذلك قليل جدا"[10] و"هو القياس وإن كان قليلا"[11] و"ذلك وإن كان قليلا أقيس"[12]، و"هي قبيحة قليلة"[13] و"هي لغة شاذة"[14]، و"هي قليلة رديئة لا تكاد تعرف"[15]، و"إلاّ قليلا شاذا"[16] و"جائز قليل"[17] و"هذا عندنا من

(1) الكتاب 58/1، 117، 250، 292، 303، 38/2، 39، 40، 400، 99/3، 197، 222، 289، 567، 571، ومعاني القرآن للفراء 399/1، 14/2، 259، ومعاني القرآن للأخفش/17، 304، والمقتضب 66/1، 150، 84/2، 157، 203، وكشف المشكل/70، 276، والأمالي النحوية/86، 161، 204، وشرح الجمل 84/1، 128، 165، 185، وشرح الكافية 92/1، 134، 225، 287، 375، 379، 404.

(2) الكتاب 147/1.

(3) المصدر نفسه 389/1، 339.

(4) المصدر نفسه 28/2.

(5) المصدر نفسه 39/2، 221/3.

(6) المصدر نفسه 331/3، 321/4.

(7) الكتاب 555/3.

(8) المصدر نفسه 581/3.

(9) المصدر نفسه 119/4.

(10) الكتاب 240/4، والمقتضب 202/2، وكشف المشكل/172، وشرح الجمل 186/1، 187، 297، 329، 340، 369، 372، وشرح ابن الناظم/68، وارتشاف الضرب 1303/3.

(11) معاني القرآن للفراء 148/2.

(12) المصدر نفسه 184/2.

(13) المصدر نفسه 184/2، ومعاني القرآن للأخفش، 30، 60، 71.

(14) معاني القرآن للأخفش/41، 44، والأمالي النحوية/184.

(15) الكتاب 147/1، ومعاني القرآن للأخفش/46.

(16) معاني القرآن للأخفش/134.

(17) شرح الجمل 292/1.

القلة بحيث لا يقاس عليه"[1] و"قليل نادر"[2] و"لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به"[3] و"ضعيف و"ضعيف قليل"[4]، و"قليل ضعيف"[5]ومن أمثلة استعمالهم حكم (القليل) بصيغة الفعل قولهم: "وقلّما تقول العرب"[6] و"قلمّا"[7] و"قَلَّ"[8] و"لذلك قَلَّ"[9].
و "لما قَلَّ استعمالها"[10] و"يقلُّ"[11].

الكناية عن حكم (القليل):

استعمل النحاة بعض الألفاظ والعبارات التي تؤدي دلالة (القليل) والسبب في ذلك أنَّ هذه الألفاظ والعبارات لا تعني الردّ القطعي للتركيب القليل، والسبب الآخر هو أنَّ اللغة العربية لغة التلاعب بالأساليب، وكثرة المترادفات فلذلك هم لم يحبُّوا أن يقتصروا على مادة (ق، ل، ل) حتى لا يملّ السامع تكرارها وحتى لا يقول قائل إذا كانت كُلّ هذه التراكيب قليلة فما هو الكثير؟ وما السبيل إلى معرفته؟

1- التقليل بحرف التقليل (قَد)

استعمل النحاة حرف التقليل (قد) الداخل على الفعل المضارع، أو الفعل الماضي، وهم يريدون به حكم (القليل) والذي يؤكد ما ذهب إليه البحث قول ابن الحاجب (ت646هـ) في فائدة النعت: "وفائدته تخصيص أو توضيح، وقد يكون لمجرد الثناء أو الذمّ أو التأكيد، نحو: (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)[12]".

قال الرضي (ت 686هـ): "قوله: (قد يكون لمجرد الثناء) لفظة (قد) التي هي

(1) المصدر نفسه 84/1، 129، 173، 406، 439.
(2) شرح الكافية 146/1، 366.
(3) المصدر نفسه 366/1.
(4) البيان في غريب إعراب القرآن 145/3، وشرح ابن الناظم/36.
(5) الكتاب 466/1، وشرح ابن الناظم/270.
(6) معاني القرآن للفراء 65/3.
(7) المقتضب 113/1.
(8) المصدر نفسه 150/1.
(9) شرح الجمل 364/1.
(10) شرح الكافية 22/1.
(11) شرح ابن عقيل 256/3.
(12) الحاقة /13.

للتقليل في المضارع مؤذنة بأنَّ مجيئه لمجرد الثناء، أو الذم، أو التأكيد: قليل"[1].

ولقد طفحت[2] ألفية ابن مالك على حد وسم أحد الباحثين لهذا الاستعمال، وأشار إلى ذلك شرّاحها يقول ابن مالك(ت672هـ) في مسألة زيادة حرف الجر الباء الداخل على خبر(ليس، وما، ولا):

وبعد ما وليس جَرّ البا الخَبَر   وبَعدَ لا ونفي كان قَد يُجَرّ[3]

يقول ابن عقيل(ت769هـ): "تزاد الباء كثيرا في الخبر بعد (ليس وما).. وقد وردت زيادة الباء قليلا في خبر (لا)..."[4]، ويقول الأشموني (ت 918هـ) بعد لا النافية.. وبقية النواسخ قليلا"[5]، ويقول الصبان (ت1206) معلقا على قول الاشموني: "قوله: (قليلا) أتى به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل"[6].

ويقول ابن مالك(ت672هـ) في مسألة حذف حرف النداء إذا كان غير مندوب أو مضمر، أو مستغاثا به[7]:

وغيرُ مندوبٍ ومضمر وما   جا مُستغاثاً قد يُعرّى فاعلما[8]

ومن أمثلة استعمالهم لهذا التعبير قولهم: "وقد قرئ"[9] و"قد قال ناس من العرب"[10] و"قد قال العرب"[11] و"قد قرأها قوم نصبا"[12] و"قد قال

(1) شرح الكافية 313/2، وينظر: شرح ألفية ابن معط 941/2، عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تح: علي موسى الشوملي، الشوملي، مكتبة الحويجي، الرياض، ط1، 1405هـ - 1985م، 2والكواكب الدرية36/2، د. عبد الحميد السيد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار التأليف، القاهرة، (د، ت).

(2) شرح ابن عقيل 309/1، وينظر: الوجه الضعيف في النحو(رسالة ماجستير)22.

(3) شرح ابن عقيل 309/1.

(4) شرح ابن عقيل 1 / 309.

(5) شرح الأشموني 368/1، 369.

(6) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

(7) شرح ألفية ابن مالك، للسيوطي/200.

(8) المصدر نفسه /199.

(9) معاني القرآن للأخفش/18.

(10) المصدر نفسه /22.

(11) المصدر نفسه/23.

(12) المصدر نفسه/28.

قوم"[1] و"قد قرأ بعض القراء"[2] و"قد زعم بعض المفسرين"[3] و"قد يقول هذا بعض الناس"[4] و"قد و"قد جاء ... قليلا"[5] و"قد تضيف العرب ... إلا أنّ ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه"[6].

والأمثلة كثيرة لا يسمح المقام بذكرها جميعا[7] وما ذكره الباحث فيه صورة واضحة لمجيء (قد (قد للدلالة على التقليل وهذه الأمثلة وغيرها كثير تدلّ دلالة ظاهرة على أنّ هذا القليل مستعمل في مخاطباتهم ومصنفاتهم. فهو حينما يقول: "قد قرئ" أي أنه مستعمل ولكنه على وجه القلة، أو قد قال ناس، أو قد جاء ... وما شاكل ذلك مما فيه معنى الاستعمال والردّ غير القطعي.

2- **التقليل بحرف التبعيض (من)**

أجمع النحويون على أن من معاني (مِن) التبعيض والتبعيض فرع التقليل وعلامته أن تسد كلمة (بعض) مسد (مِن) التي بمعناها[8]، ومن أمثلة استعمالهم هذا التعبير للدلالة على التقليل قولهم: "... وهو من لغة الأنصار"[9] و"من العرب من يقول"[10] و"من العرب من يقول.. وذلك قليل قبيح"[11] و"ناس من بني تميم يقولون"[12]. و "قوم من العرب يقولون ... وهم قليل، وله وجيه من

---

(1) المصدر نفسه /28، 30.

(2) المصدر نفسه/30.

(3) المصدر نفسه /50.

(4) المصدر نفسه /66.

(5) الأمالي النحوية/161.

(6) شرح الجمل 173/1.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء 8/1، ومعاني القرآن للأخفش/94، 157، والمقتضب 185/1، 202/2، 247/4، 263، وكشف المشكل /143، 161 والجنى الداني/24، 26.

(8) الصاحبي/273، وأسرار العربية/259، والجنى الداني /309، ومغني اللبيب 420/1، وهمع الهوامع 377/2.

(9) معاني القرآن للفراء 153/2.

(10) معاني القرآن للأخفش/24، 25، 30.

(11) المصدر نفسه/30، 121.

(12) المصدر نفسه/49.

القياس"[1] و"قوم من النحويين"[2] و"منهم من يقول"[3].

3- التقليل بلفظة (بعض) كناية حكم القليل

" بعضُ الشيء: طائفة منه ... قال أبو العباس أحمد بن يحيى: أجمع أهل النحو على أنَّ (البعضَ) شيء من أشياء، أو شيء من شيء"[4].

ولقد استعمله النحاة كناية عن حكم (القليل) ومن أمثلة استعمالهم له قولهم: "وقد قال بعض من لا يعرف العربية"[5] و"كقول بعض الناس"[6] و"قد سمعنا بعض ذلك"[7] و"قرأ بعضهم"[8] و"هم بعض أهل الحجاز"[9] و"قد قرأ قوم وهي لغة لبعض العرب" وهي لغة شاذة"[10] و"بعض العرب"[11] و"قال بعض العرب"[12] و"قال بعض بني فقعس"[13] و"أجاز بعض النحويين"[14]، و"قال بعض الكوفيين"[15].

ويلاحظ أن التبعيض جاء حكما على بعض كلام العرب عامة أو بعض على لغة قبيلة معينة، أو وسما لمذهب طائفة معينة من النحويين.

---

(1) المقتضب 179/2.
(2) المصدر نفسه 347/3.
(3) المصدر نفسه 168/3.
(4) لسان العرب (بعض) 226/1.
(5) معاني القرآن للفراء 8/1.
(6) معاني القرآن للأخفش/25.
(7) المصدر نفسه/30.
(8) المصدر نفسه /25، 30، 37، 40، 42.
(9) المصدر نفسه/39.
(10) المصدر نفسه/44، 55، 58، 61، 66، 71، 75، 77، 79، 87، 113، 119، 157.
(11) المقتضب 326/2، 164/3، 105/4، 252، 272.
(12) كشف المشكل/76، 143، 151.
(13) المصدر نفسه/183، 228، والأمالي النحوية/188، 241، وشرح الجمل 104/1، 115، 311، 329.
(14) شرح الجمل 429/1، وشرح الكافية 34/1، 60، 71.
(15) شرح الكافية 73/1، 84، 94، 102، 112، 339، 342، والجنى الداني/24، 28، 32، 34، 44، 58، 62، 74.

4- نفي أحكام (الكثرة) كناية عن القليل

بيّن اللغويون دلالة (القليل) بأنَّه ضدّ (الكثير) وإذا نفى النحوي حكم (الكثرة) من قبل (ليس بكثير) أو (لا يطرد) وما شاكل ذلك فإنه يرمي إلى بيان حكم القليل فإذا كان التركيب ليس بالكثير فماذا يكون؟ فبطبع الحال يكون قليلا.

ومن أمثلة استعمالهم هذا الأسلوب قولهم: "وليس بالكثير"[1] و"ليس بمطرد"[2] و"لا تطرد"[3] و"هذه الكلمة ليست بالكثيرة وقد جاءت في القرآن"[4] و"هو مع ذلك ليس بالكثير"[5] و"هو غير شائع"[6] و"ليسا بمطردين"[7] و"ليس بمشهور"[8] و"غير مطرد"[9].

5- ألفاظ أخرى كناية عن حكم القليل

من الألفاظ التي كني فيها عن حكم (القليل) حكم (النَّزر) وهو من "نزُر الشيء (بالضم) نَزَارة ونُزورا فهو نَزرٌ ونـزَور بـ (الفتح) ونَزير أي: قليل"[10]، وهذا الحكم قد تردد كثيرا في ألفية ابن مالك(ت672هـ) وذكره في أكثر من موطن وفسَّره شُرّاح الألفية بـ (القليل) ومنها في باب حروف الجر، جر المضمر بـ (رُبَّ):

وما رَووا من نحو رُبَّهُ فتى نزر كذا (كها) ونحوهُ أتى[11]

قال ابن عقيل(ت769هـ): "والذي رُويَ من جر (رُبَّ) المضمر من نحو (ربَّه فتى) قليل وكذلك جر الكاف نحو كها"[12].

---

(1) الكتاب 357/2، 365، معاني القرآن للفراء 102/1.
(2) الكتاب 280/3، 333/4، 346، 354، والأمالي النحوية/239.
(3) الكتاب 182/4.
(4) معاني القرآن للأخفش/98، 229.
(5) الأمالي النحوية/69.
(6) المصدر نفسه/185، 223.
(7) شرح الكافية 334/1، 109/2، 224.
(8) المصدر نفسه 182/2.
(9) الجنى الداني/105.
(10) المصباح المنير (نزر).
(11) شرح ألفية ابن مالك / للسيوطي/136.
(12) شرح ابن عقيل 14/2.

ويقول أبوحيان(ت745هـ) في باب حذف العائد على الموصول: "العائد الضمير إن كان منصوبا بوصف فحذفه نزر جدا نحو: الذي معطيك زيد درهم أي: معطيكه"[1]، أي: إن كان العائد متصلا بأحد المشتقات وحكمه النصب فحذفه نزر جدا؛ لأن معطى اسم فاعل وهو من الأفعال التي تنصب مفعولين؛ولأن الضمير لا يوصف بل يوصف الاسم.

ويعبر عن القليل بلفظ (العزيز) وهو من ألفاظ الدلالة على القلّة يقال: "عزَّ الشيء إذا قَلَّ فلا يكاد يوجد"[2] "وذلك قليل عزيز"[3] و"عزيز جدا"[4]، ومن الأمثلة التي ورد فيها حكم (القليل) بحالتي بحالتي التصريح عنه والكناية عنه.

ما قاله سيبويه(ت180هـ) في قراءة من قرأ قوله تعالى: **(وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ)**[5] "وزعموا أنَّ بعضهم قرأ: **(ولاتَ حينُ مناصٍ)**وهي قليلة"[6] يقول أبو حيان: "قرأ الجمهور (ولاتَ حينَ) ... فعلى قول سيبويه عملت عمل (ليس) واسمها محذوف تقديره: ولاتَ الحينُ حين فوات ولا فرار، وعلى قول الأخفش يكون (حينَ) اسم لات عملت عمل إنَّ نصبت الاسم ورفعت الخبر، والخبر محذوف تقديره: ولاتَ أرى حين مناص، وقرأ أبو السمال (ولاتُ حينُ) بضم التاء ورفع النون فعلى قول سيبويه (حينُ مناص) اسم لات والخبر محذوف"[7].

يلاحظ أنَّ القليل أطلق على قراءة شخص واحد وهو (أبو السمال)، لأنه هو الوحيد الذي انفرد بهذه القراءة، يقول الأستاذ محيي الدين الدرويش: "... ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين على أنَّه اسمها، وخبرها محذوف"[8].

ويقول سيبويه(ت180هـ) في باب (أيّ): "وجاز إسقاط (هو) في أيّهم كما

(1) ارتشاف الضرب 1019/2.
(2) مختار الصحاح(عزز)، 429.
(3) الكتاب 581/3، شرح ابن الناظم/68، وارتشاف الضرب 433/3.
(4) شرح الكافية 293/1، البحر المحيط 128/2.
(5) ص/1.
(6) الكتاب 58/1.
(7) البحر المحيط 367/7.
(8) إعراب القرآن الكريم وبيانه 437/6.

كان: لا عليك تخفيفا ولم يجز في أخواته إلاّ قليلا ضعيفا"[1]، وقال ابـن النـاظم(ت686هــ) في الموضع نفسه: "إذا لم تطل الصلة فالحذف ضعيف قليل"[2].

يقول الفراء(ت207هـ): "فإذا كان الفعل واقعا مـن مكنـيّ عـلى مكنـيّ سـواه تُـدخل الـنفس. تقول: غُلامُك أهلك مالك ثم تكني عن الغلام والمال فتقـول: هـو أهلكـه ولا تقـول: هـو أهلـك نفسـه وأنت تريد المال، وقد تقول العرب في ظننت وأخواتها من رأيـت وعلمـت وحسـبت فيقولـون: أظنُّنـي قائما، ووجدني صالحا، لنقصانهما وحاجتهما إلى خبر الاسم، وربما اضطرّ الشاعر فقال: علمتني وفقدتني، فهو جائز، وإن كان قليلا"[3].

ويقـول أيضـا في قـراءة قولـه تعـالى: (قَالُوا إِنْ هٰذن لَسَاحِرَان)[4] "فقراءتنـا بتشـديد (إنَّ) وبالألف على جهتين: إحداهما على لغة بني الحارث بـن كعـب: يجعلـون الاثنـين في رفعهـما ونصـبهما وخفضهما بالألف، وأنشدني رجل من الأسد عنهم. يريد بني الحارث:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مَساغا لِناباه الشجاعُ لصمَّما[5]

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسدي، وحكي هذا الرجـل عـنهم: هـذا خـطٌّ يـدا أخـي بعينـه وذلك - وإن كان قليلا أقيس"[6].

ومن أمثلة الكناية عن حكم (القليل) بحرف التقليل (قد) ما قاله الأخفش(ت215هـ) في جمع كلمة (شيطان): "وقد قال ناسٌ من العرب: (الشياطون) لأنَّهم شبَّهوا هذه الياء التي كانـت في شـياطين بعدها نون وكانت في جميع وقبلها كسرة، بياء الإعراب التي في الجمـع، فلـمَّا صـاروا إلى الرفـع أدخلـوا الواو"[7].

(1) الكتاب 398/1.
(2) شرح ابن الناظم/36.
(3) معاني القرآن 106/2.
(4) طه/63.
(5) البيت للمتلمس كما في لسان العرب(صمم)، 74/4.
(6) معاني القرآن 184/2.
(7) معاني القرآن/22.

ويقول أيضا في قراءة أبي السمّال وقد كنّى عن القليل بلفظة (بعض) في إضافة اسم الفاعل المجموع جمع سلامة وحذف النون منه ونصب ما بعده على المفعولية لا جرّه على الإضافة وقد تحقق ذلك في قوله تعالى: (فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللـهِ)[1]، "وزعموا أنّ بعض العرب قال: "... غيرُ معجزي اللـهَ" وهو أبو السمال وكان فصيحا"[2].

ومن أمثلة الكناية عن حكم (القليل) بنفي الكثرة ما ذكره الفراء(ت207هـ) في مجيء (ما) للدلالة على العاقل حيث يقول: "وقد تجعل العرب (ما) في بعض الكلام للناس، وليس بالكثير"[3].

و كنى ابن مالك(ت672هـ) عن حكم (القليل) بلفظ (النزر) في مسألة الكحل قائلا:

ورفعه الظاهر نزر ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا[4]

يقول الأشموني (ت 918هـ) شارحا قول ابن مالك المتقدم: "أي: أفعَل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كلِّ لغة ولا يرفع اسما ظاهرا، ولا ضميرا بارزا إلاَّ قليلا، حكى سيبويه مررتُ برجلٍ أكرم منهُ أبوه، وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنَّه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع"[5] أي: إنّ رفع (أكرم) لـ(أبوه) قليل، وهذا ما حكاه سيبويه، وسبب القلة في ذلك هو علة ضعف (أفعل) عن وقوعها موقع (يفعل) أو (فاعل).

---

(1) التوبة/3.
(2) معاني القرآن/71، وينظر: همع الهوامع 165/1.
(3) معاني القرآن 102/1.
(4) شرح الأشموني 75/3.
(5) المصدر نفسه 76/3.

حكم المكروه

المكروه لغة:

"الكَرهُ، والكُرهُ: الإباء والمشقَّة ... والكُره: نقيض الحبّ"[1].

المكروه اصطلاحا:

يبدو أنَّ المعنى الاصطلاحي للمكروه أُخذ من المعنى اللغوي فمعناه اللغويّ خلاف الحبّ، وفيه إشارة إلى الأخذ به على وجه المشقة والعنت يقول الدكتور سعيد جاسم الزبيدي في حكم المكروه أنَّه قد: "استعمله النحاة لبيان ضعف الكلام واجتنابه، وهو متأثر بما استعمله الفقهاء والمحدّثون... ويقع عند النحاة مثله من عبارات (كرهوا) و(مستكره) و(استكراه) و(أكرهه) ويراد بها كلها أن تستبعد من الكلام، وإن نصُّوا أحيانا على جوازها"[2].

وعَدَّ الدكتور أحمد سليمان ياقوت حكم (المكروه) من الأحكام الوصفيَّة عند سيبويه لأنه قد استعمل حكم المكروه وقد جعل مناط القياس هو الاستعمال العربي لهذه التراكيب، بعد استقصائه لها واستقرائه وحفاوته بها[3].

أساليب التعبير عن حكم (المكروه)

استعمل النحاة مادة (كره) بصيغتين هما:

- صيغة الاسم
- صيغة الفعل

فمن الأولى قولهم: "كراهية"[4] و"كراهة"[5]، و"هي مستكره"[6].

---

(1) لسان العرب(كره) 398/5.

(2) القياس في النحو العربي/155.

(3) ينظر: الكتاب بين المعيارية والوصفية/45.

(4) الكتاب 181/1، 293، 365، 223/2، 242، 347/4، ومعاني القرآن للفراء 65/1، 103/2، والمقتضب 126/2، 136/3.

(5) الكتاب 364/1، ومعاني القرآن للأخفش/234، والمقتضب 57/1، 112، وشرح الجمل 57/1، وشرح الكافية 293/2.

(6) الكتاب 24/2، 60/3، ومعاني القرآن للفراء 16/3، وشرح الكافية 181/2.

و"مكروه"[1]، و"هو مستكره"[2]، و"لكراهيتهم"[3]، ومن أمثلة الصيغة الثانية قولهم: "فكرهوا"[4] و"استكرهه"[5] و"هو ممّا أكرهه"[6]، و"يكرهه"[7] و"استكرهوا"[8]، و"يستكره"[9].

ومن أمثلة حكم (المكروه) ما ذكره سيبويه(ت180هـ) عن الخليل(ت175هـ) في مجيء (كيف) للدلالة على الشرط إذ يقول: "وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع فقال: هي مستكرهة، ليست من حروف الجزاء، ومخرَجُها على الجزاء؛ لأنَّ معناها على أيٍّ حال تكن أكن"[10].

و أجاز قطرب (ت 206هـ) الجزاء بـ(كيف) على القياس لا على السماع، يقول ابن عصفور (ت 669هـ) وهو ينقل رأيه بذلك: "زعم قطرب أنَّه يجوز الجزاء بها بالقياس لا بسماع من العرب"[11]، وكذلك أجاز الكوفيون الجزاء بكيف وفاقا لقطرب[12].

ومن أمثلة حكم (المكروه) ما قاله الفرّاء(ت207هـ) في إعراب الظرف (يوم) وبنائه في قوله تعالى: (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ)[13]. "... وإن قلت: (هذا يومٌ ينفع

(1) معاني القرآن للفراء 327/1، والمقتضب 23/3.
(2) معاني القرآن للفراء 55/3.
(3) المقتضب 81/1.
(4) المصدر نفسه 29/1، 30، 218، الأمالي النحوية/72.
(5) شرح الجمل 208/1.
(6) معاني القرآن للفراء 245/1.
(7) معاني القرآن للأخفش/244.
(8) الكتاب 334/1، وشرح الجمل 100/1.
(9) شرح الكافية 321/2.
(10) الكتاب 60/3.
(11) شرح الجمل 313/2.
(12) ارتشاف الضرب 1868/4، وينظر: شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل 973/3، لأبي حامد الغزالي (ت505هـ)، تح: محمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971م، ومغني اللبيب 270/1.
(13) المائدة /119.

الصادقين)كما قال الله: (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ)[1] تذهب إلى النكرة كان صوابا، والنصب في مثل هذا مكروه في الصفة[2]؛ وهو على ذلك جائز، ولا يصلح في القراءة"[3] أي: أنَّ نصب (يوم) وإضافته إلى ما بعده مكروه ولكنه جائز.

المكروه حكم (تعليلي):

علَّة الكراهة هي علة القبح نفسها تقول الدكتورة الحديثي فيهما: "هي استكراه وقبح لأمر من الأمور في العبارة أو في الكلمة فيفرّون منها إلى ما يحسن ويستحبّ"[4]، ولقد أكّد كثير من الباحثين الباحثين أنَّ علّة الكراهة والقبح هما شيء واحد ويلجأ النحويّ إليها فرارا إلى الحسن من التراكيب[5].

ولقد ذكرها أبو حيان (ت 745هـ) والمرادي(ت 749هـ) وهما يعللان حذف نون الوقاية من الأحرف المشبهة بالفعل كراهة اجتماع الأمثال[6] فيقول المرادي في علة توكيد المثنى بالجمع كقولنا: جاء الزيدان أنفسُهما: "وترك الأصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين، وعدل إلى الجمع لأنَّ التثنية جمع في المعنى"[7].

حكم الضرورة

الضرورة لغة:

"الضَّرُّ، والضُّرُّ: لغتان ضدّ النفع ... والاضطرار الاحتياج إلى الشيء، وقد اضطرَّهُ إليه أمرٌ ... ورجلٌ ذو ضرورة أي: ذو حاجة، وقد اضطرَّ إلى الشيء: أي

---

(1) البقرة/123.

(2) الصفة مصطلح كوفي يراد به الظرف، ينظر: مدرسة الكوفة/309، 310.

(3) معاني القرآن 326/1، 327.

(4) دراسات في كتاب سيبويه/203.

(5) ينظر: العلة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث (أطروحة دكتوراه)، 76، عبد الكريم محمود القيسي، كلية كلية الآداب، جامعة بغداد، 2000م، والعلل النحوية (أطروحة دكتوراه) /257، 282، والنحو الوافي 3/ 505، د. عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط5، 1975م.

(6) منهج السالك/20، وتوضيح المقاصد 158/1، والعلل النحوية (أطروحة دكتوراه)/283.

(7) توضيح المقاصد 160/3.

أُلجئ إليه"[1].

الضرورة اصطلاحا:

هي: "ما ليس للشاعر عنه مندوحه"[2] أو هي: "حفظ وزن الشعر الداعي إلى جواز ما لا يجوز في النثر"[3] أو هي: "لغة الشعر"[4] أو هي: "ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء أكان للشاعر عنه عنه مندوحة أم لا"[5].

و سمِّيت الضرورة الشعرية بذلك من باب التغليب وإطلاق الخاصّ على العام كما يقول د. الحلواني: "وحديث النحاة عن الضرورة ... يدلُّ على فهمهم لملابسات اللغة الشعرية، فهم ينظرون إليها على أنَّها خاصة بالشعر أو النثر المسجوع أو المثل الذي يدور على الألسنة، وإذا أطلقوا عليها اسم (الشعرية) فلأنَّهم لا حظوا الكثرة، فأطلقوا الخاصّ على العام"[6].

ومن خصائص الضرورة: "أنَّها سماعية، ولا يسوغ للمولدين إحداث شيء منها بمعنى أنَّه يتوقف عندما سمع منها ولا يجوز لغير من يحتجّ بكلامه أن يرتكب مخالفة لغويّة ويحيلها من بعد إلى مجموعة الضرائر التي وردت عن الشعراء المعتمدين"[7].

أمَّا أقسام الضرورة فلقد اختلف النحاة فيها بين مجمل لها، ومفصّل، فقسّمها الزمخشري (ت 538هـ) على عشرة أقسام ونظمها في بيتين من الشعر:

ضرورة الشعر عشرٌ عدّ جملتها   قطع ووصل وتخفيف وتشديدُ

(1) لسان العرب (ضرر) 117/4، 118.
(2) الاقتراح /21.
(3) كشاف اصطلاحات الفنون 105/3.
(4) الضرورات الشعرية / 11، د. خليل بنيان الحسون، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 1403هـ - 1983م.
(5) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر /9، السيد محمود شكري الآلوسي، مكتبة دار البيان، بغداد، (د، ت).
(6) أصول النحو العربي/77.
(7) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/132.

مدّ وقصر وإسكان وتحريـــــك ومنع صرف وصرف ثم تحديدُ[1]

و قسّـمها الشـيخ حيـدرة اليمنـي (ت 599هـ) عـلى: "نيـفٍ وأربعـين ضرورة"[2]، وأجملهـا السيوطي(ت911هـ) بقسمين هما: الضرورة الحسنة وهي: "ما لا يُستهجن ولا تستوحش منـه الـنفس كصرف ما لا ينصرف ... الخ"[3]، والضرورة المستقبحة وهـي: "مـا تسـتوحش منـه الـنفس كالأسـماء المعدولة، وما أدى إلى التباس جمع بجمع"[4].

أساليب التعبير عن حكم (الضرورة):

عبَّر النحاة عن حكم (الضرورة) بصيغة الفعل بقسميه الماضي والمضارع خلا الأمر، وبصيغة الاسم منفردا مرّة ومقترنا بأحد أحكام الردّ مَرّة أخرى، ومن أمثلة استعمالهم: "يضطرّون"[5] و"اضطرَّ"[6] و"اضطرَّ"[6] و"اضطرارا"[7] و"مضطرين"[8] و"قد يجوز النصب في اضطرار الشعر ... وهو ضعيف في الكلام"[9] و"هذا اضطرار وهو في الكلام خطأ"[10] و"لست أراه ممتنعا عند الضرورة"[11]، و"لكن إذا اضطرَّ شاعرٌ جاز"[12] و"ما لا يجوز إلاّ أن يضطرّ شاعر"[13] و"النحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطرَّ"[14] و"إن اضطرَّ شاعر جاز ... وليس ذلك

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 105/3.
(2) كشف المشكل/390، 391.
(3) الاقتراح/20، وارتقاء السيادة/42.
(4) الاقتراح/20، وارتقاء السيادة/42.
(5) الكتاب 32/1.
(6) المصدر نفسه 98/1، 134، 407.
(7) المصدر نفسه 169/1، 269/2، 62/3.
(8) المصدر نفسه 307/1، 61/3.
(9) المصدر نفسه 39/3.
(10) المصدر نفسه62/3.
(11) المقتضب 102/1.
(12) معاني القرآن للفراء 57/1، والمقتضب 102/1.
(13) المقتضب 166/1.
(14) المصدر نفسه 132/2.

بحسن"[1]، و"اعلم أنَّ الشعراء يضطرّون"[2] و"هو غير جائز لأن الشعر موضع ضرورة"[3] و"لكنّه جاء جاء على خلاف القياس للضرورة"[4] و"لا يجوز إلاّ في ضرورة شعر أو في نادر كلام"[5]، و"كان ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه"[6] و"أقبح الضرائر"[7] و"لم يجز إلاّ في ضرورة شعر أو في شذوذ كلام"[8] و"لا يجوز ... إلاّ في ضرورة أو ندور"[9].

يقول سيبويه (ت180هـ): "وليس شيء يضطرّون إليه إلاّ وهـم يحـاولون بـه وجهـا"[10] أي: أن النحاة إذا اضطرّوا وجدوا لما اضطرّوا إليه وجها من القياس، يقـول د. الحلـواني: "ويظـلُّ سـيبويه أمينـا لهذا الأصل في جميع كتابه، إذ نراه ابدا يوجِّهُ الضرورة توجيها قياسيا"[11].

ومن التوجيهات القياسية لحكم الضرورة ما ذكـره سـيبويه في حـذف نـون الوقايـة مـن كلمـة (ليت) وهي حرف مشبه بالفعل كقول الشاعر:

كمنية جابرٍ إذ قال ليتي أصادِفه وأفقدُ جُلَّ مالي[12]

"قد قال الشعراء (ليتي) إذا اضطروا كأنَّهم شبّهوهُ بالاسم حيث قالوا:

(1) المقتضب 307/2.
(2) المصدر نفسه 91/4.
(3) كشف المشكل/229.
(4) الأمالي النحوية /125.
(5) شرح الجمل 63/1، 72، 82، 130، 178، 283.
(6) المصدر نفسه 377/1، 443.
(7) المصدر نفسه 401/1.
(8) المصدر نفسه 491/1.
(9) الجنى الداني/48، 69، 78، 113، 151.
(10) الكتاب 32/1.
(11) أصول النحو العربي/78.
(12) البيت للشاعر زيد الخيل في الكتـاب 370/2، والنـوادرفي اللغـة /68، لأبي زيـد الأنصـاري (ت215هــ)، تـح: محمـد عبد القادر أحمد دار الشروق، 1981م، ومجـالس ثعلـب/129، وشرح المفصـل 90/3، وخزانـة الأدب ولـب لبـاب لسان العرب 446/2، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1977م.

الضاربي، والمضمر منصوب"[1] أي: إنّهم حذفوا تشبيها لها بالاسم، وياء المتكلم تعرب اسم (ليت) في محل نصب.

ويقول ابن السراج(ت316هـ) في حكم (الضرورة) في مسألة حذف همزة الاستفهام: "... وأمَّا المنقطعة فنحو قولك: أعمرو عندك أم عندك زيدٌ وأنَّها لا بلٌ أم شاءٌ، ويجوز حذف ألف الاستفهام في الضرورة"[2].

ويصدر ابن عصفور (ت 669هـ) حكم (الضرورة) على إضمار (أن) في غير مواطن إضمارها: "فهذه الأماكن التي تضمرُ فيها (أن) وما عدا ذلك لا يجوز فيه النصب بإضمار (أن) إلاّ في ضرورة شعر أو في نادر كلام"[3].

ويقول في مسألة تقديم معمول الخبر إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور: "فإن كان المعمول غير ظرف أو مجرور، فلا يخلو أن تقدّمه على الاسم مع الخبر أو وحده، فإن قدّمته وحده لم يجز لأنَّك تولي الفعل ما ليس بمعمول له وتترك معموله، وقد تجنبت العرب مثل هذا في المعاني كما تجنبته في الالفاظ ... فإن جاء من ذلك شيءُ في الشعر كان ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه"[4].

الضرورة حكم (تعليليّ):

عِلّة الضرورة من العلل التي ذكرها النحاة يقول السيوطي (ت 911هـ): "إنَّ الضرورة من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، إنَّما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام"[5]، وعِلّة الضرورة هي: "الخروج على المألوف من القواعد في الشعر أملته على الناظمين ضرورات الوزن ومقتضيات الإيقاع، والنغم، فأجازه العروضيون للشعراء دون الناثرين وهي من العلل التي عنى بها اللغويون"[6].

---

(1) الكتاب 370/2.

(2) الأصول في النحو 213/2.

(3) شرح الجمل 63/1، وينظر رأيه في: المقاصد النحوية 402/4.

(4) شرح الجمل 377/1.

(5) الأشباه والنظائر 251/1.

(6) العلل النحوية (أطروحة دكتوراه) /280، 281.

ومن أمثلة هذه العلة ما ذكره ابن الناظم(ت686هـ) في تعليله كسر نون الجمع للضرورة كقول الشاعر:

وماذا تبتغي الشقراء[1] منّي وقد جاوزت حدّ الأربعين[2]

ولقد تابع المرادي (ت749هـ) ابن الناظم في كون أنَّ العلة هي علة ضرورة[3].

ومن أمثلة حكم (الضرورة التعليلي) ما ذكره المرادي في إعمال (لم) الجازمة مع الفصل بينها وبين معمولها حيث يقول: "إنَّ (لم) قد يفصل بينها وبين مجزومها اضطرار كقول الشاعر:

كأن لم سوى أهل من الوحشِ تؤهل[4]"[5]

حكم الشاذ

الشاذ لغة:

"شَذَّ عنه يَشِذُّ شذوذا: انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذّ"[6] فهو التفرق، والانفراد، والندرة.

الشاذ اصطلاحا:

يقول ابن جني (ت392هـ) هو: "ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره"[7]، أو هو: "ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته

---

(1) وفي رواية (الشعراء) وهو المشهور.

(2) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع22/1، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت1331هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1999م.

(3) شرح ابن الناظم /49، وتوضيح المقاصد 99/1.

(4) البيت لذي الرمّة في ديوانه/506، تح: عبد القدوس أبو صالح، دمشق، 1393هـ - 1973م، وشرح شواهد المغني 678/2، للسيوطي (ت911هـ)، القاهرة(د، ت).

(5) توضيح المقاصد 235/4.

(6) لسان العرب(شذذ) 410/3.

(7) الخصائص 99/1، وينظر: لسان العرب 411/3.

كالقوَدَ[1]"[2]، ويقول الشريف الجرجاني (ت816هـ): "إنَّ الشاذ نوعان: شاذٌّ مقبول، وشاذٌّ مردود، أمَّا المقبول: فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء والبلغاء وأمَّا الشاذ المردود: فهو الذي يجيء على خلاف القياس ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء"[3] أو هو: "ما يكون وجوده كثيرا ولكن ولكن يكون على خلاف القياس"[4] أي: أنَّ شرط قبول الشاذ "أن يوافق الاستعمال ولكنّه لا يقاس عليه"[5].

ويقول السيوطي (ت911هـ): "اعلم أنَّ الشيء إذا اطرّد في الاستعمال وشذَّ عن القياس فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنَّه لا يُتخذ أصلا يقاس عليه غيره"[6]، ويقول الدكتور محمد سمير اللبدي إنَّ الشذوذ: "هو الخروج عن القياس وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد العامة، أو هو مخالفة القياسي من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته، والشذوذ من الأحكام الشائعة التي كثر ذكرها في مجال تقويم القواعد النحوية، حتى أنه يعتبر[*] ظاهرة بارزة تعلن عنها كل مراجع النحو ومصنّفاته"[7].

على حين أكد الباحث علي حلو حوّاس أنَّ حكم الشاذ من المصطلحات التي أخذها المعجميون عن غيرهم ولم يبتكروها ويريد بهم المحدِّثين وعلماء القراءات[8]، ومن كُلِّ ما سبق من الحدود التي وضعها اللغويون والنحويون يمكن للباحث أن يقول: إنَّ الشاذ في النحو: **هو كل تركيب خالف القياس، ولم يكن فيه من كثرة السماع ما يوصله إلى حدٍّ وضع قاعدة قياسية له.**

---

(1) وجه شذوذ القود تحرك الواو وانفتاح ما قبلها ولكنها لم تقلب ألفاً.
(2) مجموعة شرح الشافية 20/1.
(3) التعريفات/127.
(4) شرح المراح/41.
(5) البناء الداخلي للمعجم العربي (رسالة ماجستير)، 114.
(6) المزهر 182/1.
(7) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/113.
(*) كذا وردت والأصح يعد.
(8) ينظر: البناء الداخلي للمعجم العربي (رسالة ماجستير) 115.

ويرى د. اللبدي أنَّ حكم (الشاذ) ظاهرة تنسب للبصريين أكثر من غيرهم قائلا: "ولعلَّ الإكثار من الإحالة إلى الوصف بالشذوذ ظاهرة تحسب لنحو البصرة أكثر من نحو غيرها، وقد دعاهم إلى ذلك تشددهم في وضع قواعدهم، وحرصهم البالغ على تحري سلامتها وصحتها، حتى إذا ما فوجئوا بما يخرج عن قواعدهم ممَّا قاله العرب الخلص أحالوه إلى الشذوذ حفاظا على اتساق موازينهم، وفي اعتقادنا أن نظرة جديدة إلى ما حكم عليه بالشذوذ تدخله في مجال المسموحات طلبا للتخفيف والتيسير دون أن يحمل مثل هذا على ما يمكن أن يحمله عليه من تساهل مخل"[1].

أقسام الشذوذ:

عمل ابن جني(ت392هـ) على تقسيم (الشاذ) جاعلا ملاك الأمر في هذا التقسيم هو الاستعمال والقياس قائلا:

1- " مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال ... نحو قولك عسى زيدٌ قائما أو قياما، هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هاهنا، وذلك قولهم: عسى زيدٌ أن يقوم"[2].

2- "المطّرد في الاستعمال الشاذ في القياس ... وذلك نحو قولهم: أقائمُ أخواك أم قاعدان هذا كلامهم - يعني أنه سمعه عن العرب، والقياس يوجب أن نقول: "أقائمٌ أخواك أم قاعدٌ هما"، إلاّ أنَّ العرب لا تقوله: إلاّ قاعدان فتصل الضمير، والقياس يوجب فَصله ليُعادِل الجملة الأولى"[3].

3- "الشاذ في القياس والاستعمال جميعا ... وهذا النوع من الشاذ لا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلاّ على وجه الحكاية"[4].

ومن الأمثلة النحوية التي ورد فيها حكم الشاذ في القياس والاستعمال ما ذكره

---

(1) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/113.

(2) الخصائص 99/1، 100، وينظر: ظاهرة الشذوذ/21.

(3) الخصائص 100/1، وينظر: المزهر 182/1، وظاهرة الشذوذ/23.

(4) الخصائص 101/1، والمزهر 182/1، وظاهرة الشذوذ/24.

السيوطي (ت911هـ) عن ثعلب(ت291هـ) قائلا: "وفي أمالي ثعلب: قال أبو عثمان المازنيّ قالت العرب: زهي الرجل وما أزهاه، وشغل وما أشغله، وجُنَّ وما أجنَّه هذا الضرب شاذ وإنما يحفظ حفظا"[1].

ويرى الدكتور الدجني من تقسيم ابن جني (ت392هـ) تفسيرا للشذوذ قائلا: "وبناء على دراستنا لتفسير ابن جني لمعنى الشذوذ عند النحاة، ونرى أنه فسَّره في ضوء تفسيره لمعنى الاطراد وساق شواهد لكل منها وقد جعل ابن جني الاطراد تتابعا في الصور الصحيحة واستمرارا في هذا التتابع الصحيح كما جعل الشذوذ تفرقا وقسمة ثلاثة أقسام وأدخل مع الشذوذ قسما آخر، هو المطّرد في الاستعمال والقياس أي: الصواب؛ ولذلك تسهل المقارنة[*] بين الأصل ونقيضه"[2].

الشاذ معيارٌ للقبول والردّ:

أكد كثير من الباحثين أنَّ "البصريين لا يستشهدون بالشاذ، ولا يقيسون عليه ويطرحونه طرحا، وتتوالى أقوال أئمتهم وتصريحاتهم مؤكدة ذلك"[3] يقول سيبويه(ت180هـ): "فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"[4]، ويقول المبرّد(ت285هـ): "فإذا جعلت النوادر والشواذ غرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاّتك"[5].

أمَّا ابن السراج(ت316هـ) فيقول: "ليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجة له"[6].

ويقول السيوطي(ت911هـ): "اتفقوا على أنَّ البصريين أصحّ قياسا؛ لأنَّهم لا

(1) المزهر 184/1.
(*) كذا وردت والصحيح الموازنة.
(2) ظاهرة الشذوذ/24.
(3) الشواهد والاستشهاد/167.
(4) الكتاب 398/1.
(5) الاشباه والنظائر 49/3.
(6) الاقتراح /46، 47.

يلتفتون إلى كلّ مسموع ولا يقيسون على الشاذ"[1]، ويقول الدكتور عبد الجبار النايلة إنَّ النحاة "الذين حاكوا البصريين في مذهبهم مراعين هذه القاعدة في الاستشهاد بالكثير الشائع والقياس على المطّرد تاركين ما يتخلف من القليل والشاذ"[2].

ومن النحاة الذين ساروا على نهج البصريين الزجاجي (ت 337هـ) قائلا: "إنَّ الشيء إذا اطّرد عليه بابه، فصَحَّ في القياس، وقام في المعقول، ثمّ اعترض عليه شيء شاذ نزر قليل، لعلة تلحقه، لم يكن ذلك مبطلا للأصل والمتفق عليه في القياس المطرد، ومثل هذا موجود في جميع العلوم حتّى في علوم الشرائع والديانات"[3].

ويقول ابن عصفور(ت669هـ): "إذا تعارض ارتكاب شاذ أو لغة ضعيفة فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ"[4]، ومن المتأخرين أبو حيان(ت745هـ) الذي يقول: "القاعدة لا تثبت بمثال أو مثالين، وإنَّما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كليّ يغلب على الظنّ أن الحكم منوط بذلك"[5].

ويقول ابن هشام(ت761هـ) في ذلك: "واللغات الشاذة لا تحصى وإنَّما نعمل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلغتهم"[6].

وتسأل الدكتورة خديجة الحديثي عن حد الشاذ وعدده؟ وترى أنَّ الباحثين المحدثين كالأستاذ محمد الفاضل بن عاشور، والأستاذ محمد بهجة الأثري، لا يكادون يجدون حدّاً واضحاً للشاذ، وتصف حيرتهما إزاء حكم (الشاذ) وطلبها إلى المجمع العلمي أن يرى حلاً لمشكلة الكثرة، والقلة، والشذوذ وتحديد معالم لهذه

---

(1) المصدر نفسه/81.

(2) الشواهد والاستشهاد /168.

(3) الإيضاح في علل النحو/113، لأبي القاسم الزجاجي (ت337هـ)، تح: مازن المبارك، مطبعة المدني، 1378هـ - 1959م.

(4) الاقتراح/76.

(5) منهج السالك/194.

(6) شرح شذور الذهب/89.

الأحكام، كما ترى أيضا أنَّ الأستاذ المرحوم أمين الخولي هو الوحيد الذي ردَّ على هذين الباحثين حيرتهما بنتيجة مفادها أنَّ الشاذ مقابل للمطرّد المخالف لما عليه الباب وليس الشذوذ باعتبار قلة العدد أو ندرته[1].

ولقد كان حكم (الشاذ) هدفاً لنقدات البصريين اتجاه مذهب الكوفيين على حدّ ما ذكره د. المخزومي في نقد البصريين لمذهب الكسائي الكوفي حيث يقول: "كان الكسائي هدفاً لنقدات البصريين الذين يعنون بالأصول العامة: المبنيَّة على الأغلب والأفشى أمَّا المسائل التي تشذّ عن هذه الأحكام، فمحكوم عليها بالشذوذ تحفظ إذ لم يستطيعوا إنكارها لثبوت صحتها وروايتها عن الفصحاء، ولكنَّهم لا يقيسون عليها"[2].

أساليب التعبير عن حكم (الشاذ):

حكم الشاذ كباقي الأحكام النحوية التي تعرض لها الباحث فلقد استعملت مادة (ش، ذ، ذ) بصيغة الاسم وهو الأكثر، وبصيغة الفعل قليلا، وحكم الشاذ جاء منفردا، ومقترنا بحكم آخر من أحكام الرد غير القطعي، ومن ذلك قولهم: "وهذا شاذ"[3]، و"قد يشذّ الشيء"[4] و"ليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله ... والشواذ في كلامهم كثيرة"[5] و"الشاذ إذا كان له وجه جيد"[6]، و"لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"[7].

(1) ينظر: الشاهد وأصول النحو/236، 237، 238.
(2) مدرسة الكوفة/114.
(3) الكتاب 35/1، 294، 114، 431/3، 458، 538، 400/4، 109، 110، 114، 127. ومعاني القرآن للفراء 385/2، 80/3، 81، 97، 238، معاني القرآن للأخفش/44، وكشف المشكل /73، 135، 181، والأمالي النحوية/124، 184، وشرح الجمل 79/1 والمسائل السفرية/38.
(4) الكتاب 210/1.
(5) المصدر نفسه 115/2، 184/4.
(6) المصدر نفسه 164/2.
(7) المصدر نفسه 402/2، وكشف المشكل/15، 144، 164، 254.

و "شاذ قليل"[1] و"صار بمنزلة الشاذ"[2] و"هو غريب شاذ"[3] و"ليس هذا النحو إلا شاذا"[4] و"هذا باب ما شذّ ... وليس بمطرّد"[5] و"شاذ شبيه بالغلط"[6]، و"ما أحبّها لشذوذها"[7] و"كان وجها جيدا وهو على شذوذه"[8]، و"هو وجه شاذ لم يقرأ به أحد"[9] و"هذا في القياس رديء وقد جاء مثله شاذاً"[10] و"ذلك شذوذ لا يقاس عليه"[11] و"إلاّ ما شذّت العرب فيه من ذلك"[12]، و"لأنّها لغة رديئة شاذة"[13] و"هو شاذ عند البصريين"[14] و"إلاّ ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر"[15] و"شاذ عندهم للضرورة"[16].

ومن أمثلة النحاة في إطلاقهم حكم (الشاذ) على التراكيب النحوية قول سيبويه(ت180هــ) في مسألة نصب (غدوة) بعد (لدن): "إنَّ لَدُن لها في غدوة حال ليست في غيرها، تنصب بها كأنَّه ألحق التنوين في لغة من قال: لَدُ وذلك قولك: مِن لَدُن غُدوَةُ، وقال بعضهم: لَدنُ غُدوَةً، وقال بعضهم: لداً غدوة كأنَّه أسكن الدال ثمّ فتحها وأضاف، والجرُّ في غدوة هو الوجه والقياس، وتكون النون من نفس الحرف

(1) الكتاب 339/3، ومعاني القرآن للأخفش/41، والأمالي النحوية /184 وشرح الكافية 366/1.
(2) الكتاب 155/4.
(3) المصدر نفسه 273/4.
(4) المصدر نفسه 422/4.
(5) المصدر نفسه 430/4.
(6) المصدر نفسه 477/4.
(7) معاني القرآن للفراء 416/1.
(8) المصدر نفسه 264/2.
(9) المصدر نفسه 200/3.
(10) معاني القرآن للأخفش/176.
(11) شرح الجمل 210/1، 239، 315، 455.
(12) المصدر نفسه 314/1.
(13) شرح الكافية 94/1.
(14) المصدر نفسه 386/1.
(15) المصدر نفسه 429/1.
(16) المصدر نفسه 119/2، 163.

بمنزلة نون (مِن وعَن) وقد يشذّ الشيء في كلامهم عن نظائره"[1].

أي أنَّ القياس في (غدوة) الجر، وأمَّا نصبها فشاذ ولقد تحدث ابن يعيش(ت643هـ) عن سبب النصب في (غدوة) قائلا: "إنَّ الإلتحام بين لدن وغدوة وقع شذوذا ونصب غدوة بلدن على التشبيه باسم الفاعل شبهت نونها بتنوين اسم الفاعل"[2].

وقد قال الفراء(ت207هـ) في كسر نون جمع المذكر السالم: "وقد قرأ بعض القُرّاء (قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ)[3] فكسر النون، وهو شاذ؛ لأنَّ العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلا مجموعا أو أو موحدا إلى اسم مكنّى"[4]، وقيل: "إنَّ الشذوذ راجع إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنون الوقاية"[5].

ويقول ابن السراج(ت316هـ) "واعلم أنَّ قوما يُدخلون (ليس) في حروف العطف ويجعلونها كـ(لا) وهذا شاذ في كلامهم"[6].

ويقول ابن عصفور(ت669هـ) في مسألة تأكيد النكرة بألفاظ التوكيد المعنوي "والتوكيد يشبه النعت في أنه تابع من غير واسطة حرف ومن غير أن يُنوى بالأول الطرح، وكما أنَّ النكرة لا تنعت بالمعرفة فكذلك لا تؤكد بشيء من هذه الأسماء، فما أنشدوا من قوله: (حولا أكتعا) و(يوما أجمعا) فشاذ وينبغي أن يحمل على البدل لا على التأكيد لما ذكرنا من امتناع تأكيد النكرة بهذه الأسماء"[7].

ويقول الرضي(ت686هـ) في جر (حين) بعد (لات) "ولم يسمع: (لات حينِ مناصٍ) بجرٍّ (حين) إلاَّ شاذا"[8].

(1) الكتاب 210/1.
(2) شرح المفصل 106/2.
(3) الصافات/54، والكلمة في رسم المصحف (مُطَّلِعُونَ) .
(4) معاني القرآن للفراء 385/2.
(5) ظاهرة الشذوذ/296.
(6) الأصول في النحو 59/2.
(7) شرح الجمل 238/1.
(8) شرح الكافية 230/2.

حكم النادر

النادر لغة:

"ندر الشيء يندُرُ ندوراً: سقط، وقيل: سقط وشذَّ ... ونوادر الكلام تندُرُ، وهي ما شذَّ وخرج من الجمهور، وذلك لظهوره"[1].

النادر اصطلاحا:

هو "ما قَلَّ وجودهُ وإن لم يكن بخلاف القياس"[2] أو هو: "الذي يكون وجوده قليلا وإن كان على القياس"[3] أو هو: "أقل من القليل ... فالثلاثة قليل، والواحد نادر"[4]، أو هو: "حالة تلحق الوجوه الوجوه الإعرابيّة والاستعمالات الكلاميَّة، وهي تقابل الكثرة - وتعني في مفهومها قلة الاستعمال، وقد تكون استثناءً من ممنوع"[5] كوقوع جملة الحال جملة فعلية مصدرة بقد وفيها ضمير يعود على صاحب الحال[6].

"والندرة في عمومها لا تصلح لتعميم الحكم، واعتماده والنادر من الاستعمالات لا حكم له، وإنَّما الحكم للكثرة والأرجحيّة، ولهذا فإنَّ حالات الندرة قد تصلح للحجيَّة ولكنَّها لا تصلح للتعميم وقياسية الاستعمال"[7].

ويرى د. عبد العال سالم مكرم أنَّ "النوادر كلمات غير شائعة أو معروفة"[8] وكتب النوادر معروفة وأوّل من ينسب إليه كتاب في النوادر هو أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ) شيخ نحاة البصرة ولغوييها ومنها نوادر أبي زيد الأنصاري (ت 215هـ)، وكتب النوادر تعنى بدراسة الألفاظ والتعبيرات والاستعمالات الغريبة التي لا

(1) لسان العرب (ندر) 161/6.
(2) شرح المراح /41، والتعريفات/235.
(3) جامع العلوم 89/2.
(4) الاقتراح/39.
(5) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/219.
(6) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(7) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(8) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي/321.

تجري على القواعد المعروفة ولا على اللغة الواضحة الشائعة الاستعمال"[1].

ويرى د. عمر رضا كحالة أنَّ "كتب النوادر تعالج بعض اللغات غير المعروفة فهي أقرب ما تكون من كتب اللغات، بل ليس من الممكن التفرقة بينهما في أكثر الأحوال، ولم تتطور هذه الكتب في منهجها فبقت متمسكة بالصورة التي ظهرت عليها للمرة الأولى، وإنَّما كان تطورها في موادها بالكثرة والتضخم"[2].

ومن أمثلة استعمالهم لحكم النادر قولهم: "فهذان نادران"[3] و"إلاّ في ضرورة شعر أو نادر كلام"[4]، و"نادر بحيث لا يقاس عليه"[5] و"قليل نادر"[6] و"لا يقال إلا نادر"[7].

ومن أمثلة النادر قول ابن عصفور(ت669هـ) في مسألة العطف على موضع اسم (إنَّ) "وأمَّا إذا قلت: (إنَ زيداً قائمٌ) فإنَّ الرافع لزيدٍ، وهو التعرّي، قد زال ولم يبق للرفع مجوِّز، فلذلك لم يجز العطف عندهم على الموضع هنا بقياس، بل بابه أن يجيء في الشعر وإن جاء في الكلام فنادر بحيث لا يقاس عليه"[8].

ويصف ابن مالك(ت672هـ) نصب (غدوة) بعد (لدن) بالندرة قائلا:

وألزموا إضافة (لدن) فجرّ ... ونصبُ (غدوةٍ) بها عنهم ندر[9]

ويقول ابن عقيل(ت769هـ): "ويجوز في (غدوة) الجرّ، وهو القياس، ونصبُها نادرٌ في القياس"[10].

ويقول ابن الناظم (ت686هـ) في باب (نعم وبئس): "حكاية الكسائي نعمَّا

(1) اللغة العربية وعلومها /45، عمر رضا كحالة، مكتبة النسر، دمشق، 1391هـ - 1971م.
(2) المصدر نفسه /49.
(3) معاني القرآن للفراء 149/2، 152.
(4) شرح الجمل 63/1، 72، 164، 165، 285، 421، 449، 462، 463، 491.
(5) المصدر نفسه 461/1.
(6) شرح الكافية 90/1، 146، 366، 9/2، 23، 154، 307، 408.
(7) المصدر نفسه 347/1.
(8) شرح الجمل 461/1.
(9) شرح ابن عقيل 66/2.
(10) المصدر نفسه 69/2.

رجلين ونعموا رجالا إلاَّ أنَّ هذا وأمثاله قليل ونادر"[1].

و حكم السيوطي(ت911هـ) على بعض اللغات بالندرة في إلغاء عمل (إذن) مع توفر شروط عملها إذ يقول: "وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغةٌ لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر، وتلقّاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين، فلم يُجز أحدٌ منهم الرفع بعدها قال أبو حيان: ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حُجَّة على من لم يحفظ إلاَّ أنَّها لغة نادرة جداً، ولذلك أنكرها الكسائي والفرّاء وعلى اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل"[2].

حكم الغريب

الغريب لغة:

هو: "البعيد عن أهله، أو المتفرد عن عشيرته فهو المنقطع عنها"[3] والغريب: "الحوشي من الكلام: وحشيُّه وغريبه"[4].

الغريب اصطلاحا:

هو: "الغامض، البعيد من الفهم"[5] أو هو: "ما نفر عن السمع"[6] أو هو: "كلمات من العربيَّة العربيَّة لم تستبعد باستعمالها في دائرة الحديث أو الكتابة، فلا يعرفها كلّ الناس ومعرفتها مقصورة على العلماء الذين تمرّسوا باللغة، وعاشوا في رحابها، ووفدوا إلى مواطنها في البادية فوضعوا يدهم على مجموعة من الكلمات هي من

---

(1) شرح ابن الناظم/182.

(2) همع الهوامع 296/2، 297.

(3) لسان العرب(غرب) 20/5.

(4) المصدر نفسه(حوش) 186/2.

(5) غريب الخطابي/70، 71، لمحمد بن محمد (ت388هـ)، تح: عبد الكريم الغرباوي، دمشق، 1982م والنهاية في غريب غريب الحديث والأثر 4/1، لمجد الدين بن الأثير(ت606هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، مصر، 1963م، والايضاح في علوم البلاغة/73، لمحمد بن عبد الرحمن القزويني (ت739هـ)، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، لبنان، 1980م، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 1203/2، لحاجي خليفة (ت1067هـ)، إيران، 1306هـ

(6) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده 2/ 265، لابن رشيق القيراوني (ت 456هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، 1934م.

صميم اللغة وليست بعيدة عنها أو دخيلة عليها"[1].

أو هو: "ما لا يتيسر للناس - حتى النحاة - الحصول عليه بسهولة بين الناطقين العاديين، وهذا الصنف يعجب النحاة والعوام جميعا"[2].

ويقول أحد الباحثين: "والغريب ليس المراد بغرابته كونه شاذا، أو نافرا، أو منكرا، فالقرآن منزّه عن هذا جميعه، وكذلك الحديث الشريف، والغرابة في بعض ألفاظ القرآن، وجه من وجوه إعجازه، والحديث الشريف الذي هو قمّة شامخة في البلاغة، وهي الذروة الرفيعة في الفصاحة وقوّة البيان إذ هي قبس من لغة الوحي... فالحديث النبويّ أرقى الأساليب العربية صياغة بعد القرآن الكريم، ولم يتعمّد الرسول في حديثه لفظا غريبا أو تركيبا شاذا، وإنّما كان لعلوّ نصّ الحديث سبب كبير في عدّ بعضه غريبا عند بعض اللغويين وهذا الاعتقاد دفع بهم إلى أن يفردوا كتبا في إيضاح (غريب الحديث...)"[3].

و جاء حكم (الغريب) بمعنى الأجنبي[4] كما استعمله ابن السراج(ت316هـ) في الفصل بين العامل والمعمول: "أن يفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب وهو غريبٌ منه.. نحو قولك: (كانت زيداً الحمَّى تأخذُ) هذا لا يجوز؛ لأنَّك فرّقت بين (كان) واسمها بما هو غريب منها؛ لأنَّ (زيداً) ليس بخبر لها ولا اسم"[5].

ولقد استعمله النحاة بمعناه الاصطلاحي وهو: الغموض والبعد يقول سيبويه (ت180هـ): "وقد جاء في كلامهم (مُفعُول) وهو غريب شاذ"[6].

ويقول الرضي (ت 686هـ) مستغربا من قول الأخفش (ت215هـ)في عطف

(1) الحلقة المفقودة/152، 153.
(2) الرواية والاستشهاد للدكتور محمد عيد/235.
(3) غريب نهج البلاغة (أطروحة دكتوراه)، 9، عبد الكريم حسين عبد السعدي، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2004م.
(4) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية/55.
(5) الأصول في النحو 237/2.
(6) الكتاب 273/4.

النسق إذا جاء تابعاً للمنادى المنصوب، وكان المعطوف محلىّ بـ(ال) فالمشـهور[1] أن يكـون المعطـوف منصوبا على الموضع ولكن الأخفش خالف ذلك وأجاز النصب عطفا عـلى الموضـع والرفـع عطفـا عـلى المحل وعلى نية تكرار العامل.

"وقال الأخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب: إنَّه يجوز فيه الرفعُ أيضـاً، نحـو: (يـا رجلا والحارثُ) و(يا عبدَ اللهِ والحارثُ)، وذلك لقوّة حكم كونه في حكم المستأنف معنى، وكأنّـه بـاشره حرف النداء، كما نقول في (يا أيُّها الرجلُ)، وكذا أجاز ضمّ عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحـو: (يـا أخانا زيدٌ)، وقال: إنَّ هذا موضع قد اطرّد فيه المرفوع؛ وهو غريب لم يذكره غيره"[2].

ومن أمثلة (الغريب) ما نقله السيوطي (ت 911هـ) في الخلاف الدائر في فعلية (عسى، ولـيس، وكان) أو حرفيتها ناقلا قول ابـن هشـام(ت761هــ) وهـو يـردّ عـلى الزجـاجيّ (ت337هــ): "وذهـب الزجَّاجي إلى أن (كان) وأخواتها حروف وقال ابن هشام.. الخلاف في (عسى)، و(ليس) شهير وفي (كـان) غريب"[3].

حكم البعيد

البعيد لغة:

"البُعدُ: خلافُ القرب"[4].

البعيد اصطلاحا:

هو: "كل ما لم تتكلم به العرب ولم يستعمله منهم ناس كثير، ولا يقبله كـلّ أحـد"[5]، ويـرى د. أحمد سليمان ياقوت أنه من أحكـام النحـو الوصـفي وهـو أقـوى مـن التحليـل الفلسـفي أو التحليـل المنطقي[6].

---

(1) شرح اللمع/ 289، للباقولي المعروف بجامع العلوم (ت 543هـ)، تح: محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلميـة، بيروت، ط1، 1428هـ - 2007م، وشرح الجمل 191/2، وشرح الكافية 328/1، وحاشية الصبان 221/3.

(2) شرح الكافية 329/1.

(3) همع الهوامع 40/1، 41.

(4) لسان العرب(قرب) 224/1.

(5) الكتاب 411/2.

(6) الكتاب بين المعيارية والوصفية/51.

يقول سيبويه(ت180هـ) في مسألة الاستفهام بـ(مَن) ولحاقها علامة الجمع (الواو والنون) وقد حكم عليها بالبعد، وهو ينقل رأي يونس(ت182هـ): "وأمَّا يونس فإنَّه كان يقيس مَنَه على أيَّة، فيقول: مَنَةٌ ومَنةً ومنةٍ، إذا قال: يا فتى كذلك ينبغي له أن يقول إذا أثر أن لا يغيّرها في الصلة، وهذا بعيد، وإنَّما يجوز هذا على قول شاعر قاله مَرّةً في شعر ثم لم يسمع بَعدُ:

أتَوا ناري فقلتُ مَنُونَ أنتم   فقالوا الجِنُّ قلتُ عموا ظلاما[1]

وزعم يونس أنَّه سمع أعرابياً يقول: ضَرَبَ مَنٌ مَنَاً؟ وهذا بعيد لا تكلّمُ به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير وكان يونس إذا ذكرها يقول لا يقبل هذا كلُّ أحد"[2].

فلقد أثبت علامة الجمع (الواو والنون) في حال درج الكلام يقول ابن عصفور(ت669هـ): و"هذه اللغة من الندور بحيث لا يقاس عليها"[3]، ويقول أيضا في موطن آخر: "وهذه اللغة نادرة حتى كان يونس يقول: (لا يصدق كلُّ أحد) وإلى هذا ذهب أبو القاسم؛ لأنَّه قال: إنَّ هذا البيت شاذٌّ غير معمول به، لأنه جمع (مَن) في الوصل"[4].

ويقول ابن هشام (ت 761هـ): "وإن وصلت قلت (مَن يا هذا) وبطلت الحكاية فأمَّا قوله: ... (مَنُون أنتم) فنادر في الشعر، ولا يقاس عليه، خلافا ليونس"[5]على حين يحكم عليه ابن عقيل(ت769هـ) بالقلة حيث يقول: "وقد ورد في الشعر قليلا (مَنُونَ) وصلاً ... فقال: (منون انتم) والقياس (مَن أنتم)"[6].

ومن أمثلة (البعيد) ما حكم به ابن السراج(ت316هـ) في مسألة أصل الاسم

(1) البيت لسمير بن الحارث، نوادر أبي زيد/123، والحيوان 186/1، للجاحظ(ت255هـ)، تح: عبد السلام هارون، القاهرة، 1326هـ - 1943م، والخزانة 3/2، والعيني 498/4، والتصريح 283/2.
(2) الكتاب 410/2، 411.
(3) المقرب 300/1.
(4) شرح الجمل 58/3.
(5) أوضح المسالك 231/3، 232.
(6) شرح ابن عقيل 426/2، 427.

الموصول (الذي): "وقال البصريون: إنَّ أصل (الذي) هذا، وهذا عندهم أصله ذال واحدةٌ، وما قالوه بعيد جدا؛ لأنَّه لا يجوز أن يكون اسمٌ على حرف في كلام العرب إلا المضمر المتصل"[1].

حكم الرديء

الرديء لغة:

"ردؤ يردؤ رداءةً: ككرامة: فسد وضعف وعجز فاحتاج فهو رديء فاسد بيِّن الرداءة"[2].

الرديء اصطلاحا:

هو: "أقبحُ اللغات وأنزلُها درجة، قال الفراء: كانت العربُ تحضرـ الموسِم في كلِّ عام وتحجُّ البيت في الجاهليّة، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به؛ فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مُستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ"[3].

ويرى أحد الباحثين أنَّ المعنى الاصطلاحي للرديء واضح من المعنى اللغوي إذ يقول: "ويبدو المعنى الاصطلاحي واضحا من المعنى اللغوي ففيه إشارة إلى وضاعته وانحطاط درجته عن الوجه الحسن والفصيح"[4]، و على ذلك فهو أدنى رتب الأحكام المردودة رداً غير قطعي فهو لم يكن ردّاً قطعياً قطعياً لتكلم بعض اللهجات به واستعمالهم له[5].

ومن أمثلة استعمالهم لحكم (الرديء) ما ذكره سيبويه(ت180هـ) تحت "باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حالة إذا أظهر بعده الاسم"[6] وزعم ناس أنَّ

(1) الأصول في النحو 263/2.
(2) لسان العرب(ردأ) 62/3.
(3) المزهر 175/1.
(4) الوجه الضعيف في النحو(رسالة ماجستير)/24، 25.
(5) ينظر: الخصائص 10/2، 12، ومدرسة الكوفة /317، ولهجة قبيلة أسد /44، للدكتور علي ناصر غالب، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1989م، والكتاب بين المعيارية والوصفية 83، 84.
(6) الكتاب 372/2.

الياءَ في (لولاي) و(عساني) في موضع رفع، جعلوا لولايَ مرافقةً للجرِّ، وني مرافقةً للنصب كما اتفق الجرّ والنصب في الهاء والكاف وهذا وجه رديء"[1].

وقال الأخفش(ت215هـ) في مسألة حذف المستثنى منه، وتقديم المستثنى: "إن شئت قلت - وهو رديء: ما ذاهباً إلاَّ أخوك، وما ذاهباً إلاَّ جاريتك، تريد: ما أحد ذاهباً وهذا رديء لا يحذف (أحد) وما أشبهه حتى يكون معه كلام نحو: ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا وكذا"[2].

ويقول ابن السراج (ت316هـ) في العدد المركب المبني على فتح الجزأين وإضافة (كاف الخطاب إليه: "ومنهم من يقول: خمسةَ عشَرَك وهي رديئة"[3].

وقال أبو البركات الانباري (ت 577هـ) في قراءة أبي السمال: " ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾[4] "بنصب (العذاب)[5]؛ "لأنه قَدَّر حذف النون للتخفيف لا للإضافة وهو رديء القياس"[6].

حكم الخبيث

الخبيث لغة:

" الخبيث: ضدُّ الطَّيِّب من الرِّزق والولد والناس والخبيث الرديء من كلِّ شيء فاسد، وكلّ شيءٍ حرام يسمى خبيثا كالزنا، والمال الحرام، والدم، وما أشبهها"[7].

الخبيث اصطلاحا:

هو: "كل ما يكرهُ لرداءته"[8] وتتجلى العلاقة واضحة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لحكم (الخبيث) ويستند إلى: الكراهة، والرداءة يقول سيبويه(ت180هـ) في الاسم الواقع في تركيب (أمَّا كذا فكذا) أن الوجه المختار

(1) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(2) الأصول في النحو 94/1، 95.
(3) الأصول في النحو 261/2.
(4) الصافات/38.
(5) البحر المحيط 343/7.
(6) البيان في غريب إعراب القرآن 304/2.
(7) لسان العرب (خبث) 214/2، 215.
(8) كشاف اصطلاحات الفنون 10/2.

فيه الرفع، والنصب قليل خبيث ناقلا زعم يونس (ت182هـ): "أنَّ قوما من العرب يقولون: أمَّا العبيد فذو عبيد، وأمَّا العبَد فذو عبدٍ يجرونه مجرى المصدر، وهو قليل خبيث"[1].

ولقد فسَّر الشنتمري(ت 471 هـ) حكم سيبويه بأنَّه بعيد قبيح: "وذكر سيبويه عن يونس أنَّ ناسا من العرب ينصبون هذا، ثم أبعد ذلك وقبَّحه"[2].

ولقد استعمل سيبويه صيغة (أفعَل) في هذا الحكم في الفصل بين الجار والمجرور: "فإن قال: أقولُ مررتُ بقائماً رجلٍ، فهذا أخبثُ من قبَل أنَّه لا يفصل بين الجار والمجرور ومن ثم أُسقط ربَّ قائما رجلٍ فهذا كلام قَبيح ضعيف، فاعرف قبحه، فإنَّ إعرابه يسيرٌ"[3].

ويقول في باب الاستثناء: "وتقول: إنَّ أحداً لا يقول ذاك، وهو ضعيف خبيث؛ لأنَّ أحداً لا يستعمل في الواجب وإنَّما نفيت بعد أن أوجبت..."[4].

ويقول المبرّد (ت285هـ) في باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة: "فإذا قال: ما أنت إلاَّ شُربَ الإبل ففيه فعل؛ لأنَّ الشرب ليس له. وإنَّما التقدير: إلاَّ تشرب شُربا مثل شُرب الإبل، فإذا أراد الضمير في الرفع كثر، فصار المعنى: ما أنت إلاَّ صاحب شربٍ كشرب الإبل، فهذا ضعيف خبيث"[5].

وقال أبو حاتم في قراءة طلحة بن مصرف: **(وهذا مِلحٌ أُجاجٌ)**[6] بفتح ميم (ملح)[7] هذا منكر في في القراءة، وفسر ابن جني(ت392هـ) المنكر بقوله: "يجوز

(1) الكتاب 389/1.
(2) النكت 199/1.
(3) الكتاب 124/2.
(4) المصدر نفسه 318/2.
(5) المقتضب 231/3.
(6) الفرقان /53.
(7) القراءات الشاذة / 105، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، عني بنشره، براجستراسر، دار الهجرة، (د، ت).

أن تريد به أنه لم يسمع في اللغة وإن كان سمع فقليل خبيث"[1].

(1) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 124/2، تح: محمد عبد القادر عطا، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.

المبحث الثاني
(الأحكام المردودة ردّا قطعيا)

تحدَّث الباحث في المبحث الأول عن الأحكام المردودة ردّا غير قطعي لما فيها من وجه للقبول وإن كان ذلك القبول على قبح، أو استكراه، أو شذوذ، أو قلة، أو غرابة... الخ، وخُصِّصَ هذا المبحث للأحكام المردودة ردّا قطعيا؛ لأنَّها لا تقبل عند النحاة بأيٍّ وجه من الوجوه أو شكل من الأشكال لما فيها من خروج عن قواعد اللغة وسنن كلام العرب.

فالنحوي حينما يردَّ تركيبا بأحد أحكام الردّ القطعيّ لا يأتي هذا الردّ عفو الخاطر، أو من بنات أفكاره؛ لأنَّه استند إلى معايير الصحة اللغوية المتعارف عليها، ومن أمثلة ذلك حكم (الممتنع) وهو ضدُّ الواجب يقول حيدرة اليمني(ت599هـ): "ومن الممتنع أضداد الأحكام الواجبة في التوابع وكسر إن في موضع الفتح، وفتحها في موضع الكسر... الخ"[1].

فإنَّ الذي يأتي به على خلاف ذلك يكون مخطئا غير مصيب، وكذلك لو كان الحكم على التركيب بالخطأ أو اللحن أو الفساد، وما شاكل ذلك، ومصطلح (الردّ القطعي) على هذه الأحكام أدقّ من مصطلح (المنع) كما ذكر بعض الباحثين[2]، أو مصطلح (الشذوذ)، أو (الضعف)؛ لشموله واستيعابه لكل أحكام الردّ القطعي التي لا وجه للقبول فيها.

ولقد عزا الباحث مازن عبد الرسول سلمان خلط الباحثين لهذه الأحكام بسبب عدم "استقرار المصطلح عند الفقهاء واختلاطه بغيره... وعدم سعيهم إلى تحديد ملامح مصطلحاتهم التي درسوها وحدود كل منها، ما يدخل فيها وما يخرج عنها

---

(1) كشف المشكل /84.

(2) ظاهرة المنع في النحو العربيّ، مازن عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي، (رسالة ماجستير)، كلية التربية الجامعة المستنصرية، 2001م، وظاهرة الشذوذ في النحو العربيّ، والوجه الضعيف في النحو(رسالة ماجستير).

لتنماز من غيرها وتستقلّ"[1].

حكم المنكر

المنكر لغة:

"الإنكار الجحود... والنَّكِرَةُ: إنكارك الشيء وهو نقيض المعرفة... والمنكر هو ضد المعروف، وكل ما قبّحه الشرع، وحرّمه وكرهه فهو مُنكرٌ"[2].

المنكر اصطلاحا:

استعمل هذا الحكم عند علماء الحديث فهو عند رجاله: "الفَرد الذي لا يعرف مَتنُهُ عن غير راويه"[3] أو هو الحديث: "الذي يرويه الضعيف مُخالفاً رواية الثقة وهذا ما يميّزه من الحديث الشاذ الذي يرويه ثقة أو صَدُوق"[4].

والمنكر عند علماء اللغة والنحو: "هو أضعف من الضعيف وأقل استعمالا بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفه"[5]، ويلاحظ أنَّ الحدّ اللغوي والحدّ الحديثيّ، والحدّ النحوي تدور في فلك عدم المعرفة والانكار فكلهم ينكرون لعدم المعرفة.

ولقد عبَّر النحاة عن حكم (المنكر) بالتصريح بمادة (ن، ك، ر) بعد ادخال حروف الزيادة عليها ومن ذلك قولهم: "ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"[6] و"استنكروها"[7] و"المنكر"[8] و"أنكره غيرهما إذ ليس بمشهور عن أحد"[9]

(1) ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة ماجستير) / 15.
(2) لسان العرب (نكر) 254/6
(3) تدريب الراوي / 151.
(4) المصدر نفسه / 152، وعلوم الحديث ومصطلحه / للدكتور صبحي الصالح / 203.
(5) المزهر 169/1.
(6) الكتاب 402/2.
(7) المصدر نفسه 235/3.
(8) شرح الجمل 58/1.
(9) شرح الكافية 89/1.

و"أنكره ابن بابشاذ"[1] و"استنكر مثله"[2].

يقول سيبويه (ت180هـ) في: "هذا باب (أيّ)"[3]"... ولو قالت العرب اضرب أيٌّ أفضل لقلتَه، ولم يكن بُدٌّ من متابعتهم، ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذِّ المنكر في القياس"[4].

ويقول ابن عصفور(ت669هـ) في تقسيم الفعل بالنسبة إلى الزمان "ينقسم بانقسام الزمان إلى ماضٍ، ومستقبل وحال، الماضي والمستقبل لا خلاف فيهما كما أنَّه لا خلاف في زمنهما فأمَّا الحال ففيه خلاف بين النحويين فمنهم من أنكره، ومنهم مَن أثبته، والمنكرون له على قسمين: منهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه فحجّة من أنكر زمانه أنه قال: أخبرونا عن زمن الحال أوقع أم لم يقع، فإن وقع فهو ماضٍ، وإن لم يقع فهو مستقبل، ولا سبيل إلى قسم ثالث"[5].

الكناية عن حكم (المنكر):

لقد كنّى النحاة عن حكم (المنكر)، وذلك باستعمالهم أسلوب النفي، وبأدوات النفي: (لم، لا، ليس، غير) وتعد هذه الأدوات من أشهر أدوات تعبيرهم عن حكم المنكر، فمن أمثلة استعمالهم أداة النفي (لم) المختصة بالدخول على الفعل المضارع قولهم: "لم يكن كلاما"[6]، و" لم يجز"[7] و" لم يتكلم به"[8]، و" لم يستقم"[9]، و" لم

(1) المصدر نفسه 45/2.

(2) المصدر نفسه 53/2.

(3) الكتاب 398/2.

(4) المصدر نفسه 402/2.

(5) شرح الجمل 58/1.

(6) الكتاب 14/1، 21، 61، 108، 90/2، 350، ومعاني القرآن للأخفش / 40، 49، 82، 125، 167، 269، والمقتضب 60/2، 295، 342/3، والامالي النحوية 99، 267.

(7) الكتاب 40/1، 41، 45، 53، 55، 61، 63، 70، 398، ومعاني القرآن للفراء 1، 6، 10 130، 147/3، ومعاني القرآن للأخفش، 23، والمقتضب 191/1، 42/2.

(8) الكتاب 72/1، وشرح الكافية 108/2.

(9) المصدر نفسه 138/1، 141، 398، 25/2، 284، 290، ومعاني القرآن للفراء 52/1، 201، 362، 298/3، والمقتضب 38/2، 66، والأمالي النحوية / 56، 86، 141.

يحسن"[1]، و" لم نجد ذلك في كلامهم"[2]، و" لم نجد العرب تقول"[3] و" لم يقرأ بها أحد"[4]، و" لم أسمع أسمع أحدا قرأ به"[5]، و" لم يصلح"[6]، و" لم يكن الوجه"[7]، و" لم يسغ ذلك"[8]، و" لم يجز البتة"[9]، و" و" لم يسمع"[10].

ويمكن أن يقال إنَّ تعبير النحاة عن حكم (المنكر) بأسلوب النفي وبأداة النفي (لم) لا يدلّ على الردّ القطعي فقط وإنما أرادوا به عدم استواء دلالة الجملة نحويا وتركيباً، وهذا ما توضّحه الأمثلة يقول سيبويه(ت180هـ) في استدلاله على أنَّ الأفعال لا تكون أسماء لأنَّك: "لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنَّك لو قلت: إنَّ يضربَ يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاما؟!"[11].

ويقول الأخفش (ت215هـ) في دلالة قوله تعالى: (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ)[12] "وليس هذا في معنى: فاصدع بالذي تؤمر به، لو كان هذا المعنى لم يكن كلاما حتى تجيء بـ (به)، ولكن (اصدع بالأمر) جعل (ما تؤمر) اسماً واحداً"[13].

ويقول المبرد(ت285هـ) في دخول (حتى) على الأفعال وتقدير (أن) المصدرية بعدها: "فإذا وقعت عوامل الأسماء على الأفعال، لم يستقيم وصلها بها إلاّ على اضمار (أن)؛ لأنَّ (أن) والفعل اسم مصدر، فتكون واقعة على الأسماء"[14].

---

(1) الكتاب 302/1، ومعاني القرآن للفراء 34/1، 138.
(2) معاني القرآن للفراء 358/1، 130/2.
(3) معاني القران للفراء 217/2.
(4) المصدر نفسه 341/2.
(5) المصدر نفسه 378/2، 61/3.
(6) المقتضب 52/2.
(7) المصدر نفسه 131/4.
(8) الأمالي النحوية /21.
(9) المصدر نفسه 74، 272.
(10) شرح الكافية 9/2.
(11) الكتاب 14/1.
(12) الحجر /94.
(13) معاني القرآن /40.
(14) المقتضب 38/2.

ويقول الرضي(686هـ) في دخول حرف الجر (مِن) على المُحذر منه ناقلا قول الاخفش الصغير (ت 315 هـ)[1]، "وقال الأخفش الصغير: يجوز حذف حرف الجر قياسيا إذا تعين وإن كان مع غير (أن) و(أنَّ) فلهذا لم يجز حذف الجار من (إياك من الأسد) إذ ليس بقياس، ولم يسمع"[2].

ومن أمثلة استعمالهم حكم (المنكر) وتعبيرهم عنه بأسلوب النفي بأداة النفي (ليس) قولهم:

" وليس قولهم.. بشيء"[3] و" ليس من كلامهم"[4] و" ليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله"[5] و" ليس ليس من كلام العرب"[6] و" لست أعرف جهتها"[7]، و" ليس يجوز أن تقول "[8]، و"ليس ذلك حسنا"[9]، حسنا"[9]، و" هذا ليس بجيد في العربية"[10] و" ليس يعرف هذا الوجه"[11] و"ليس بالوجه"[12] و" ليس ذلك بجيد ولا حسن"[13].

و" ليس هذا بحجَّة"[14] و" ليس بالحسن"[15]، و " ليس هكذا يقع في قول

(1) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الأصغر أو الصغير كما يلقب في عدد من الكتب قرأ على أبي العباس ثعلب، والمبرد، والزيدي وغيرهم له كتاب شرح سيبويه توفي سنة خمس عشرة وثلاث مئة / ينظر: نزهة الالباء / 169.

(2) شرح الكافية 9/2.

(3) الكتاب 60/1، 72، ومعاني القران للفراء 94/1، 128/2، 256، 205/3ومجالس ثعلب 584/2. ، والمسائل السفرية/15، السفرية/15، 17، 36.

(4) معاني القران للأخفش/16، 41، شرح المفصل 117/1، 66/2، 122، 3، 101، 117/5.

(5) الكتاب115/2.

(6) المصدر نفسه287/4.

(7) معاني القران للفراء357/1.

(8) المصدر نفسه 389/1.

(9) المصدر نفسه 81/1.

(10) معاني القران للأخفش/30، 117.

(11) المصدر نفسه/303.

(12) المقتضب 128/1, والكامل169/1، ومجالس ثعلب 375/2.

(13) المقتضب 245/1.

(14) المقتضب 115/2،.

(15) المصدر نفسه 47/3،.

النحويين"[1] و" ليس على هذا القول أحد من النحويين علمناه"[2] و" ليس على ما توهموا"[3].

يقول سيبويه(ت180هـ) في حذف حرف الجرّ كقولهم: "لاهِ أبوك تريد: للهِ أبوك، حذفوا الألف واللامين، وليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله؛ لأنَّه ليس من كلامهم أن يضمروا الجارّ"[4].

يلاحظ أنَّ سيبويه قد قرّر قاعدة عامَّة في إضمار الجار تفهم من أسلوب النفي الدال على حكم الإنكار وهو يقول: (ليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله)، وقوله: (ليس من كلامهم أن يضمروا الجارّ).

ومن أمثلة حكم المنكر وقد عُبِّر عنه بأسلوب النفي بأداة النفي (ليس) ما ذكره الفرّاء(ت207هـ) في مسألة الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور، وهي مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين: "أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وحرف الخفض لضرورة الشعر، ومنع البصريون الفصل بينهما، إلاّ بالظرف والجار والمجرور، لضرورة الشعر، وإليه ذهب الفرّاء من الكوفيين"[5].

ولقد قال في توجيه قراءة ابن عامر، قوله تعالى: **(وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)**[6] ببناء (زُيِّنَ) للمفعول، ورفع (قَتلُ)، ونصب (أولادَهم)، وجرّ (شركائِهم)على أنَّه مضاف إليه لقوله: (قَتلُ)، وفصل بينهما بالمفعول به (أولادَهم): "وليس قول من قال: إنَّما أرادوا مثل قول الشاعر:

---

(1) المصدر نفسه127/3.

(2) المصدر نفسه 342/3، والمسائل السفرية /21، 24 /26، 36.

(3) شرح المفصل 36/4، 8، 48.

(4) الكتاب 115/2.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف 427/2، لأبي البركات بن الأنباري (ت577هـ)، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، (د، ت)، وأثر معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج في الكشاف للزمخشري دراسة نحوية، (اطروحة دكتوراه) /103، سعدون أحمد علي، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2002م.

(6) الانعام / 137.

فزججتُها متمكِّناً زجَّ القلوص أبي مزاده[1]

بشيء وهذا ممَّا كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية"[2].

ومن أمثلة استعمالهم حكم (المنكر) بأسلوب النفي وتعبيرهم عن ذلك بأداة النفي (لا) قولهم: "لا يجوز"[3]، و" هذا لا يكاد يعرف"[4]، و" لا يستقيم"[5] و" لا يتكلم به"[6]، و" لا يحسن في الكلام"[7] و" لا و" لا يصلح"[8] و" لا يكاد عربيّ يقول"[9] و" لا تكاد العرب تكلم به"[10] و" لا نعلم في الكلام"[11] و" لا نجد ذلك مستقيما في العربية"[12]. و " لا يصح"[13] و " لا يقال"[14].

ومن أمثلة حكم المنكر، التي عبّر عنها النحاة بأسلوب النفي بأداة النفي (لا) ما

(1) لم ينسب إلى قائل معين، ينظر: معاني القرآن للفراء 357/1 والإنصاف 427/2، وخزانة الأدب 251/2.

(2) معاني القرآن للفراء 357/1، 358.

(3) الكتاب 54/1، 59، 68، 73، ومعاني القرآن للفراء 5/1، 12، 22، 151، 165، 281، 139/2، ومعاني القرآن للأخفش / 18، 19، 23، 58، والمقتضب 12/1، 123، 156، 10/2، 100/3، وشرح الجمل 86/1، 311، 463 وشرح الكافية 64/2، 156.

(4) الكتاب 60/1، 147، ومعاني القرآن للفراء 65/1، 342، ومعاني القرآن للأخفش / 21، 31، 33، 46، 75، 77، 80، 88، 168، 293، 311، وشرح الكافية 220/2.

(5) الكتاب 71/1، 98، 261، 52/2، 389، ومعاني القرآن للفراء 75/1.

(6) الكتاب 103/1، وشرح المفصل 95/3.

(7) الكتاب 85/1، 115، معاني القرآن للفراء 142/1، معاني القرآن للأخفش / 58.

(8) الكتاب 51/2، معاني القرآن للفراء 22/1، 53، 57، 103، 136، 366 والمقتضب 6/1، 16، 49، 186، 198، 310/2.

(9) الكتاب 400/2، ومعاني القرآن للفراء 92/1، 342، ومعاني القرآن للأخفش / 80، 81، 303، 311، شرح المفصل 57/1، 62/7، 72/8.

(10) الكتاب 562/3.

(11) المصدر نفسه 294/4.

(12) معاني القرآن للفراء 397/2.

(13) شرح الكافية 6/2.

(14) شرح الكافية 64/2، والمسائل السفرية / 26.

حكم به سيبويه(ت180هـ) على قول الفرزدق في إعمال (ما) النافية الحجازية وتقديم خبرها على اسمها ونصبه:

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعمَتَهُم إذ هم قُرَيشٌ وإذ ما مِثلَهُم بَشَرُ[1]

" وهذا لا يكاد يعرف"[2]، ويقول ابن عصفور(ت669هـ): "فمثلَهُم مرفوعٌ إلاَّ أنَّه مبني على الفتح لإضافته إلى مبني"[3] أي: أنَّ (مثل) مبني لإضافته للضمير (هم) وهو مبني " وهذا باطل من القول إذ لو بني كلّ مضاف إلى مبني لكثر ذلك وورد في غير هذا الموضع"[4].

ويقول الأخفش(ت215هـ) في مجيء (أم) بمعنى (ما الزائدة) حاكما على قول أبي زيد الأنصاري بالإنكار: "وقد زعم أبو زيد أنَّه سمع أعرابيّا فصيحاً ينشدهم:

يا دهرُ أم كان مشيي رَقَصا بَل قد تكونُ مشيتي تَرَقُّصا[5]

فسأله فقال: معناه ما كان مشيي رقصا، فأم ها هنا زائدة، وهذا لا يعرف"[6]، ومما يؤكّد ذلك ما قاله المبرّد(ت285هـ) في هذا البيت: "يريد: يا دهرُ ما كان مشيي رقصا، وهذا لا يعرفه المفسِّرون، ولا النحويون، لا يعرفون (أم) زائدة"[7].

أمَّا ما ورد عنهم من حكم (المنكر) وقد عبّر عنه بأسلوب النفي باسم النفي (غير) قولهم: "وهو غير مستقيم"[8]، و" هو غير جائز"[9]، و" هو غير

---

(1) ديوان الفرزدق / 223، تح: عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الصاوي، 1936م. ، الكتاب 60/1، والمقرب 102/1، وارتشاف الضرب 1404/3، والأشباه والنظائر 278/1.

(2) الكتاب 60/1.

(3) المقرب 102/1.

(4) هامش المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

(5) لم ينسب إلى قائل معين معاني القرآن للأخفش / 32، والمقتضب 297/3، وخزانة الأدب 62/11.

(6) معاني القرآن / 32، 33.

(7) المقتضب 297/3.

(8) كشف المشكل / 106، والأمالي النحوية / 86، 103، 121، 176، 177، 203، 210، 219، 229، 241، 257، وشرح الكافية 114/2، 255.

(9) الأمالي النحوية / 21.

شائع"[1] و" هو غير مسموع ولا جائز قياسا"[2].

يقول الشيخ حيدرة اليمني(ت599هـ) في عمل (اسم الفاعل) إذا كان دالاً على الماضي وقد حكم عليه بأنَّه: (غير مستقيم) " ولا يعمل إذا كان بمعنى المضي، بل يكون مضافا كسائر الأسماء مثل: هذا ضارب زيد أمس، ولو قلت: ضاربٌ زيداً أمس، لم يجز إلاَّ على مذهب الكسائي وهو غير مستقيم"[3]، وما ذكره الشيخ حيدرة اليمني هو إجماع النحاة من البصريين والكوفيين خلا الكسائي(ت189هـ)[4].

حكم الخطأ

الخطأ لغة:

" الخطأ، والخَطَاء: ضِدّ الصواب، وأخطأ الرامي الغرض لم يُصبه... والخطأ: ما لم يتعمّد، والخِطء0: ما تُعُمِّدَ"[5].

الخطأ اصطلاحا:

هو: "ما ليس للإنسان فيه قصد"[6] أي: أنّه غير متعمِّد وهو المعنى اللغويّ عينه، أو هو: "ثبوت الصورة المضادة للحقِّ بحيث لا يزول بسرعة"[7] أي: عدم حضور الصورة المقصودة (الحقّ)، وتمكن أو ثبات صورة مغايرة لها، وقيل: "هو العدول عن الجهة"[8] أي: هو الميل[9] إلى جهة أخرى غير مطلوبة لتوهُّم أنَّها هي المطلوبة، ولقد عبّر عنها الفقهاء بقولهم: "ما قصد لم يقع، وما وقع لم يقصد"[10].

وبهذا المعنى الأخير حدّه الكفوي (ت 1094هـ) بقوله: "من أراد شيئا، واتفق منه

---

(1) المصدر نفسه / 25.

(2) شرح الجمل لابن عصفور 86/1، وهمع الهوامع 207/1.

(3) كشف المشكل / 106، وشرح المفصل 16/2، 63، 41/3، 67/8.

(4) ينظر: المقتضب 30/4، شرح المفصل 119/2، شرح الجمل 3/2، 4.

(5) لسان العرب (خطأ) 274/2.

(6) جامع العلوم 12/2، والتعريفات /104.

(7) الكليات 296/2.

(8) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.

(9) لسان العرب (عدل) 277/4.

(10) مصطلحات الفقه / 275، الشيخ علي المشكيني، مؤسسة الهادي، إيران، ط1، 1419هـ

غيره"[1]، أو هو: "أن يقصد بفعله شيئا، فيصادف غير ما قصد"[2]، وبعد ذلك يمكن للباحث أن يقرِّر: **أنَّ الخطأ النحوي بوصفه حكما نحويا: هو كلّ تركيب قصده النحويّ متصورا صحته ولكنّه لم يطابق ما ثبت عند النحاة.**

و استعمل النحاة حكم (الخطأ) منفردا مرّة ومقترنا بأحد أحكام الردّ القطعي مرة أخرى كقولهم: "خطأ"[3] و" هذا اضطرار وهو في الكلام خطأ"[4] و" هذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله العرب"[5] و" هذا الكلام فاسد خطأ"[6]، و" هو خطأ وليس بجائز"[7] و" هذا خطأ فاحش"[8] و" هذا خطأ عند أهل النظر مردود"[9] و" هذا خطأ فاحش وغلط بين"[10].

يقول سيبويه (ت180هـ) في مجيء (أفعل) نكرة وإن لا ينصرف، وليس معرفة كما قال بعضهم: "وقال ناسٌ كلُّ ابن أفعل، معرفة؛ لأنَّه لا ينصرف. وهذا خطأ؛ لأنَّ (أفعل) لا ينصرف وهو نكرة، ألا ترى أنَّك تقول: هذا أحمرُ قُمُدٌ فترفعه إذا جعلته صفة للأحمر"[11].

---

(1) الكليات 296/2.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون 3/2.

(3) الكتاب 435/1، 441، 77/2، 79، 226، 101/3، 119، 245، 312، 349، 426، 472، 474، 525، ومعاني القرآن للفراء 223/1، 389، 422، 30/2، 34، 83، 101، 224، 235، 404، ومعاني القرآن للأخفش / 37، 66، 166 والمقتضب 21/1، 77/2، 52/3، 153، 225، 272، 277، 279 وكشف المشكل، 267، 270، والأمالي النحوية / 73، 171، 203، 284 وشرح الجمل 179/1، وشرح الكافية 202/2، 203، والمسائل السفرية / 12، 22، 37.

(4) الكتاب 62/3، ومجالس ثعلب 59/1، 275، 276، 300، 35/2، 55، 168.

(5) الكتاب 393/3، وشرح المفصل 54/2، والأشباه والنظائر 59/3، 60.

(6) معاني القرآن للفراء 57/1، 89.

(7) المصدر نفسه 471/1، والمقتضب 171/2.

(8) المقتضب 33/1، 131/2، 175، 305/3.

(9) المصدر نفسه 270/1.

(10) المصدر نفسه 191/4، الكامل 36/1، 346/3.

(11) الكتاب 99/2.

أي: أنَّهم قصدوا أنَّه لا ينصرف لأنَّه معرفة ولكنّهم جانبوا السداد ووقعوا في الخطأ لعدم صحة تحليلهم النحويّ، والصواب أنّه لا ينصرف وهو نكرة وسبب ذلك أنّه لو وصف لجاءت صفته نكرة مثله[1].

ومن أمثلة حكم (الخطأ) ما ذكره ابن السراج (ت316هـ) في تقديم معمول المصدر عليه: "واعلم أنَّه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر؛ لأنّه في صلته وكذلك إن وكّد ما في الصلة أو وصف، لو قلت: دارك أعجب زيدا دخول عمرو، فتنصب الدار بالدخول كان خطأ"[2].

ويقول الشيخ حيدرة اليمنيّ (ت599هـ) في دخول تنوين التمكين على الاسم المنقوص مثل: "هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، وقد يسمّي قوم هذا التنوين عوض من مفرد تريد من الياء، وهو خطأ؛ لأنَّ الياء إنَّماً سقطت لالتقاء الساكنين فلا تعوض منها شيء"[3].

والتنوين الذي في (قاضٍ) وما شاكله هو تنوين التمكين: "اللاحق للأسماء المعربة دلالة على تمكنها في باب الاسمية، فهي لا تشبه الحرف فتبنى، ولا الفعل فتمنع الصرف"[4].

ومن أمثلة حكم (الخطأ) ما حكم عليه ابن عصفور(ت669هـ) في مجيء (هلا، وأين، وكيف) على رأي الكوفيين حروف عطف قائلا: "وزاد الكوفيون في أدوات العطف: كيف وأينَ وهلاّ واستدلوا على ذلك بأنَّ العرب تقول: ما أكلتُ لحما فكيف شحماً... ولقيتُ زيدا فأين عمرا... وقالوا: فمجيء الاسم بعد هذه الأدوات من الإعراب على حسب إعراب الاسم المتقدم دليل على أنَّها للعطف قلت: وهذا خطأ؛ لأنَّها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض؛ لأنَّه لم يوجد من

---

(1) ينظر: النكت 247/1.

(2) الأصول 137/1، وينظر: 138/1، 139، 298، 174/2، 186.

(3) كشف المشكل /267.

(4) معجم النحو /118، ومعجم مصطلحات وأدوات النحو والإعراب / 85، علي هصيص، دار الأسرة للنشر والتوزع، عمان، 1425هـ - 2005م.

حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض"[1].

وما خطّأه ابن عصفور حكم عليه سيبويه قبله بأنه: "رديء لا تتكلم به العرب"[2]، ويقول أبو حيان (ت745هـ): "دخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنَّها ليست حروف عطف"[3]، وزعم ابن بابشاذ أنَّ العطف بكيف لم يقل به أحد من الكوفيين إلاَّ هشام وحده[4].

حكم المحال

المحال لغة:

" المحال من الكلام: ما عُدل به عن وجهه.. ويقال: أحلت الكلام أحيله إحالة إذا أفسدته"[5].

المحال اصطلاحا:

هو: "ما أحيل من الخبر عن حقِّه حتى لا يصحّ اعتقاده ويعلم بطلانه اضطرارا كقولك: سأقوم أمس[6]، أي: إنَّ الشيء ما لم يتحقق في الخارج يطلق عليه أنَّه محال وإن كان للذهن علم بمضمونه وتصور لمقصود المتكلم، كمن اعتقد بإعراب المبني وبناؤه في حالة واحدة.

أو هو: "ما أحيل من جهة الصواب إلى غيره، ويراد به في الاستعمال: ما اقتضى الفساد من كلّ وجه، كاجتماع الحركة والسكون في شيءٍ واحد.."[7] أي: أنَّ المحال عدول عن الصواب، وهو يقتضي الفساد من كلِّ وجه، وهذا مما يجعله مصطلحا يعطي دلالة قاطعة في الردّ، بل الردّ في أشدّ درجاته.

أو هو: "ما لا يصحّ له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب؛ لأنّه ليس له معنى. ألا ترى أنَّك إذا قلت: أتيتك غدا، لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق

(1) شرح الجمل 178/1، وينظر ارتشاف الضرب 1979/4، 1980.
(2) الكتاب 435/1، 441، وينظر: همع الهوامع 187/3.
(3) همع الهوامع 187/3.
(4) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(5) لسان العرب (حول)، 190/2.
(6) الفروق اللغوية /39.
(7) التعريفات /204، والكليات 298/4.

ولا كذب"[1]، وبعد ذلك يمكن للبحث أن يقرّر بأنَّ المحال بوصفه حكما نحويا هو: **كلّ تركيب له معنى في الذهن وتصورٌ عند المتكلم، وإن كان لا يصحّ أن يخبر عنه، ولا يحتمل صدقه وكذبه، وليس له تحقق في الخارج.**

ويرى البحث أنَّ حكم (المحال) أشدّ دلالة في الردّ القطعي من الخطأ، ومن ذلك ما ذكره ابن جني(ت392هـ) ناقلا قول أبي العباس في إنشاد سيبويه للبيت:

دارٌ لسُعدى إذهِ من هواكا[2]

" إنَّه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة، لأنَّ الحرف الواحد لا يكون ساكنا متحركا في حال"[3].

وقال في موضع آخر معقبا على توجيه نطق ما: "وهذا خطأ بل محال"[4]، ولعلَّ هذين النصين يؤكدان أنَّ المحال أشدّ دلالة في الردّ القطعي، ويبدو أنَّ السبب في هذا يعود إلى أنَّ هذا الحكم يفضي إلى الفساد من كلِّ الوجوه، فيستحيل قبوله؛ " لأنَّه الموقف، أو الأمر الذي يتنافى مع المعقول، وإدراكه قد يثير الضحك"[5].

يلاحظ أنَّ حكم المحال جاء ردّا قاطعا على اختلال دلالة الكلام، واضطراب معناه؛ لأنَّ المتكلم يقع في تناقض وفساد لتأدية المعنى المراد يقول سيبويه: "وأمَّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره"[6].

وهذا ما أكدته الدكتورة خديجة الحديثي بقولها: "المحال عنده [سيبويه]... ما لا يمكن وقوع معناه"[7] " ولا شكّ في أنَّ التناقض في الكلام وفساد معناه من أهمّ العلل التي توجب الردّ، لإنتفاء الفائدة من الكلام، والكلام مبني على الفهم والإفهام كما هو معلوم"[8].

---

(1) هامش الكتاب 26/1.
(2) لم ينسب إلى قائل معين، ينظر الكتاب 21/1، الخصائص 91/1، والانصاف 68/2.
(3) الخصائص 91/1.
(4) المصدر نفسه 496/2.
(5) معجم مصطلحات الأدب /1.
(6) الكتاب 25/1.
(7) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه /288.
(8) ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة ماجستير)/ 31.

ولقد استعمل النحاة مادة (ح، و، ل) بوصفه حكما من أحكام الردّ القطعيّ بصيغتين: الاسم، والفعل، والتزموا بصيغة الاسم تعبيرين: (محال) و(مستحيل) أمَّا تعبيرهم عنه بالصيغة الفعلية قولهم: (يستحيل) و(استحال)، ومن أمثلة ذلك قولهم: "محال"[1].

و " استحال الكلام"[2]، و"هو محال لأنّه لا يحسن"[3] و" يستحيل"[4] و"مستحيل"[5].

يقول سيبويه(ت180هـ) في باب " المُبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجرّ وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حِمار فهو على وجهٍ محالٌ، وعلى وجهٍ حسنٌ، فأمَّا المحال فأن تعني أنَّ الرّجلَ حِمارٌ"[6].

وقوله: "وتقول: واللهِ ما أعدو أن جالستك، أي أن كنتُ فعلتُ ذلك، أي: ما أُجاوز مجالستَك فيما مضى. ولو أراد ما أعدو أن جالستُك غدا كان محالا ونقضا، كما أنَّه لو قال: ما أعدو أن أُجالِسَك أمس كان محالا"[7].

ومن ذلك ما ذكره المبرد(ت285هـ) من أنَّك " لو قلت: لا تعصِ اللـهَ يُدخِلكَ النارَ، كان محالا؛ لأنَّ معناه: أطع اللـهَ، وقولك: أطع اللـهَ يدخلك النار محالا، وكذلك: لا تَدنُ من الأسد يأكُلكَ، لا يجوز؛ لأنَّكَ إذا قلت: لا تدنُ، فإنَّما تريد: تباعد، ولو قلت: تباعَد من الأسد يأكُلك كان محالا؛ لأنَّ تباعدَهُ منه لا يوجب أكلَهُ

(1) الكتاب 25/1، 245، 276، 300، 395، 435، 32/2، 55، 184 ومعاني القرآن للفراء 22/1، 24، ومعاني القرآن للأخفش /171 والمقتضب 6/1، 21، 39، 161، 18/2، 56، 60، 65، 83، 135، 301، 350، وكشف المشكل /73، والامالي النحوية /176، 208، 294، وشرح الجمل 164/1، 274، 319، وشرح الكافية 100/2، 138، 140، 353 والمسائل السفرية / 24.

(2) الكتاب 395/2، 23/3، والمقتضب 176/1، 50/2، 68، 277/3.

(3) الكتاب 405/2، ومجالس ثعلب 146/1، 399/2، 445.

(4) الكتاب 406/2، 56/3، والمقتضب 175/2، 176، 160/3، 274 والأمالي النحوية /62، وشرح الكافية 79/1.

(5) المقتضب 36/1، وكشف المشكل /43.

(6) الكتاب 439/1.

(7) المصدر نفسه 55/3.

إيّاه"[1]، أو " فتباعده منه لا يكون سببا لأكله إياه"[2].

ويقول ابن جني(ت392هـ): "ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة"[3]، ويقول السهيلي (ت581 هـ) في إضافة الشيء إلى نفسه: "وفي الحقيقة إضافة الشيء إلى نفسه محال، لا بدّ أن يكون المضاف غير المضاف إليه"[4].

والسبب في ذلك " لأنَّ الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص، والشيء لا يعرف بنفسه؛ لأنّه إن كان معرفة كان مستغنيا عن الإضافة بما فيه من التعريف؛ لأنَّ نفسه موجودة غير مفقودة وليس في الإضافة ما فيه وإن كان عاريا منه كان أذهب في الإحالة والامتناع"[5].

ويقول ابن الحاجب (ت646هـ) في دلالة حرف العطف (الواو): "إنَّ قولنا: قام زيدٌ وعمرو. شركت بين زيد وعمرو في القيام بما هو قيام؛ لأنَّه يستحيل أن يكون قيام زيد قيام عمرو؛ وإنَّما التشريك في معقول القيام المضاف إلى زيد"[6].

وقوله في التركيب: (أينَ ليسَ زيدٌ): "وإن منعنا لأدائه إلى المحال من حيث المعنى"[7].

ويكتفي البحث بما ذكره السيوطي (ت911هـ): "قال ابن جني لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقية القسم؛ لأنَّ الغرض إنما هو توكيد المقسم عليه بالقسم؛ فمحال أن يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد؛ لأنه نقض"[8].

---

(1) المقتضب 83/2، وينظر: شرح المفصل 48/7، 50.
(2) المقتضب 135/2.
(3) سرضاعة الإعراب 354/1.
(4) نتائج الفكر في النحو / 28، لأبي القاسم السهيلي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ - 1992م.
(5) شرح المفصل 9/3.
(6) الأمالي النحوية /62.
(7) شرح الكافية 298/2.
(8) الأشباه والنظائر 288/1.

حكم الغلط

الغلط لغة:

هو: "أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه، وقد غلط في الأمر يغلط غلطا... أو هو: كلّ شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد"[1].

الغلط اصطلاحا:

هو: "وضع الشيء في غير موضعه، وقال بعضهم: الغلط أن يُسهى عن ترتيب الشيء وإحكامه"[2] وقيل: "أنَّ الغلط هو التوهم"[3] أو " الخطأ"[4] أو " أنَّ المراد بالغلط هو الشذوذ"[5] أو " شدّة الشذوذ"[6] أو " هو الخروج عن القياس"[7]، ويمكن أن يقرر البحث مستخلصا حدا لحكم الغلط النحوي من هذه الدلالات: **بأنه كل تركيب أعيا المتكلم من غير قصد لتوهم، أو خطأ، أو شذوذ، أو خروج عن قواعد القياس، وسنن كلام العرب كنصب الفاعل ورفع المضاف وما إلى ذلك.**

وقد رفض الدكتور سعيد الزبيدي أن حكم الغلط قسم من أقسام الردّ القطعي إذ قال: "أما الغلط فقد يتبادر إلى الذهن أنه مصطلح من مصطلحات الرد وأن معناه الخطأ، وقد ورد عند النحاة بكثرة إلا أنه في حقيقة أمره غير ذلك، فالغلط عندهم التوهم"[8] وقد استند في ذلك إلى كلام الدكتور مهدي المخزومي من أن " التوهم أسلوب عربي شائع لا سبيل إلى رده"[9].

---

(1) لسان العرب (غلط) 51/5.

(2) الفروق اللغوية /52.

(3) مغني اللبيب 478/2، وينظر: خزانة الأدب 325/4، وحاشية الصبان 487/1، ومنهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي / 228، محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية، ط1، 1989م.

(4) مغني اللبيب 478/2.

(5) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي /158.

(6) حاشية الصبان 287/1.

(7) مقدمة الكتاب /32.

(8) القياس في النحو العربي /149.

(9) ملاحظات على كتاب أبي زكريا الفراء، (مقال) مجلة مجمع اللغة العربي بدمشق المجلد 47، 90، وينظر: القياس في النحو العربي/149.

وحقيقة المسألة غير ما فهمه د. الزبيدي نعم ورد حكم الغلط بمعنى التوهم عند ابن هشام (ت761هـ)[1] ومن بعده الصبان (1206هـ)[2]. أما الوهم الذي عناه د. المخزومي فهو غير ما عناه النحاة من معنى حكم (الغلط).

فالوهم علة من علل النحو، ولقد اصطلح عليها الباحثون بـ "علة دفع التوهم أو الغلط"[3]، ولقد عرفها ابن فارس بقوله: "وهو أن يتوهم احدهم شيئا ثم يجعل ذلك كالحق"[4]، وهي من بين العلل النحوية التي ذكرها سيبويه(ت180هـ) في كتابه وعقد لها ابن جني (ت392هـ)بابا في الخصائص وقد جعل المراد منها علة لمجيء الحال نكرة فإن العلة في تنكير الحال " لئلا يتوهم كونه نعتا"[5]..."[6].

إن الغلط النحوي هو كل ما خالف القياس واستعمال الفصحاء[7]؛ لأنَّ الخروج عن القياس واستعمال الفصحاء خروج عن الصواب[8]، فلقد أورد ابن جني في (الخصائص) باباً (في أغلاط العرب) وهو ينقل قول أبي علي الفارسي (ت377 هـ) ويقول: "كان أبو علي - رحمه الله - يرى وجه ذلك، ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بها طباعهم على ما ينطقون به؛ فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد هذا معنى قوله وإن لم يكن صريح لفظه"[9].

وهذا ما أكده د. فاضل السامرائي بقوله: "من المعلوم أن ثمة تعبيرات فصيحة صحيحة، وتعبيرات غير صحيحة وهي التي تدخل في باب الغلط، فالفصيحة هي التي جرت على سنن العربية وقواعدها وأصولها، والغلط هي التي خرجت عن ذلك

---

(1) مغني اللبيب 478/2.
(2) حاشية الصبان 487/1.
(3) العلل النحوية (اطروحة دكتوراه)/279.
(4) الصاحبي /227.
(5) توضيح المقاصد 126/2.
(6) العلل النحوية (اطروحة دكتوراه)/279.
(7) ينظر: الايضاح في شرح المفصل 182/2.
(8) ينظر: ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة ماجستير)/44.
(9) الخصائص 195/3.

نحو رفع المفعول ونصب الفاعل ورفع المضاف إليه وما إلى ذلك من أحوال الغلط"[1].

ولقد استعمل النحاة حكم (الغلط) بشكل مقل فهم قد أقلوا من هذا الحكم ولم يستعملوه بكثرة؛ لأن مسائل الغلط معدودة والتي يمكن أن تخرج من باب الوهم أو السهو ولكن التعبير عن التركيب بأنه غلط رد قطعي في الرفض، ومن أمثلة استعمالهم لمادة (غ، ل، ط) قولهم: "وهو غلط منهم"[2] و" هو غلط قد تغلطه العرب"[3]، و" هذا غلط قبيح"[4]، و" هذا غلط شديد"[5]، و" هذا غلط منهم فاحش"[6]، و" ليس ذلك بالقياس وانما هو شبيه بالغلط"[7] و" غلط ووهم"[8].

يقول سيبويه(ت180هـ) في توكيد الضمير المتصل الواقع اسما لـ (إن) توكيدا على المحل: "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان"[9].

ويقول المبرد (ت285هـ)في رده على سيبويه إعمال (عسى) في الضمير المتصل بها: "فأما قول سيبويه: إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر، فتقول: عساك، وعساني فهو غلط منه؛ لأن الأفعال لا تحمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر"[10].

يقول ابن الحاجب (ت646هـ): "فجعله من باب الغلط؛ لأنه على خلاف

(1) الجملة العربية تأليفها وأقسامها /135، منشورات المجمع العلمي العراقي، 1419هـ - 1998م.
(2) الكتاب 462/3، 160/4، والمقتضب 123/1، 71/3، وكشف المشكل /137 والامالي النحوية/ 147، 241، 226، وشرح الكافية 132/1، 47/2، 280.
(3) معاني القرآن للفراء 216/2.
(4) معاني القرآن للأخفش /204.
(5) المقتضب 254/1، 270، 230/2، 235.
(6) المصدر نفسه 191/4.
(7) المصدر نفسه 249/2.
(8) شرح الكافية 113/1.
(9) الكتاب 155/2.
(10) المقتضب 71/3، وينظر: شرح التسهيل 384/1، ومعجم النحو /241.

القياس، واستعمال الفصحاء"[1].

ومن أمثلة حكم (الغلط) ما ذكره الرضي (ت686هـ)في منع صرف (أجدل وأخيل) وما شاكلها، وهو يقول في صرفها: "ولنا أن نقول: صرف هذه الكلمات ونحوها؛ لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا أصليا.... فأما منع صرف مثله فغلط ووهم"[2].

حكم الممنوع

الممنوع لغة:

" أن تحول بين الرجل، وبين الشيء الذي يريده، وهو خلاف الإعطاء، ويقال: هو تحجير الشيء"[3].

الممنوع اصطلاحا:

هو حكم لعدم جواز وجه من أوجه الإعراب، أو وجه من أوجه التعبير[4]، أو هو: "حكم نحوي يراد به رفض كل ما يخل بمقتضيات الصحة وقواعدها، لعلة مانعة من ذلك، حالت بينه وبين الصواب"[5].

و استعمل النحاة حكم الممنوع مصرحا به بمادة (م، ن، ع)، أو مكنى عنه بأحد الألفاظ التي تعارفوا عليها فمن ألفاظ التصريح قولهم: "وهذا باب ما يمتنع"[6] و"إنما منعت"[7]، و"امتنعت"[8] و" ممتنع"[9]، و" المنع لضعف العامل"[10]،

(1) الإيضاح في شرح المفصل 182/2.
(2) شرح الكافية 112/1، 113.
(3) لسان العرب (منع) 98/6.
(4) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه /289.
(5) ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة ماجستير)/15.
(6) الكتاب 128/4.
(7) المصدر نفسه 4/ 129.
(8) معاني القرآن للفراء 22/1، 46، 107.
(9) المقتضب 3/1، 15، 15/3، 34، 95، 171، 335، وكشف المشكل /81، 128، 130، 166، 183.
(10) شرح الكافية 87/1، 89، 90، 64/2.

و"الممنوع"[1]، و"الأولى المنع"[2] و" ممتنع ضعيف."[3].

ويقول الباحث مازن عبد الرسول الزيدي في تصريح النحاة عن حكم (الممنوع): "مشتقات لفظة (المنع) وهي: منع، امتنع، ممنوع... وغيرها وهذه الألفاظ.. هي أكثر المصطلحات استخداما لدى النحاة في التعبير عن هذه الظاهرة والدلالة عليها بصورة قاطعة..."[4]، ولكن استعمال المتأخرين كأبي حيان (ت745هـ)، وابن هشام (ت761هـ)، والسيوطي(ت911هـ)[5] لهذه الألفاظ يفوق استعمال بقية الألفاظ في بعض الأحيان لاستقرار القواعد والأحكام في زمنهم؛ لذلك سمح لهم بالاستقراء المتأني، والتمعن في كل ما يقع بين أيديهم لهذا تكررت لديهم الألفاظ المشتقة من مصطلح المنع[6].

ومن أمثلة حكم الممنوع ما ذكره حيدرة اليمني(ت599هـ) في امتناع نصب ما بعد (إلا) على الاستثناء إذا كان الاستثناء مفرغا: "وأما أحكام الاستثناء فثلاثة أنواع: واجب، وجائز، وممتنع... أما الممتنع: فإنه متى كان الاستثناء مفرغا لم يجز نصبه على أصل الاستثناء، ولكن يطلق عليه العامل، فيرفعه فاعلا، أو ينصبه مفعولا، أو تجره بالحرف"[7].

ويقول ابن مالك (ت672هـ)في منع العطف على عاملين: "وأجمعوا على منع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جارا"[8]، ويقول أبو حيان (ت745هـ) في منع جمع الأسماء الستة جمع مذكر سالما: سالما: "ينبغي أن يمتنع؛ لأن القياس يأباه"[9].

---

(1) شرح التسهيل 235/3.
(2) شرح الكافية 142/2، 163.
(3) المسائل السفرية /35.
(4) ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة ماجستير)/20.
(5) ينظر: ارتشاف الضرب 371/1، 521، ومغني اللبيب 113/1، 470، وهمع الهوامع 187/1، 26/2.
(6) ظاهرة المنع في النحو العربي(رسالة ماجستير) /20.
(7) كشف المشكل /137.
(8) شرح التسهيل 235/3.
(9) همع الهوامع 155/1.

الكناية عن حكم (الممنوع):

لم يستعمل النحويون تعبيرا واحدا عند عرضهم لمواطن الأحكام كما تبين لنا فيما مضى من الأحكام، فلقد كنى النحاة عن الأحكام بما يناسب كل حكم من حيث المعنى والأسلوب، فهناك ألفاظ تفضي إلى دلالتها نفسها، وأخرى تقترب منها ولو بوجه، ولقد ذكر الباحث (مازن عبد الرسول) في دراسته لحكم (المنع في النحو العربي)[1] اثني عشر لفظا تفضي إلى المنع، فهو في بعضها قد أجاد، ولكنه قد تمحّل كثيرا في البعض الآخر، فالكثير من الأحكام التي جعلها البحث تحت عنوان (الأحكام المردودة ردا قطعيا) قد جعلها الباحث تحت حكم (المنع) ومنها: (المحال، الخطأ، الغلط، الباطل، المنكر وأساليبه، اللحن، المرفوض، المردود، الفاسد.. الخ ".

وفي ذلك تمحل ظاهر، لأن هذه الأحكام كل له دلالة تختلف عن الأخرى فدلالة المحال على الرد أشد من دلالة الخطأ[2]، واللحن، ودلالة المنكر تختلف عن الباطل[3] وكلها تصب في الرد القطعي فهو قد ضيق مجال دلالة هذه الأحكام، وتعسف كثيرا في تخريجها لحكم المنع، ولقد ألزم الباحث نفسه بمرادفات المنع، واعتماده في ذلك على المعاني المعجمية إذ يقول: "استخدم النحاة مرادفات لمصطلح المنع، وعند الرجوع إلى معانيها المعجمية وجدت أن اللغويين عبروا عن معانيها بلفظة (المنع) أو (الامتناع)..."[4].

وذكر الباحث جملة من هذه الألفاظ فمنها يتفق البحث معه على أن دلالتها للمنع ويمكن أن يقال هي كناية عن حكم (الممنوع) مثل: (أبى، وحُظل، وتعذر)، ولكن هناك تعبيرات بأسلوب النفي كقول النحاة: (لا يجوز، لم يجز، غير جائز، ليس يجوز، غير صحيح، ليس مستقيم، غير مستقيم، لا تقول، لم يستقم) أي معنى لغوي يفهم من دلالتها على المنع وهي أساليب نفي تدل على الإنكار والرد.

---

(1) ظاهرة المنع في النحو العربي(رسالة ماجستير) ينظر: من 20 - 49.

(2) ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة ماجستير)/30.

(3) المصدر نفسه /33.

(4) المصدر نفسه /21.

وكقوله (المحال، والفاسد، والغلط، والبعيد... الخ) فهذه الأحكام الغريب أنه ذكر دلالتها المعجمية مثلا الفاسد نقيض الصلاح فمن أين أتاه الممنوع؟! فلا شك بأن الجواب يكون الجواب هو التعسف والتمحل الظاهرين.

أبى:

من ألفاظ الكناية عن حكم (الممنوع) فأبى لغة: "تأبى عليه تأبِّيا: إذا امتنع عليه... والإباء: أشد الامتناع"[1].

ومن أمثلة وروده عند النحاة قول المبرد (ت285هـ): "وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار (أن)، البصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض"[2].

ومنه أيضا قول أبي البركات الأنباري(ت577هـ): "مذ، ومنذ لا يجوز إضافتهما إلى المضمر إذا كانا اسمين، وقال أبو العباس المبرد: ولا أرى ذلك إلا جائزا، والأكثرون يأبون جوازه كما أبوا جوازه في (ذو)، و(حتى)، و(كاف التشبيه)"[3].

حُظِل:

الحظل لغة: "المنع من التصرف والحركة"[4]، وقد ورد هذا اللفظ عند ابن الحاجب (ت646هـ) في أبيات (الكافية الشافية) وهو يتحدث عن منع حذف عائد الصلة الذي يكون مبتدأ خبره ظرف، أو جملة، والبيت هو:

إن عُلِم الحذفُ، وإمَّا إن جُهل فانّه بكلِّ حال قد حُظل

وقد عقب ابن مالك(ت672هـ) على هذا البيت بقوله: ومعنى حُظل: مُنِع[5].

---

(1) لسان العرب (أبى) 32/1.

(2) المقتضب 85/2.

(3) منثور الفوائد /39، 71، لأبي البركات الانباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن بيروت، ط1 /1403 هـ -1983.

(4) لسان العرب (حظل) 11/2. وظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة ماجستير)/21.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية 1/ 297، لابن مالك، تح: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ - 2000م. ، وظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة ماجستير)/22.

تعذر:

من ألفاظ الكناية عن حكم (الممنوع) التي ذكرها النحاة فالتعذر لغة: هو "الامتناع"[1] ومن ذلك ما ذكره ابن الحاجب (ت646هـ)في منع إضافة الألقاب الصفات إلى موصوفاتها إذ قال: "ووجه إشكاله أنَّهما اسمان لذات واحدة، فيتعذّر إضافة أحدهما إلى الآخر، ودليله واتفاقهم على منع (أسد السبع)، أو (سبعُ الأسد) وشبهه، وسبب الامتناع أن الإضافة جيء بها لغرض تخصيص الأول، أو تعريفه فإذا كانا لشيء واحد تعذّر أن يتخصص أحدهما بالآخر أو يتّضح"[2] يلاحظ " في هذا النص التناوب بين استخدام تعبيرات (امتنع، وتعذر) عند ابن الحاجب بشكل يدل على أن لا فرق بين دلالة هذين التعبيرين، فكلاهما يعنيان (المنع)"[3].

حَظَرَ:

من ألفاظ الكناية عن حكم (الممنوع) ودلالته اللغوية هي: "الحظر الحجر، وهو خلاف الإباحة والمحظور: المحرّم... وحظر عليه: منعه... وحظر عليه حظرا: حجر، ومنع"[4] ومن أمثلة استعمال النحاة لهذه اللفظة ما قاله ابن جني (ت392هـ): "ومما يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسما صريحا، نحو قولك: (عسى زيد قائما)، أو (قياما)؛ هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره"[5].

ويقول ابن مالك (ت672هـ)في امتناع تقديم خبر (ما دام) عليها وقد عبر عنه بلفظه (حظر) قوله:

وفي جميعها تَوَسُّطَ الخبر ... أجَز، وكلٌّ سَبقَهُ دامَ حَظَر[6]

ويقول ابن عقيل(ت769هـ) شارح ألفيته: "وأشار بقوله: (وكلٌّ سَبقَهُ دامَ حَظَرَ)

(1) لسان العرب (عذر)، 286/4.
(2) الإيضاح في شرح المفصل 80/1، 81، وينظر: ظاهرة المنع في النحو العربي(رسالةماجستير)/23.
(3) ظاهرة المنع في النحو العربي /23.
(4) لسان العرب (حَظَرَ)، 108/2.
(5) الخصائص 98/1، 99.
(6) شرح ابن عقيل 271/1، وشرح الاشموني 394/1، وحاشية الصبان 233/1.

إلى أن كل العرب - أو كل النحاة - منع سبق خبر (دام) عليها"[1].

حكم الفاسد

الفاسد لغة:

" الفساد: نقيض الصلاح"[2].

الفاسد اصطلاحا:

هو: "التغيير عن المقدار الذي تدعو إليه الحكمة"[3] أي: الخروج عن القوانين المرسومة، والتي تثبت نوعا من التلاؤم، والانسجام بين الأشياء، وعلى وفق معايير معينة والخروج عن تلك القوانين والمعايير يفضي إلى الاضطراب والخلل في التلاؤم والانسجام المنشودين[4]، أو هو: "أن لا يصح الاحتجاج بالقياس فيما يدّعيه المستدل؛ لأن النص دل على خلافه"[5]؛ ولأن النص هو الدليل القطعي وما حصل التسالم على الرجوع إليه كشعر العرب، أو القرآن الكريم، فالاستدلال بقبال النص وعلى خلاف مؤداه هو استدلال فاسد.

أو هو: "أن لا يكون القياس على الهيئة الصالحة لاعتباره في ترتب الحكم"[6] لأن القياس يكون معتبرا إذا كانت شرائطه متحققة ومتوفرة، وبخلاف ذلك يفضي القياس إلى الفساد، ومن أمثلة استعمال النحاة لحكم (الفاسد) قول سيبويه (ت180هـ): "وتقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلو أدخلت الفاء هاهنا فسد المعنى"[7].

وقال الفراء (ت207هـ)في توجيه قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ

(1) شرح ابن عقيل 275/1.
(2) لسان العرب (فسد) 128/5.
(3) الفروق اللغوية /226.
(4) محاضرات في الإلهيات /21، للشيخ جعفر السبحاني، مؤسسة النشر الاسلامي، قم - ايران، ط9، 1423 هـ
(5) كشاف اصطلاحات الفنون 421/3.
(6) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها.
(7) الكتاب 42/3.

لَفَسَدَتَا)[1] لو كان المعنى (إلا) كان الكلام فاسدا"[2].

ويقول المبرد(ت285هـ): "فإن قال قائل: هل يجوز: اليوم إنك منطلق؟... فإن ذلك غير جائز... وإنما فسد؛ لأن (إن) لا يصلح فيها التقديم والتأخير كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة"[3].

ومن ذلك ما حكم به ابن يعيش (ت643هـ)في رده على الكوفيين مذهبهم إجازة رفع المبتدأ بالخبر، والخبر بالمبتدأ، فقال: "وهو فاسد؛ لأنه يؤدي إلى محال، وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول.."[4].

وقال أيضا مراعيا المعنى في رده على الكوفيين زعمهم أن الناصب للاسم المشغول عنه الفعل المذكور: "وهو قول فاسد؛ لأن ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحا، فإنه فاسد من جهة اللفظ.."[5].

ويقول ابن عصفور(ت669هـ) في كون نون المثنى عوض عن التنوين مذهب فاسد: "أما من ذهب إلى أنها [أي: النون] عوض من التنوين فمذهبه فاسد، لثباتها مع الألف واللام، وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة فمذهبه فاسد لسقوطها في الإضافة"[6]، والصحيح كما يراه ابن عصفور: "أن هذه النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد وليست بعوض وهو الصحيح وإليه ذهب سيبويه"[7].

---

(1) الأنبياء /22.

(2) معاني القرآن 101/2.

(3) المقتضب 354/2.

(4) شرح المفصل 84/1، وينظر: 66/1، 74، 77/3، 84، 12/7.

(5) المصدر نفسه 64/8.

(6) شرح الجمل 91/1.

(7) المصدر نفسه / الصحيفة نفسها، وينظر: 165/1، 166، 268، 168/2، ومغني اللبيب 529/2، والفوائد الضيائية 448/1، 449، 246/2، 264، والأشباه والنظائر 218/1، وحاشية الصبان 168/1.

حكم اللحن

اللحن لغة:

" لَحَنَ في كلامه إذا مال به عن الإعراب إلى الخطأ"[1] أو هو: "ترك الصواب في القراءة... والخطأ في الكلام"[2].

اللحن اصطلاحا:

وهو: "خلل يطرأ على الألفاظ فيدخل وهو جليّ وخفيّ، والجلي يخلُّ إخلالا ظاهرا يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم وهو الخطأ في الإعراب"[3]، أو هو: "الخطأ النحوي الذي يقع فيه الإنسان أثناء الكلام أو القراءة، ويكون ذلك في الإعراب أو في ترتيب كلمات الجملة ترتيبا يخالف قواعد اللغة وقد يكون اللحن أيضا في نطق الألفاظ"[4]، ومن هنا " قيل: للمخطىء (لاحن)؛ لأنه يعدل يعدل بالكلام عن الصواب"[5] ولأن "الكلام الملحون ليس بكلام في اصطلاح النحاة لأنه لا إسناد فيه"[6] لمخالفته الفصحى في المستويات الأربعة من أصوات ونحو وصرف ودلالة[7].

ويقرن الصبان(ت1206هـ) حكم (اللحن) بالإثم الشرعي قائلا: "وحيث قيل بالجواز والامتناع في أحكام العربية فإنما يعني إلى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز الإثم الشرعي فمن لحن في غير التنزيل والحديث كأن نصب الفاعل، ورفع المفعول لا نقول إنه يأثم إلا أن يقصد إيقاع السامع في غلط يؤدي إلى نوع ضرر

---

(1) أساس البلاغة (لحن).

(2) لسان العرب (لحن) 487/5.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 94/4.

(4) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب (لحن).

(5) حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الزهرية في علم النحو /5، دار إحياء الكتب العربية، مصر 1376هـ.

(6) المصدر نفسه /13.

(7) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة /19، 30، د. عبد العزيز مطر، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1386هـ - 1966م، ولحن العامة والتطور اللغوي /9، د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1976م.

فعليه حينئذ إثم"[1]، فالصبان يقسم الحكم من حيث الجواز والمنع، واللحن، والأخير منهم إذا كان متعمدا فهو إثم وإن كان في غير القرآن الكريم والحديث الشريف.

ولقد استعمل النحاة حكم (اللحن) بدلالته الاصطلاحية وهو الخلل الذي يصيب قواعد اللغة، والصحة اللغوية يقول سيبويه(ت180هـ) في صفة المنادى المفرد، وجواز رفع هذه الصفة على اللفظ، ونصبها على المحل كقولنا: (يا زيد الطويلُ، والطويلَ) حتى يقول:

" قلتُ: أفرأيتَ قول العرب كلِّهم:

أزيدُ أخا ورقاءَ إن كنتَ ثائراً فقد عَرَضَت أحناءُ حقٍّ فخاصِم[2]

لأي شيء لم يجز فيه الرفعُ كما جاز في الطويلُ؟ قال: لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت: يا أخونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد، وهذا لحن"[3].

أي: أن المنادى المفرد إذا وصف وجاءت الصفة (اسما مضافا) من اللحن أن يكون المضاف في موضع المفرد في النداء فكل له حكمه الإعرابي[4] وهذا خلاف قولنا: يا زيد الطويل، فالطويل صفة مفردة وليست مضافة ولذلك جاز فيها الوجهان.

ومن أمثلة حكم (اللحن) قول الأخفش (ت215هـ)في قراءة قوله تعالى: **(وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ)**[5] إذ قال: "وبلغنا أن الأعمش قال (بمصرخِيِّ) فكسره، وهذه لحن لم نسمع بها من احد من العرب، ولا أهل النحو"[6].

---

(1) حاشية الصبان 126/1.

(2) البيت لم ينسب إلى قائل معين، ينظر: الكتاب 183/2، وشرح المفصل 4/2.

(3) الكتاب 183/2، 184.

(4) يفسر د. محمد كاظم البكاء نصب (أخا ورقاء) على وجوب النصب، لأنها على تقدير: يا أخا ورقاء، وهذا ما عناه الباحث نفسه، ينظر: مبهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي /390.

(5) إبراهيم /22.

(6) معاني القرآن /232، وهذه القراءة هي قراءة: يحيى بن وثاب، والأعمش، وحمزة، وطعن كثير من النحاة في هذه القراة، فلقد حكم عليها الفراء بأنها (وهم)، وحكم عليها الزجاج بأنها

ويحكم المبرد(ت285هـ) باللحن على قراءة قوله تعالى **(هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَـرُ لَكُـمْ)**[1] إذ قـال: "أما قراءة أهل المدينة: **(هؤلاءِ بناتي هُنَّ أطهرَ لكم)** فهو لحن فاحش، وإنما هي قـراءة ابـن مـروان، ولم يكن له علم بالعربية"[2].

حكم الباطل

الباطل لغة:

" بَطُلَ الشيء يَبطُل بُطلا وبُطُلا وبُطلانا، ذهب ضياعا وخسرا... والباطل نقيض الحقّ"[3].

الباطل اصطلاحا:

هو: "الذي لا يكون صحيحا بأصله"[4] أي: أنه بأصل وضعه غير صحيح ولم يوضع الوضـع المناسـب له كمسألة العطف على عاملين التي ذكرها النحاة في مصنفاتهم النحوية[5]، أو هو: "ما لا يعتـد بـه ولا يفيد شيئا"[6] أو هو: "ما كان فائت المعنى من كـل وجـه مـع وجـود الصـورة إمـا لانعـدام الأهليـة أو المحلية"[7].

=

(رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف، وقال الزمخشري: (هي ضعيفة)، حتى أجمعوا على تخطئتها وتلحينها، ولقد خالف القاسم بن معن النحوي جمهور النحاة وقال فيها: "هـي صـواب ولا عـبرة بقـول الزمخشري وغـيره ممـن ضعفها أو لحنها فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة. وقياسها في النحو صحيح وذلك أن اليـاء الأولى وهي ياء الجمع جرت مجرى الصحيح لأجل الإدغام فدخلت ساكنة عليها ياء الإضافة وحركت بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين، وهذه اللغة باقية شائعة ذائعة في افواه أكثر الناس إلى اليوم.". ينظر: البحـر المحـيط 408/5، والنشر في القراءات العشر 224/2.

(1) هود /78.

(2) المقتضب 105/4، والمزيد من الأمثلة ينظـر: الكامـل 36/1، واللمـع في العربيـة /97، وشرح المقدمـة المحسـبة لابـن بابشاذ 199/1، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، 1977م، ومغنى اللبيب 175/1.

(3) لسان العرب (بطل) 220/1.

(4) التعريفات /46، وكشاف اصطلاحات الفنون 200/1.

(5) ينظر: النكت 201/1.

(6) معجم المصطلحات النحوية والصرفية /22.

(7) الكليات 233/1.

أي: ما كان الاستدلال به لا يقوم على حقّ؛ لأنه ليس له وجود أصلا وإن كان ذلك المعنى (الباطل) الذي لا حق فيه له صورة في الخارج، وعدم (الحقيَّة) ناشئة من أن المستدل له ليس أهلا للحجة، لأنه فهم في غير موضعه أو محله[1].

فمن أمثلة الباطل، الذي هو ليس صحيحا بأصله ولا يفيد شيئا ما ذكره سيبويه(ت180هـ) في مسألة اجتماع صفتين لموصوف واحد، فجاز في الثانية أن تكون صفة وأن تكون حالا، ويرى فيهما التزام الترتيب فلو قلب هذا الترتيب بطل الكلام " هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن، وقد يستوي فيه إجراء الصفة علي الاسم، وأن تجعله خبرا فتنصبه"[2].

" ومثله في أن الوصف أحسنُ: هذا رجلٌ عاقلٌ لبيب، لم يجعل الآخر حالا وقع فيه الأول ولكنه أثنى عليه وجعلهما شرعا سواء، وسوّى بينهما في الإجراء على الاسم.

والنصب فيه جائز على ما ذكرت لك، وإنما ضعف لأنه لم يرد أن الأول وقع وهو في هذه الحال، ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان، لم يكن واحد منهما قبل صاحبه كما تقول: هذا رجل سائر راكبا دابَّة، وقد يجوز في سعة الكلام على هذا، ولا ينقض المعنى في أنهما شرع سواء فيه... فأما القلب فباطل"[3].

أي: أن قوله: هذا رجل عاقل لبيب يجوز في لبيب أن تكون صفة وهو الأحسن، وأن تكون حالا، والتقدير: هذا رجل يعقل في حال لبّه[4] وأراد بقوله: (شرع سواء) أنهما متساويان في وجودهما[5] فيه فيه فليس واحد منهما قبل صاحبه، وتقدير: الحال أنها ثابتة غير عارضة فيه.

أما تقديم احدهما على الآخر فهو ما عبر عنه: "فأما القلب " فباطل لا يصح ولا يفيد شيئا.

---

(1) ينظر: المنطق1/ 45، محمد رضا المظفر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1388هـ.

(2) الكتاب 49/2.

(3) الكتاب 51/2.

(4) ينظر: النكت 230/1.

(5) ينظر: هامش الكتاب 51/2.

ويرى الفراء (ت207هـ) في مسألة الفصل بين المضاف إذا كان مصدرا أو اسم فاعل والمضاف إليه بمفعول المضاف باطل إذ يقول: "ونحويُّو اهل المدينة ينشدون قوله:

فَزَجَجتُها مُتمَكِّناً   زَجَّ القَلوصَ أبي مَزَادَه[1]

... باطل والصواب: زجَّ القَلوصِ أبو مزادَه"[2]، وتابع الزمخشري (ت 538 هـ) الفراء في ذلك كما يراه سمجا مردودا على حدِّ تعبيره[3].

ويقول ابن الحاجب(ت646هـ) في إبطال إضافة الموصوف إلى صفته أو بالعكس:"... ولا يجوز إضافة الصفة إلى موصوفها ولا الموصوف إلى صفته. فقال: إنما امتنع ذلك لأنَّه لم يخل إما أن تضيف باعتبار الذات، أو باعتبار المعنى أو باعتبارهما جميعا، فإن أضفت باعتبار المعنى فهو أيضا باطل إذ ليس عالم موضوعا لمجرد المعنى بل للذات والمعنى، والمعنى هو المقصود ولذلك لو قلت: رجلُ علمٍ. جاز وباعتبارهما جميعا أيضا باطل؛ لأنَّهما جميعا ليس اللفظ موضوعا لها على السواء، وهذا الوجه يجري في منع إضافة الصفة إلى موصوفها أيضا"[4].

(1) البيت لم ينسب إلى قائل معين / في معاني القرآن للفراء 357/1، 358، والخصائص 406/5 والإنصاف 427/2، وخزانة الأدب 251/2.

(2) معاني القرآن 81/2، 82.

(3) ينظر: الكشاف 70/2، ونظرية النحو القرآني د. أحمد مكي الأنصاري /80، 84، 158، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1، 1405هـ وأثر معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج في الكشاف للزمخشري (أطروحة دكتوراه) /103، 104.

(4) الأمالي النحوية /65، ولقد جاء حكم الباطل عنده /25، 45، 64، 176، 210، 277، 305، وينظر: شرح الجمل 277/1، 340، 341، 407، 416، 417، 442، 452، 495.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها الباحث بما يأتي:

1- إنَّ الحكم النحوي هو أوسع دائرة من الحكم بوصفه ركنا من أركان القياس فهو يشمل الحكم على كلّ ما يثبت للكلمة من قواعد وأصول قد أقرّها النحاة، وفقاً لكلام العرب وأصول النحو.

2- إن الحكم النحوي قد تأثَّر بالحكم الفقهيّ بدءاً بالألفاظ، وختاما بالقواعد والأساليب وطرائق التعبير.

3- اختلف النحاة القدماء والمحدثون في الحكم على التراكيب النحوية فما يراه نحويّ جائزاً يحكم عليه غيره بالواجب، أو الصالح، بما يتهيأ من دليل لكلّ منهما، فيتغير الحكم بتغير الدليل وفهم النحويّ له.

4- أحكام النحاة تقسم على قسمين لا ثالث لهما وهما القبول، والرفض.

5- أحكام النحاة منها أحكام نوعيَّة تعنى بنوع الكلام، ومنها أحكام كميَّة مقياسها الكثرة والشيوع فضلا عن القدم في الفصاحة.

6- استعمل النحاة التصريح بمادة الحكم كالقياس، (ق، ي، س)، والجواز (ج، و، ز) وما شاكل ذلك.

7- استعمل النحاة الكناية عن الحكم النحوي وهذه الكناية جاءت بلفظ مفرد، أو أسلوب أو تركيب، حتى لا يملّ السامع تردد هذه الأحكام ويضجر منها.

8- كان حكم (القياس) من أوفر الأحكام نصيبا في كثرة دورانه عند النحاة، ولذلك انضوى تحت بابه الكثير من الأحكام، والتعبيرات الصريحة والكنائية، والسبب في ذلك لكونه أصلاً من أصول النحو العربيّ، وعليه الاعتماد بعد السماع في الاقتباس النحويّ.

9- إنّ تعبير النحاة عن الأحكام النحوية بالصيغة الفعلية يحمل في طيَّاته الإشارة إلى سنّ قاعدة نحوية يجدر التنبه عليها والسير على منوالها.

10- أحكام النحاة منها ما هو حكم تقويميّ فقط ومنها ما هو حكم تعليلي، فلقد

استعمله النحاة علّة لبيان سبب تركيب ما، أو قاعدة نحوية معينة.

11- حدّد البحث مفهومات أحكام القبول والردّ فلم يعثر البحث في المصادر التي وقعت بين يديه على ذكر حدود اصطلاحية لهذه الأحكام على الرغم من أهميتها.

12- بين البحث أنَّ أحكام الرد القطعي، وأحكام الرد غير القطعي أوسع دائرة من جعل هذه الأحكام تحت حكم (الشذوذ) أو (الضعف) أو (المنع) كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين.

13- إنَّ الرابط في أحكام الرد غير القطعي من أبرز سماته خروجه عن القياس النحويّ المشهور، وسقوطه عن درجة الفصاحة، ومن ثمّ فهو مردود وإن قبل في بعض المواطن.

14- أحكام الردّ القطعي تسند في ردها إلى الدلالة النحوية فمن هذه التراكيب ما هو مستقيم نحويا ولكنّه خطأ دلاليّ.

قائمة المراجع والمصادر

- القرآن الكريم

(أ)

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لأبي بكر عبد اللطيف الشرجي (ت802 هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي ط1، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية 1407 هـ - 1987م.

- إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، د. شذى جرار، الطبعة العربية، عمان - الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006م.

- ابن جني النحوي، د. فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1389هـ - 1969م.

- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1978م.

- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد(ت456هـ)، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1400 هـ - 1980 م.

- الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين علي بن محمد الآمدي (ت631 هـ) مطبعة محمد علي صبيح، مصر، 1357 هـ.

- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، مصر، ط1، 1423هـ - 2003م.

- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت 368

هـ)، تحقيق: طه الزيبني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، طبع البابي الحلبي، مصر، 1955م.

- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق، وشرح، ودراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م.

- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، الشيخ يحيى الشاوي المغربيّ الجزائري (ت1096هـ)، تقديم وتحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر مطبعة النواعير، العراق - الرمادي، ط1، 1411هـ - 1990م.

- إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيِّم الجوزية (ت 791 هـ)، تحقيق: محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م.

- أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، مطبعة دار الكتب والوثائق، مصر، 1972م.

- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسيّ، بيت الحكمة، بغداد، 1988م.

- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ) تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، 1377هـ - 1957م.

- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1420هـ - 1999م.

- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، بيروت، 1973م.

- الأصول دراسة إبستيمُولوجيَّة للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، البلاغة، د. تمّام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1425هـ - 2004م.

- الأصول في النحو، لأبي بكر بن محمد بن سهل بن السرّاج النحويّ البغدادي، (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1420هـ - 1999م.

- أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، جامعة تشرين اللاذقية، 1979م.

- أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت - لبنان، ط1، 1407هـ - 1987م.

- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة، 1973م.

- إعراب القرآن الكريم وبيانه، الأستاذ محيي الدين الدرويش، منشورات كمال الملك، قم - إيران، ط1، 1425هـ

- الإغراب في جدل الإعراب، ومعه لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ - 1957م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1418هـ - 1998م.

- الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة بن الشجري(ت542هـ) تحقيق: عبد الله العلوي وعبد الرحمن اليماني، وزين العابدين الموسويّ، حيدر آباد الدكن ط1، 1349هـ

- الأمالي النحوية، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب(ت 646 هـ)، تحقيق: د. عدنان صالح مصطفى، نشر وتوزيع دار الثقافة، قطر - الدوحة، ط1، 1406هـ - 1986م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646 هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة، 1371هـ - 1952م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ)، ومعه كتاب الانتصاف، من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث الإسلامي، مصر، (د، ت).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط6، 1980.

- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.

- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدني، 1378هـ - 1959م.

- الإيضاح في علوم البلاغة، لمحمد بن عبد الرحمن القزويني (ت739هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، لبنان 1980م.

(ب)

- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيّ، (ت 794

هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار إحياء الكتب العربية، 1957م.

- البلاغة الواضحة، د. علي الجارم، ومصطفى أمين، مؤسسة الصادق، طهران، ط1، 1377هـ

- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباريّ، (ت577هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، ومراجعة: مصطفى السقا، دار الكتب العربية، القاهرة - مصر، 1389هـ - 1969م.

(ت)

- تاريخ آداب العرب، د. مصطفى صادق الرافعيّ، راجعه واعتنى به: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1418هـ - 1998م.

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسن العكبري (ت 616 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1976م.

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، يوسف بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت 476 هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1415هـ - 1994م.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، 1986م.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ (ت 911هـ) حقَّقه وراجع أصوله: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط1، 1392هـ - 1972م.

- التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية، د. محمود سليمان ياقوت دار المعرفة الجامعية، ط2، مصر، 1988م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك (ت 672 هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1388هـ - 1968م.

- التطبيق الصرفي، د. عبدة الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1420هـ - 2000م.

- التعريفات، السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن عليّ الحسينيّ الجرجانيّ الحنفيّ، (ت 816 هـ)، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1424هـ - 2003م.

- تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العمادي أبو السعود (ت 951 هـ) دار إحياء التراث العربيّ، بيروت - لبنان، (د، ت).

- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسيّ(ت 745 هـ)، تحقيق: ثلة من الأساتذة، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1428هـ - 2007م.

- تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671 هـ) تحقيق: أحمد عبد الحليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط2، 1372هـ

- التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (ت606هـ)، دار الفكر بيروت، 1395هـ - 1981م.

- تقريب الوصول إلى علم الأصول، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن جزي (ت741هـ)، دراسة وتحقيق، د. عبد اللـه محمد الجبوري،

مطبوعات جامعة بغداد، 1410هـ - 1990م.

- توجيه اللمع لابن الخباز (ت639هـ)، تحقيق: فائز زكي محمد دياب، دار السلام، 2002م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت749 هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (د، ت).

- التوطئة، عمر بن محمد بن عبد الله الشلوبين (ت 645 هـ)، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربيّ، القاهرة، 1973م.

(ج)

- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، راجع الطبعة ونقحها، د. محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط34، 1418 هـ - 1997م.

- جامع العلوم في إصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي عبد الرسول الأحمد نكري، تهذيب وتصحيح: قطب الدين محمد بن غياث الدين الحيدر آبادي.

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلميّ، 1419هـ - 1998م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المراديّ (ت 749 هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والاستاذ محمد نديم فاضل، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413 هـ - 1992م.

- الجواز النحوي، ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بلقاسم

الطليحي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي (د، ت).

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الأربلي (ت975هـ)، تحقيق: حامد أحمد نيل، مطبعة السعادة، 1983م.

- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشميّ، مع تعليقات، نجوى أنيس ضو، قم - إيران، ط1، 1421هـ

(ح)

- حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الشيخ محمد الخضري الشافعي (ت 1287 هـ)، شرحها، وعلّق عليها: تركي فرحان المصطفى، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1426هـ - 2005م.

- حاشية الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي(ت1061هـ) على شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الجلي وشركاؤه، (د، ت).

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الشيخ محمد بن علي الصبّان الشافعيّ (ت 1206 هـ)، ضبطه وصحّحه، وخرج شواهده: إبراهيم شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العملية، بيروت-لبنان، ط1417/1هـ -1997م.

- حاشية العلامة الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو، تأليف الشيخ خالد الأزهري(ت905هـ)، للعلامة الشيخ حسن العطار الشافعي المصري، دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1376هـ

- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي النحوي(ت377هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح

شلبي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1983م.

- الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، قدم له: د. فتحي حجازي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 2، 1428هـ - 2007م.

- الحدود في النحو، لعلي بن عيسى الرماني، (ت384هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1984م.

- الحديث النبويّ الشريف وأثرُهُ في الدراسات اللغوية والنحويَّة، د. محمد ضاري حمادي، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت - لبنان، ط1، 1412 هـ - 1982م.

- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الوحدة، للنشر والتوزيع، الكويت، 1397هـ - 1977م.

- الحيوان، للجاحظ (ت255هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة 1326هـ - 1943م.

(خ)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب، نشر مكتبة، الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1977م.

- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، مصر، (د، ت).

- الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، د. مهدي المخزومي، مطبعة

الزهراء، بغداد 1960م.

(د)

- دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، (د، ت).

- دراسات نحوية في خصائص ابن جني، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، (ت1331هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1999م.

- ديوان الأعشى، تحقيق: د. محمد محمد حسين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1974م.

- ديوان رؤبة، نشره وليم بن آلورد، لابزك، 1903م.

- ديوان عمرو بن معد يكرب، صنعة هاشم الطحان، بغداد، 1970م.

- ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الصاوي، 1936م.

- ديوان الهذليين، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، دار الكتب المصرية، 1950م.

(ر)

- الرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1976م.

- روح المعاني تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب

الدين الالوسي (ت1270هـ)، تحقيق: محمد العرب، دار الفكر، بيروت، 1994م.

(ز)

- الزبيدي في كتابه تـاج العـروس، د. هاشـم طـه شـلاش، دار الكتـاب للطباعـة- بغـداد، ط1، 1401هـ -1981م.

(س)

- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هــ)، تحقيـق: محمـد حسـن محمـد إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العمليـة، بـيروت- لبنـان، ط2، 1428هــ - 2007م.

- سلم الوصول لعلم الأصول، الشيخ: عمر عبد اللـه، مؤسسة المطبوعات الحديثة، 1969م.

- السيوطي النحوي، د. عدنان محمد سلمان، دار الرسالة، بغداد، ط 1، 1396هـ -1976م.

(ش)

- الشامل (معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها) محمد سعيد أسـبر، بـلال جنيـدي، دار العودة، بيروت، ط1، 1981م.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجـة الحـديثي، مطبوعـات جامعـة الكويـت، 1394هـ -1974م.

- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد اللـه بن عقيل العقيلي الهمداني المصري(ت769هـ)، ومعـه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبـد الحميـد، منشـورات: ناصر خسرو، قم - ايران ط1، 1382هـ

- شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ومراجعة:

محمد محمد شاكر، القاهرة، 1965م.

- شرح الأشموني(929هـ)، على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني(ت855هـ)، دار إحياء الكتب العربية، (د، ت).

- شرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن محمد جمال الدين بن الناظم(ت686هـ)، منشورات: ناظم خسرو، بيروت - لبنان، (د، ت).

- شرح ألفية ابن مالك، للسيوطي (ت911هـ)، قم- إيران (د، ت).

- شرح ألفية ابن معط (ت628هـ) عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الحويجي، الرياض، ط1، 1405هـ - 1985م.

- شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، عبد الحميد الراضي، مطبعة العاني، بغداد، 1388هـ-1968م.

- شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد اللـه بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العملية، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م.

- شرح التصريح على التوضيح، على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، للشيخ خالد بن عبد اللـه الأزهري(ت905هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 2000م.

- شرح جمل الزجاجي(ت340هـ)، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الاشبيلي (ت669هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف د. إميل بديع يعقوب، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العملية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.

- شرح الشافية، لرضي الدين الأستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 2006م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري(ت761هـ) ومعه كتاب: منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة دار الهجرة، للطباعة والنشر، قم- إيران، ط3، 1414هـ

- شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) منشورات مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، 1966م.

- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسين الاستراباذي، (ت 686هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د، ت).

- شرح كافية ابن الحاجب، وهو الكتاب المسمى (الفوائد الضيائية) نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت898هـ)، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرافعي، دار الآفاق العربية، القاهرة- مصر ط1، 1423هـ - 2003م.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت672هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ - 2000م.

- شرح اللمع في النحو، للشيخ: أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني المعروف بجامع العلوم، (ت543هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد خليل مراد الحربي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1428هـ - 2007م.

- شرح المراح في التصريف، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني(ت855هـ)، حققه وعلق عليه، د. عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد 1990.

- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش النحوي، (ت643هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، دار الجبل، بيروت، ط2، 1323هـ

- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ(ت469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، 1977م.

- شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت646هـ)، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1980م.

- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، لأبي حامد الغزالي (ت505هـ)، تحقيق: محمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971م.

- الشواهد والاستشهاد في النحو، د. عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء، بغداد، ط1 1976م.

(ص)

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، (ت 395هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهر - مصر، فيصل عيسى البابي الحلبي، (د، ت).

(ض)

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، السيد محمود شكري الالوسي، مكتبة دار البيان، بغداد، دار صعب بيروت، (د، ت).

(ط)

- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، (ت 379 هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، 1392هـ - 1973م.

(ظ)

- ظاهرة الشذوذ في النحو العربيّ، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1394هـ - 1974م.

(ع)

- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق(ت381هـ)، تحقيق: محمود محمد نصَّار، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ - 2002م.

- علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاّف، دار القلم، ط8.

- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، (د، ت).

- علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة، د. صبحي الصالح، مطبعة جامعة دمشق، ط2، 1383هـ - 1963م.

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لأبن رشيق القيرواني (ت456هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر 1934م.

(غ)

- غريب الخطابي، لمحمد بن محمد (ت388هـ)، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، دمشق، 1982م.

(ف)

- الفروق اللغوية، للإمام الأديب اللغويّ أبي هلال العسكريّ، تحقيق: أبي عمرو عماد زكي البارون، المكتبة التوفيقية، مصر، (د، ت).

- الفهرست لابن النديم (ت 385 هـ)، المطبعة الرحمانية، القاهرة، 1928م.

- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، عبد العلي بن نظام الدين محمد الأنصاري، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، (مطبوع في حاشية المستصفى)، ط1، 1322هـ.

- في الضرورات الشعرية، د. خليل بنيان الحسون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1403هـ - 1983م.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1، 1964م.

(ق)

- القراءات الشاذة، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، عني بنشره: براجستراسر، دار الهجرة (د، ت).

- القياس حقيقته وحجيَّته، مصطفى جمال الدين، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1972م.

- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، دار الحداثة للطباعة والنشر بيروت، ط2، 1983م.

- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د. سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان - الأردن، ط1، 1997م.

(ك)

- الكامل، لأبي العباس المبرّد (ت 285 هـ)، عارضه بأصوله، وعلّق عليه: تغريد بيضون، ونعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1407هـ - 1987م.

- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4،

1425هـ - 2004م.

- الكتاب بين المعيارية والوصفية، د. أحمد سليمان ياقوت، منشورات: دار المعرفة الجامعية، اسكندرية - مصر، ط1، 1989م.

- كشاف اصطلاحات الفنون، للشيخ: محمد علي بن عليّ بن محمد التهانويّ الحنفيّ (ت1158هـ)، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1427هـ - 2006م.

- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشريّ، (ت 538هـ)، وبحواشيه: (أربعة كتب)، رتّبه وضبطه، وصحَّحَهُ: محمد عبد السلام شاهين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط4، 1427هـ - 2006م.

- كشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، لشمس الدين محمد بن الخطيب المعروف بابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، 1983م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (ت1067هـ)، إيران 1306هـ

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط2، 1401هـ - 1981م.

- كشف المشكل في النحو، لأبي الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميميّ البكليلي الملقب بحيدرة اليمني، (ت 599 هـ)، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، قرأه وعلّق عليه: د. يحيى مراد، ط2،

1424هـ - 2004م.

- الكليات (معجم المصطلحات والفروق الفردية)، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي(ت1094هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، منشورات: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976م.

- الكواكب الدرية في الشواهد النحوية، د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار التأليف، القاهرة، (د، ت).

- الكواكب الدّريَّة، شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل (ت1298هـ) على متممة الآجرومية، للشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت - لبنان، 2002م.

(ل)

- لحن العامَّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. عبد العزيز مطر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1386هـ - 1966م.

- لحن العامَّة، والتطور اللغوي، د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1967م.

- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرّم ابن منظور الإفريقيّ المصريّ، (ت711هـ)، دار صادر - بيروت، لبنان، ط1، 1997م.

- اللغة العربية وعلومها، عمر رضا كحالة، مكتبة النسر، دمشق، 1391هـ - 1971م.

- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

- اللمع في العربيَّة، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدولاي للنشر، عمان - الأردن، 1988م.

- لهجة قبيلة أسد، د. علي ناصر غالب، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1989م.

(م)

- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، (ت311هـ)، تحقيق: هدى محمد قراعة، طبع بالقاهرة، 1391هـ - 1971م.

- مبادئ العربيَّة في الصرف والنحو، للمعلم رشيد الشرتوني، ط3، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1923م.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير (ت637هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1356هـ - 1937م.

- مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، (ت291هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط2، 1956م.

- مجموعة شرح الشافية، للجاربردي (ت746هـ)، عالم الكتب، بيروت (د، ت).

- محاضرات في الإلهيات، الشيخ جعفر السبحاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ط9، 1423هـ

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.

- مختار الصحاح، للرازي (ت666هـ)، دار الرسالة الكويت، 1403هـ - 1983م.

- المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، دار الأمل، أربد الأردن، ط3،

1422هـ - 2001م.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مصطفى البابي الحلبيّ، ط2، 1377هـ - 1958م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها جلال الدين السيوطيّ، (ت911هـ)، ضبطه، وصحّحه، ووضع حواشيه، فؤاد علي منصور، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1418هـ - 1998م.

- المسائل السفرية في النحو، لابن هشام الأنصاري، (ت761هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ - 1983م.

- المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوريّ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1982م.

- المسائل المشكلة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، قرأه وعلق عليه: د. يحيى مراد، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1424هـ 2003م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، القاهرة، 1405هـ-
1984م.

- المستصفى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، (ت505هـ)، المطبعة الأميرية، بولاق، 1322هـ ومعه (فواتح الرحموت).

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، (ت770هـ)، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط1، (د، ت).

- مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، د. شرف الدين

علي الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، (د، ت).

- مصطلحات الفقه، للشيخ علي المشيكني، إيران، مؤسسة الهادي، ط1، 1419هـ

- معاني القرآن للأخفش، سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، (ت 215هـ)، قدم له وعلق عليه، ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيرت - لبنان، ط1 1423هـ - 2002م.

- معاني القرآن، لعلي بن حمزة للكسائي، (ت189هـ)، أعاد بناءه، وقدم له، د. عيسى شحاته عيسى، الناشر: دار قباء للطباعة، والنشر، والتوزيع (القاهرة)، عبدة غريب، 1998م.

- معاني القرآن، للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، دار السرور، مصر، (د، ت).

- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، الناشر: شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة - مصر، ط2، 1423هـ - 2003م.

- المعجم العربي بين الماضي والحاضر، د. عدنان الخطيب، القاهرة، ط1، 1966م.

- معجم القراءات القرآنية، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر دمشق، 2002م.

- معجم مصطلحات الحديث النبوي، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، جمهورية العراق، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، 1427هـ 2006م.

- معجم مصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس، لبنان، 1979م.

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط1، 1405هـ - 1985م.

- معجم مصطلحات وأدوات النحو والإعراب، علي هصيص، مراجعة: د. عيسى المصري دار الأسرة للنشر والتوزيع، دار عالم الثقافة، عمان، ط1، 1425هـ - 2005م.

- المعجم المفصل في النحو العربي، إعداد، د. عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العملية، بيروت - لبنان، ط2، 2004م.

- معجم النحو، عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، ط2، 1403هـ - 1982م.

- المغني في النحو، الشيخ تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي، (ت680هـ) تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ط1، الجزء الأول 1999م، الجزء الثالث 2000م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت761هـ)، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله راجعه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق، طهران، ط1، 1378هـ

- المفصل في تاريخ النحو العربيّ، الجزء الأول قبل سيبويه، د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1399هـ - 1979م.

- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشريّ (ت 538 هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، دار الجبل، بيروت، ط2، 1323هـ

- مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني جواد الأسدي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1428هـ - 2007م.

- المقاصد النحويَّة في شرح شواهد الألفية، محمود بن أحمد العيني(ت 855 هـ)، دار صادر - بيروت، (د، ت).

- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، (ت 471 هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، 1982م.

- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د، ت).

- المقرّب، لابن عصفور علي بن مؤمن، (ت 669 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1391هـ - 1971م.

- مناهج البحث اللغويّ بين التراث والمعاصرة، د. نعمة رحيم العزاويّ، منشورات المجمع العلمي العراقيّ، ط1، 2001م.

- منثور الفوائد، لأبي البركات الأنباري، (ت 577 هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1403هـ - 1983م.

- المنطق، محمد رضا المظفر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1388هـ

- المنطلقات التأسيسية، والفنية إلى النحو العربيّ، د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربيّ، بيروت، ط1، 1978م.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان النحويّ الأندلسيّ (ت 745 هـ)، تحقيق: سدني جلازر، نيوهافن، المطبعة الأمريكية، 1974م.

- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ، د. محمد كاظم البكّاء، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1989م.

- ميزان الأصول في نتائج المعقول في أصول الفقه، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي، (من علماء القرن السادس)، تحقيق: د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي، مطبعة الخلود، بغداد، ط1، 1407هـ - 1987م.

(ن)

- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، (ت581هـ)، حقّقه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1412هـ - 1992م.

- النحو الوافي، د. عباس حسن، دار المعارف، ط5، 1975م.

- النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان - الأردن، ط1 1423هـ - 2002م.

- النزعة المنطقية في النحو العربيّ، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1982م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، (ت577هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط2، 1970م.

- النشر في القراءات العشر، الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدِّمشقيّ الشهير بابن الجَزري، (ت833هـ)، قدّم له صاحب الفضيلة الأستاذ: علي محمد الضبَّاع، خرَّج آياته: الشيخ زكريّا عميرات، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3، 1427هـ -

2006م.

- نظرات في أخطاء المنشئين، الشيخ محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسيّ، مطبعة الآداب النجف، 1403هـ - 1983م.

- نظرية النحو القرآني، د. أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1، 1405هـ

- النكت، للأعلم الشنتمري (ت471هـ)، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ - 2005م.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين بن الأثير (ت606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، مصر، 1963م.

- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري (ت215هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، 1980م.

(هـ)

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطيّ، (ت911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1427هـ - 2006م.

(و)

- الوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان، الدار العربية للطباعة، بغداد، ط6، 1397هـ - 1977م.

الرسائل الجامعية المخطوطة

- ابن جني ناقدا لغويا، إسراء عريبي فدعم الدوري، (أطروحة دكتوراه)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد 2005م.

- أثر معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج، في الكشاف للزمخشري (دراسة نحوية)، سعدون أحمد علي، (أطروحة دكتوراه)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2002م.

- الاحتكام إلى القياس وحده، فاطمة ناظم مطشر، (أطروحة دكتوراه) كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2006م.

- أصول النحو، وتأثرها بأصول الفقه، محمد جاسم عبّود، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1999م.

- البناء الداخلي للمعجم العربي، دراسة تحليلية تقويمية، علي حلو حواس، (رسالةماجستير)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2002م.

- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، زين الدين بن الوردي (ت749هـ)، (رسالة ماجستير)، تحقيق: محمد مزعل خلاطي، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2002م.

- التغليب في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه)، عبد الوهاب حسن حمد، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1990م.

- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، دراسة وتحقيق: عبد المحسن خلوصي، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1974م.

- الجواز والمنع عند اللغويين والنحويين، أمجد عويد أحمد الحياني، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، 2007م.

- رتبة المرفوعات في النحو العربي (دراسة نحوية بلاغية)، عبد الزهرة زبون حمود الربيعي، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1994م.

- شرح الشذرة الذهبية المسمى بالفضة المضيئة في علم العربية، تأليف أبي العباس شهاب الدين الحنبلي(ت870هـ)، محمد جاسم عبد الساطوري، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة الأنبار، 2002م.

- ظاهرة المنع في النحو العربيّ، مازن عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001م.

- ظاهرة الوجوب النحوي في كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفرّاء، صباح علاوي خلف السامرائي، (رسالة ماجستير)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2003م.

- العلة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث، عبد الكريم محمود القيسي، (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2000م.

- العلل النحوية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، حميد عبد الحمزة عبيد الفتليّ، (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006م.

- العلل النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف جابر العوادي، (رسالة ماجستير)، كلية التربية جامعة بابل، 2002م.

- غريب نهج البلاغة، عبد الكريم حسين عبد السعدي، (أطروحة دكتوراه) كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2004م.

- القواعد الكلية النحوية والصرفية النظرية والتطبيق، محمد جاسم عبّود، (أطروحةدكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004م.

- معاني القرآن بين الأخفش والفرّاء دراسة لغوية موازنة، نصيف جاسم محمد الخفاجي، (أطروحة دكتوراه)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2002م.

- المعجم الوسيط دراسة تحليلية (أطروحة دكتوراه)، حسن جعفر البلداوي، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، 2003م.

- النقد اللغوي والنحوي في معاني القرآن للفراء، وفاء هادي شويِّع، كلية التربية (للبنات) جامعة بغداد، 2003م.

- النقد النحوي عند ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل)، رياض عبود اهوين، (رسالةماجستير)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2004م.

- النكت على الألفية، والكافية والشافية، والشذور، والنزهة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: فاخر جبر مطر، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983م.

- الوجه الضعيف في النحو، كريم عبد الحسين حمود الجعفري، (رسالة ماجستير)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1999م.

الدوريات

- تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ، الأستاذ: محمد بهجة الأثري، مجلة مجمع اللغة العربي بدمشق، مجلة المجمع العلمي سابقا، الجزء الثالث، المجلد التاسع والأربعون، 1394هـ - 1974م.

- الجائز في كتاب سيبويه - مدخل لدراسة المصطلح النحوي ومعانيه، علي العشيّ، كلية الآداب، القيروان، تونس، مجلة المورد، العدد الأول، 1420هـ - 2000م.

- ملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء) د. مهدي المخزومي، مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الرابع، المجلد السابع والأربعون ص 884، سنة 1972م.

فهرس المحتويات

PRESNTATION RULES

IN THE ARABIC GRAMMAR

Analytical study

by

Nazar Bunian Shamkaly al-Hamidawi



الأحكام التقويمية في النحو العربي

لقد ترك لنا علماؤنا الأعلام تراثا ضخماً من الكتب والمصنفات النحوية ما نفخر به ونتهل من معينه ونروى من عذب مائه. فالباحث في هذا البحر المتلاطم لا شك أنه يقف على الكثير من الظواهر، والأحكام النحوية التي تتجلى فيها ملامح التفكير النحوي؛ إذ بني الدرس النحوي على الكثير من هذه الأحكام، ممّا تمخض عن هذا الدرس الكم الهائل من الأحكام التقويمية النحوية فهذه الأحكام من قبيل أحكام(القبول) كـ(القياس، والوجه، والباب، والحد، والمستقيم، والأصل، والواجب، والجائز، والكثير.. الخ)، وأحكام الردّ القطعي، أو غير القطعي من مثل: (ضعيف، قبيح، ممتنع، محال، خطأ.. الخ). كانت نتاجاً واضحاً في مصنفات النحاة الأوائل بدءاً من سيبويه حتى السيوطي ومن تلاه.

ومن هنا يتبين لنا أهمية موضوع البحث الموسوم بـ (الأحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية) فنحاتنا يشيدون بالتركيب الصائب المستقيم بكلّ ما تملك حافظتهم اللغوية فيستعملون ألفاظ التحسين، والتجويد، والاستقامة وما إلى ذلك إذا كان التركيب صحيحا جاريا على الفصيح من كلام العرب.

وهم على العكس من ذلك يرفضون الاستعمالات غير الصحيحة الخارجة من الفصاحة ولغة العرب، وليس هناك أشد وأقذع من عبارات (القبح، والخبث، والرداءة، والضعف، والمحال، والخطأ، والغلط وما شاكل ذلك).

وتأتي أهمية هذا الموضوع من عملية تحديد هذه الأحكام، وتخليصها من الاختلاط، والتشابك الحاصل بينها، وتحديد الملامح الخاصّة بكل حكم من هذه الأحكام، وصولا إلى عرض بعض الأمثلة الدالة على الحكم، والألفاظ والأساليب المعبرة عنه.